بعون من أنطق لسان الإنسان بمنطق فصيح وبيان مليح

نحمد من وفقنا لطبع هذا الكتاب الرفيع الجامع لمسائل المعاني والبيان والبديع المعروف

باسمه

المطول

مصنفه

الفاضل العلامة والمدقق الفهامة وهو المعول عليه للأقاصي والأداني الشيخ سعد الدين التفتازاني

في المطبع العالي المعزى الى المنشي نول كشور الواقع في بلدة لكهنؤ

اطلاع - اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ واسطے فروخت کے بہت موجود ہے جسکی فہرست مفصلہ ذیل ہے شائقین کو چاہئے کہ کارخانہ سے طلب کریں جبکہ مطالعہ سے شائقین کو اصل حالات کتب کے معلوم ہو جاتے ہیں اس فہرست میں استدعا ہے کہ کتاب کے متعلق جو کچھ ہے سطور میں لکھیں بعض کتب علم معانی و بیان و منطق و علم مناظرہ و عقائد مذہب شیعہ کی درج کرنے سے غرض یہ ہے کہ جس فن کی یہ کتاب ہو اُس فن کی اور بھی کتب موجود ہیں کارخانہ سے قدردانی کا ذریعہ حاصل ہو

کتب علم معانی و بیان

مختصر المعانی - محشی مع حاشیہ ... مصنفہ مسعود بن عمر معروف بہ سعد الدین تفتازانی۔

کتب منطق

مجموعہ منطق - نام مجموعہ ہے جس میں چند کتب شامل ہیں

۱ - رسالہ صغریٰ - ۲ - رسالہ کبریٰ - ۳ - ایساغوجی

۴ - منشعب المیزان - ۵ - میزان المنطق - ۶ - تہذیب

۷ - مرقات المنطق - ۸ - تعریف الاشیاء - ۹ - تعلیقات تہذیب ... ۱۰ - ملخص شرح المیزان - ۱۱ - رسالہ منطقیات عشر - ۱۲ - رسالہ جواہر ...

شرح تہذیب - عربی میں مصنفہ ... عبد اللہ یزدی ... مولوی عبد الحی مع شرح ... مولوی عبد الحلیم ... مفتی ... ابو الفتح ... شیخ الاسلام۔

... مع شرح ... یہ کتاب از ... ملا ...

... المیزان - مصنفہ ... عبد اللہ بن ... عثمانی

... - شرح ... مصنفہ ...

... منطق - مصنفہ قطب الدین ... کتاب -

میر قطبی - از سید شریف علامہ۔

رسالہ ایضاحات - یہ بحث المختلطات بحاشیہ قطبی کا ہے۔

حاشیہ عبد الحکیم - بر قطبی و میر قطبی از مولانا عبد الحکیم۔

شرح سلم ملا مبین المسمیٰ بمرآۃ الشروح در مباحث تصورات و دیگر رسالہ تصدیقات شرح سلم ملا مبین مصنفہ ملا محمد مبین۔

شرح سلم قاضی مبارک مع حاشیات شرح سلم قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

حاشیات شرح سلم - قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

ہدایۃ الحکمت - ... شرح رسالہ ... منطق ...

کتب علم مناظرہ

آداب ... - در علم مناظرہ مصنفہ ... مولوی ... الدین ...

کتب نحو

مجموعہ نحو ... شامل ہیں چند کتب ذیل کی۔

۱ - نحو میر - از سید شریف علامہ ۲ - ... عامل -

۳ - جمل - ۴ - خلاصہ - ۵ - تتمہ ۶ - ... -

شرح ... محشی - مصنفہ ... ابو الحسن علی ... -

شرح مائۃ عامل - محشی ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى الهمنا حقائق المعانى ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الايادى وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحكمة واورد برافته فرق الانام فى طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها فى استيجاب التعظيم هو العلم بحقائق العلوم والمعارف والتصدى للاحاطة بما فى الصناعات من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التاويل فائق

تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز واثار
الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تقريب
الغوص على فرائد مجملة ومفصلة قواعده كافية في ضوء المصباح
الى انوار التأويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل
ظهر لباب اثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب بحار اساليبه
وصفا شعر لا يدرك الواصف المطري خصائصه ولو ان يك سابقا
في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير تحقيق ويتبجحون في غرض
مقاصده بحول القيل والقال ويقتصرون من تقرير طائفة على ذكر
القلم والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض
التحقيق احداقهم ولا ينقشع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى
تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن
والتفطن للنكتة الخفية المكان واني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مسرح
اسراره قداح نظري بمنتهى صدق الهمة في الارتقاء الى معارج الكمال وفرط الشغف
باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال

الافاضل وفخيم ارباب الفضائل صرفت عنها بوائق الزمان وجرتها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم
والمعارف واقتلاذ الاوانس عن صنوف اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن حقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره
كثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى
الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتأخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله
عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده محتويا لنكت مسائله
وفوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق
هي نتائج افكار المتأخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لاحتا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز تشعر في كل لفظ منه روض
من المنى ودون كل سطر منه عقد من الدرر وكان يثنيني عن ذلك
اني في زمان ارى العلم قد عفت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت
شمس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون

من أن درس أطلال العلوم والفضائل وتناسفون من الحكام لحول
الأذكياء والأفاضل وهكذا يذهب الزمان على العلم ويفنى العلم فيه
ويندرس الآثار لكني لما رأيت تنزعات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله واستداعنا بحفظ الإحاطة بجمله وتفاصيله وأكثرهم
قد حرموا التوفيق للاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار
إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى للسلوك طريقه من غير دليل
فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل واختلست من أثناء التحصيل
فرصا مع ما أجرع من الزمان غصصا فطفقت أقتحم موارد السهر
غائصا في لجج الأفكار وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ولقد تناهيت
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل
صعابه من إصابة الآبية ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه
المخفية وأودعته فوائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء وغرائب نكت اهتديت إليها بنور
التوفيق ولطائف معان اختزنتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع
اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف وتجنبت في رد ما أورد عليه من
مذهب البغي والاعتساف وأشرت إلى أكثر غوامض المفتاح و
الإيضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح

للفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاحذقين في هذه الصناعة
وغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التأدب
بجماعة خطئ وتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنة في تطويل
الواضحات حتى فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر
رماني الدهر بالارزاء حتى ❊ فؤادي في غشاء من نبال ❊ فصرت اذا اصابتني
سهام ❊ تكسرت النصال على النصال ❊ وذلك من تراكم الاهوال والاحوال بتفاقم
المصائب في البشائر والاحزان عند تلاطم امواج الفتن في ديار خراسان لا سيما شعر
ديار بها حل الشباب تمائمي ❊ واول ارض مس جلدي ترابها ❊ فلقد جرى الدهر
على اهلها بسيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من
اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حرتها الا قوم بيلد حفيف
شعر كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا ❊ انيس ولم يسمر بمكة سامر ❊ فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني و
بينها حجابا مستورا وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى
من دهر اذا اساء اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته
ثم لما مضى فرط الملال وضيق البال الى ان تقطعت ارضا الى ارض وتحجر في افق
الخفض حتى اعتنى بجر وسنه هراة حماها الله عن الآفات وفقأ الله عيني
منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومعلم كريم شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها

واحسنها بالايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم
والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى رواية واصل وصله بانفصال الى ماله ونظم شمل
الخلائق بعد الشتات وتصالحوا بهم عقيب البيات واستظل الانام بظلال
العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل
ذلك بما من دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب
الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان
الممتثل بصرات الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله مستعر
خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه انه سكاه تحوم حول
ذراه العالمون كما ترى الحجيج بيت الله معتكفا يحيى . . . يرضى منه
الزمان وكم مكارم يلظي من سخطه ملكا اطار صاعقة من نصله

فيها الى السماك لواء الشرع قد سمك، وصادف الرشد منها كل متعسف

قد كان في ظلمات الغي منهمكا، بالدين صادق العزيمة متنسكا والملك

اصيل بالاقبال متمسكا، علا واصبح بدعوة الورى ملكا، وربما فتح اعداءنا

عنه ملكا، وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا

والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار

الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته

فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشد بنيان الهداية اثر ما

اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص

من بينهم العالمين بمزيد الاستمالة والاكرام فشعشعت اقامت في الرقاب له

الايادي هي الاطواق والناس الحمام، فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا

الحزن وسمحت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا

وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني

الله سبحانه سواء الطريق وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت

وشمرت الذيل لتنقيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه

وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسمح بعون الله

النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا

بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية

لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا

حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاقي

وخلصني اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي بما عانيته
في هذا التأليف من الكد والعناء والى الله التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين
هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا الحزب موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال
بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا
ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم
للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق

اوعمومها مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد به وانه به حقيق ولهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب
الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان نقول ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق
او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثم استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لتتناسبا لفظا ومعنى اما
لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي ما انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني
علم لكون جملة لم تعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف او حسبه [illegible] فقد تعسف واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم اكمل من الحمد على نفس النعمة

ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء
دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء
الى اصوله لما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج
في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد
صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة
والكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق
الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور
على الغير ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد فيها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي
مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم ان الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة
وهو انما يتقرر بايات تدل على انه من عند ربه تعالى وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا عليه الصلوة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله
ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب

دعاء للشارع المبين للقنن للقوانين الكلية التي هي علم الشرائع وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما مر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا الله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقع للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل واول واويل لا الطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد الصاعد فلما كان اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجي لها زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه

لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها
فيكون من ادق العلوم سرا و به يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن
استارها فيكون من اجل العلوم قد دل ان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى عليه
الصلوة والسلام فى جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكرتما و بين ما ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز
هو الذوق وليس الا وتقرير وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها قلنا
معنى كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا
وما ذكرنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم
ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وايضا الجزء المستفاد منه حقيقا جرى
الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا فى مواضع
من المفتاح كقوله فى علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة
لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفى موضع اخر لا علم لعد علم
الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن

بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل كما ذكر في المفتاح
وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وتجريد في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تأليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا
توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه
توليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض
لما ادى الى الفساد وليس لاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف هذين العلمين
مدخل فيه لانها لا يتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم
البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا لما تميز من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو
وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها قطع قد انقصم فتناثرت لاليه ولكونه اتمها
تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بجمعه

بقسريه قوله جميعا الا ان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر عند العمل مأول

بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم

جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول

ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل

هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما قيل بتقديمه حكمه حكم ما اول به مع

ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشئ

منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع

في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو

الزائد المستغني عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ

الفرق بينهما في بحث الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يبطئ عن على

الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من

التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والتجريد

عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر

يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق

على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده

فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر

بان يقرر هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد

ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه فيكون حشوا من الامثلة

وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد

والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد

لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم

فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا آلوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني
في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيب الـ
ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم
ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يتاول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و
تعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد

١٦

[illegible]

الزوائد اي لم اظفر في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كالبحث عن اعتراضاته
على المفتاح وغيره ولعدم عثوري في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات
خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا غيره لتقديم المسند اليه
ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو
للحال فاتى بالجملة الاسمية مع ما يقال انه لقصد الاستمرار رعاية نظر حصوله
من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال
من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
منه انه اي الله تعالى ولي ذلك اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال
غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقرن والله اسال بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم
الرجل فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير
المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله
تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن

اولا الثانی المقدمة والا الاول ان کان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء فی تادیة

المعنی المراد فهو الفن الاول والا فان کان الغرض منه الاحتراز عن التعقید

المعنوی فهو الفن الثانی والا فهو ما یعرف به وجوه تحسین الکلام وهو الفن

الثالث وعلیه منع ظاهر یندفع بالاستقراء وقیل رتبه علی مقدمة وثلثة

فنون وخاتمة لان الثانی ان یتوقف علیه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق

ان الخاتمة انما هی من الفن الثالث کما سیاتی هناک انشاء الله تعالی ولما انجر کلامه

فی اخر المقدمة الی انحصار المقصود فی الفنون الثلثة صار کل منها معهودا فعرفه

بتعریف العهد بخلاف المقدمة فانه لم یقع منه ذکرها ولا اشارة الیها فلم یکن

لتعریفها معنی فنکرها وقال مقدمة ای هذه مقدمة فی بیان معنی الفصاحة

والبلاغة وانحصار علم البلاغة فی علمی المعانی والبیان وما یتصل بذلک مما

ینساق الیه الکلام ومحصولها ان یعرف علی التحقیق والتفصیل غایة العلوم الثلثة

ومعرفة الاحتیاج الیها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجیش للجماعة المتقدمة منها من

قدم بمعنی تقدم یقـ مقدمة العلم لما یتوقف علیه کمعرفة حده وغایته وموضوعه

ومقدمة الکتاب لطائفة من کلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع

بها فیه سواء توقف علیها ام لا ولعدم فرق البعض بین مقدمة العلم

ومقدمة الکتاب اشکل علیهم امران احتاجوا فی التفصی عنهما

الی تکلف احدهما بیان توقف مسائل العلوم الثلثة

علی ما ذکر فی هذه المقدمة وقد ذکره صاحب المفتاح فی اخر

المعانی والبیان وثانیهما ما وقع فی بعض الکتب من ان المقدمة

في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعماً منهم ان هذا عيب بالمقدمة واعلم
ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالاً شتى لا فائدة في ايرادها
الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة و
هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف
بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي المتكلم والكلام فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين
فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ
الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على القوانين سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون
سالما من مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد يتسامح في
تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعنى مخصوص هو كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان
كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر احتاج اولا الى تقسيمهما باعتبار

ما يقيان وصفاته ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع المعاني
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك بين معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير
البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم ومن لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ وكذا لا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على
معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط
من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه
ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في
قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في
البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ
اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر
ارتفع تعدى ولا يتعدى الى العلى وتمامه تضل العقاص في مثنى ومرسل
تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر

والمثنى المفتل والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط
وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب في الاخريين
والغرض بيان كثرة شعرها وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزرات هو
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة
الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد
غير متنافر من القريب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد
ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى
الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ
وحلم وملح بل هذا امر في كل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق
فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك وهذا الكشف
المصحح بالقبيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه والاولى
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

٢١

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها المراء عن الفصاحة وايده بعضهم بان
انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه مم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب
ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين
هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم
كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل
كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن
الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق

انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه
قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم
تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه
فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما عاب الحريري تخريجه وجه بعيد
نحو مسرجا في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا
اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان
وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه
اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يستعملوا
هذا الاستعمال وان يكون هذا اصلا استعمالا من السراج على انه
لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل
اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال
الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة الغنا
وهي تختلف باختلاف قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع منه
وهي في مقابلة العذبة فالعذب يجوز ان يكون غريبا ولا يحسن تفسير الوحشية بالغريبة
فيكون قيدا زائدا في فصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة
بهذا المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور

فكأنهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت
للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في
النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح الذي يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اردت بالفصاحة معنى آخر فزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة
لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف
واما نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك
من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثنى فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه
الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر من الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات

المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس
سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشي في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة
ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي اي النفس شريف النسب
فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
الظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد
ذكرها هنا وجه آخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث
ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع
اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
في السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وهذا ليس بشئ للقطع بان
الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جحيش
وصلع دون شجاع وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه بحث لانه قد تعرض اسباب الاخلال
بالفصاحة مما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ

متفاوتة باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ جندي ودسر كذلك
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة
كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا
يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون
الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة سواء كانت متنافرة
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة
فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي
المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد
بقوله شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات
وقد فعل وقوله شعر لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء
واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل و

اما قوله **شعر** حرى بنوه ابا الغيلان عن كبر ٭ وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله **شعر** الا ليت شعرى هل يلومن قومه ٭ زهيرا على ما جر من كل جانب ٭ فتنافره بما اسس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اى قول ابى تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معى الواو للحال وهو مبتداء وخبره معى واذا ما لمته لمته وحدى اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا او الفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عاب به الصاحب قال المصرح فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترى المؤمن عليه وصرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فان في تكريره امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا وهو ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي

وما مثله في الناس الا مملكا ٭ ابو امه حي ابوه يقاربه

اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله

احد لان ابن اخته الذي هو هشام من نفيد فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه
وابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي
هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه
والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
قيل مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس
وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تفاوتا في المعنى يظهر
بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له
في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي ان لا يكون ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني
المقصود وذلك للخلل انما يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن
الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الرواية
الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وبالنصب توهم عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي
ساءني وسرني شعر ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضيه ولكنه

اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور
بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان الجمود
خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء فهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء
ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر
واللبن قال الحماسي شعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها
لجمود، فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلت هذا انما يكفي لصحة الكلام و
استقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه هنا والكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا
حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له
معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما استعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والحرمان على عكس المطلوب واني الى الآن كنت اطلب
القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد و
الفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح

والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته
كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه الحق عليه لانه
ملازم للامر المطلوب ليظهر انه مطلوب مبالغة بضده هذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاه
عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى
انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
والتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لا تسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى
ساطلب للتحقيق والتاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا
وعن ذلك تمييز فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر
الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اى كقول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها

كأنها تجري في الماء لها صفة سبح حسبها حال من شواهد وعليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
والضمائر كلها للسبوح يعني ان فيها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك سه حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
فقصد اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
والجرعاء تأنيث الاجرع وقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وقوله فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في
الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل
بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله سه يا علي
بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال
الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم
من الاستكراه ملح ولطف كقوله سه فظلت تدير الكاس ايدي

جاذ دعتاق دنانير الوجوه ملاح * ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او
غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار
وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة
التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث مما خرج عن
هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا او تتابعة بذلك والا فلا وجه
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح
وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تع ونفس وما سويها فالهمها
فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي قسم من مطلق الكيف وعند
القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة
والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار وجوده والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة

والرياضيات والشكل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية
وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء
محلها ذلك كما سنذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور
غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان
اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وهي ان كانت راسخة
في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى
فصيحا حالتي النطق وعدمه سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ
فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
فلو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة فشكل بحجب ان يفهم
هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كلها وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل

مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولهذا قال لفظ فصيح دون كلام فصيح وفى قول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراكات الحاصلة بنحو ما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضى تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار مستفاد العموم والتغاير

بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر
اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات و
الحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك وتفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق
بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا ولا يختص بشيء
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن
التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا واكثر والى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص موصوفا بشيء
من التوابع او غير موصوف مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور والى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره وجملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير
مقيد على ما سنفصله واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث

كالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا احدث
اجمالى بتفصيله علم المعانى واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذى
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه تباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام
تقديم المسند اليه او المسند ومتعلقاته تباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم
الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها
ولانه باب عظيم كثير المباحث وهذا اشارة فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز و
الاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين

مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن والجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير والفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من
شأنه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى صحبت معها وضمت اليها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام
ليس له مع المضارع وكذا لكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع
المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية
وما هو في حكمها وايضا له مع المسند الاسمي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى
غير ذلك هكذا ينبغي ان يفصل هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم و
التأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن

الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط
شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار
هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق ان لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي لخارج درجات الكلام قد يرتفع
بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح ويشعر هذه الزيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى
الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما سبق اوضحنا
ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب غير لان اضافة
المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

وهذا اعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم هو تأخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه ذكر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان تنظر فى الخبر الى الوجوه التى تراها فى قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
ومنطلق زيد والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا
فى الشرط والجزاء الى الوجوه التى تراها فى قولك ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا
خارج وفى الحال الى الوجوه التى تراها فى قولك جاءنى زيد مسرعا ويسرع وهو مسرع
وتنظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تجئ
بما فى نفى الحال وبلا فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون
وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر فى الجمل التى تسرد فتعرف
موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء
وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

والحذف والتكرار والايجاز والاطناب [illegible] نصب ذلك مكانه وتستعمل

[illegible] من التعريف

[illegible] حيث

[illegible]

[illegible]

[illegible] في

[illegible]

لكن لا من حيث [illegible] العرض

[illegible] الكلام [illegible] عبارة

عن [illegible] الكلام من حيث

[illegible] عند التركيب

لا [illegible]

[illegible] المعاني والاغراض [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة
من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام القوم وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على
معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني انها وصف في الكلام بها يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي تدل
بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى

المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعانى
الاول المرتبة على ترتيبها فى النفس ثم ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من
الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما تشاكل ذلك انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التى
هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها
او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعانى يريد بهما تلك المعانى
الاول وحيث ينفى ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى
المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعانى
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى
اللفظ الذى دل به على المعنى الثانى والسبب انهم لو جعلوها اوصافا

المعاني ثم توهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة المزيادات في الكيفيات
والخصوصيات فجعلوه كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي تحددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس بما تدركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من
انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك تجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من
التصوير ههنا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد التنكير على من زعم ان الفصاحة
من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم
التمييز بين ما هو وصف الشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض
في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي بحسب اللفظ لا من اجل شيء
يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته عن
اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف و
سلاستها مما يوجب الفضيلة وليكاد من الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به
ويكون هو الاصل والعمدة وهما وقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول
صحة نعم جواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ

ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن
كون اللفظ على وصف كذا كان عليه دليل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان
أعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر
سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب
المقامات فامر آخر لو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
مم كما امر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية وليس بجعله من الطرف الاعلى الذي اليه

ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه
في كلام البشر والاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبته اي مرتبة البلاغة ودرجتها هي الاعجاز
والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت
بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده

كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه من المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه
اى الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على
تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وجعلها مرجعها

في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم بما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في
الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع
الصدق والكذب اي طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان
وينفصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادي
المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال الغير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن
المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز
الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه
ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان
الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ
في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة

المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة الكلام تتوقف على هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها غير منحصرة فيهما وغاية لهما فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب من اجزاء تمييز السالم من الغرابة من غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره ما يتبين اي بعضه في علم متن اللغة كالغرابة اعني فيه

يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا
قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت
فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
بسيطة اجمالية هي مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة
ويقع لادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة يقع للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
بشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمص
قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكان قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم
لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا يندفع ما قيل ان
اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة للفظ عليه وكذا ما قيل ان
اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا للكل

من عرف مسئلة منه والمراد بأحوال اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وفيه قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية ليلزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح الفساد وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت من احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق اللفظ بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف وغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد

والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا
فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذى يورده
المتكلم تكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلى على الجزئى
مثلا يصدق على ان زيدا لقائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه
المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه والظاهر ان
تلك الاحوال هي التى بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال فى
التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة
موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربى لا غير
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعانى بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره لوجهين الاول ان
التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شئ من العلوم به والثانى انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب

الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله
البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه
اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب
عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة فيمكن كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقيه عالم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من
ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يخفى ان مجرد معرفة خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي هو يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا وانه انطلق فيما اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما
اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء لا ترخاصين ان زيدا

فائدة ان يكون لنفي الشك او رد الانكار وخاصية نحو ضربت ان يكون للخصوص
وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في موضعه وفيما هو له
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال يعني توفية خواص التركيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه ولم يرد المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه هذا شان قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق
البيان ثم الاصح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم
وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد

الخبر الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه

والخبر لا بد له من المسند اليه والمسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون

المسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل والحشو ولا حاجة اليه تقييد الكلام بالبليغ لان
ما لا فائدة فيه لا يكون على مقتضى الحال فالزائد الذي لا لفائدة لا يكون بليغا
او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل
والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالذي يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا براسه ولا تنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن دام تقرير هذا الكلام بالترديد بين النفي والاثبات فقد تعسف فكلامه اكثر
والظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب
الاول والمفرد اما عمدة او فضلة فالعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة مسندا اليه او مسندا ثم لما كان
من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر
افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وغموض به زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا اورد فيه
احوال القصر واحوال الفصل والوصل وما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا

ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتقاديم كثيرة تجعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هناك ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه على هذا المعنى الذي قد سبق منه ذكره في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

ان الكلام الذی دل علی وقوع نسبة بین شیئین اما بالثبوت بان هذا ذاك
او بالنفی بان هذا لیس ذاك ثم قطع النظر عما فی الذهن من النسبة لا بد و
ان یکون بینهما نسبة ثبوتیة او سلبیة لانه اما ان یکون هذا ذاك او لم یکن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فی الذهن المفهومة من الکلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجیة بان یکونا ثبوتیین او سلبیین صدق وعدمها کذب
وهذا معنی مطابقة الکلام للواقع والخارج وما فی نفس الامر فاذا قلت
ابیع واردت به الاخبار الحالی فلابد له من وقوع بیع خارج حاصل بغیر
هذا اللفظ یقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائی فانه
لا خارج له یقصد مطابقته له بل البیع یحصل فی الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ
موجد له ولا یقدح فی ذلك ان النسبة من الامور الاعتباریة دون
الخارجیة للفرق الظاهر بین قولنا القیام حاصل لزید فی الخارج وبین
قولنا حصول القیام له امر متحقق موجود فی الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحکمه فالقیام حاصل له وهذا معنی وجود النسبة
الخارجیة وقیل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو کان ذلك الاعتقاد خطاء غیر مطابق للواقع وکذب الخبر
عدمها ای عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو کان خطاء فقول القائل السماء
تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غیر معتقد لذلك کذب والواو فی

قولنا ولو خطاء للحال وقيل للمعطناى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو
مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقولات لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك يعني انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ
بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله
تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك
لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا

61

وجه هذا الاستدلال ان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد انه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشيء لظهور انه ليس خبرا بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في
تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء
بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي
المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فينبغي ان يتأمل لئلا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيق منع كون

التكذيب

٦٢

التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند لانه
ان شئ فهنا وجه آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعاً الى الحلف المنافقين و
زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولئن رجعنا الى المدينة من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره النبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا
على انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون الخ
فبعث الي النبي عليه السلام فقرأها علي فقال ان الله تعالى صدقك يا زيد
الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب
وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا
كاذب فعنده الصدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد

بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير
مطابق ويلزم منه فى الاول مطابقته للاعتقاد وفى الثانى عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهى الاربعة الباقية اعنى المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر فى كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفيا بواحد منهما فالتدبر و كثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام وفى
تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا فى شرح المفتاح ما يقضى منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبى عليه السلام بالحشر والنشر فى الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثانى اى الاخبار
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشىء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه
اى الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

عدمه اكان اظهر و ايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبر الحال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب فى زعمهم فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فقط كما استدل به الجاحظ فالمعنى قصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر فانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ايمة اللغة واستعمال العرب ولا كتمان للمقصد والشعر بهم من خلاف خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا معرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولك يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف الا ان يريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها

ضمها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخر
او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له
او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
في عرفهم وانما ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو
الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا
المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان
علم المعاني انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد
الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران
رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام

رب انى وهن العظم منى اظهار للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوى القاعدون

من المومنين الاية اذكار لما بينهما من التفاوت العظيم ليهتز القاعد

ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين

لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل والمثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك

شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقى فى قوله قومى هم قتلوا اميم

اخى فاذا رميت يصيبنى سهمى هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه

اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم

كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اى المخبر عالما به اى بالحكم كقولك

قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا

لا ايقاعها والظاهر ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه

اوقعها نعم لو اريد هذا لكان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال العالم

بوقوع النسبة وان قلت كيف وقد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو

حكم المخبر بوقوع الشئ فى الاثبات وبعدمه فى النفى وانه لا يدل على

ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع فى خبر يسمعه بل

علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة

العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا وقد

وجد منه الضرب فلا يلزم منه الا اخلاء اللفظ

عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين
متناقضين قلت ظاهر ان العلم بتحقق لا يستلزم تحقق الى آخره فكانهم ارادوا انه لا يدل على
ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت
المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى عنه ولا شك
انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي
ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا ما
متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي قضية قام زيد وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من
حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق قوله واما الكذب فليس مدلولا له بل هو نقيضه
وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه
يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى
بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي
اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون
الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة
الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى
اللزوم انه كما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس

ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
تصديره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني انك شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان
الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على
ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي
ليس لهم علم به فلا يمتنعون منه وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح
عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية خبر القي عليهم مع علمهم
به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به
وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة
التعميم بقوله وامثال وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكرته ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن عن
الحكم والتردد فيه ان لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء
الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا
يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان كما استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات للحكم

وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونونا التاكيد واما الشرطية وحرفا
التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا
له حسن تقويته اي الحكم بموكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن
على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا
لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد
وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا
مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده
اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد
كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون موكدا بالقسم وان واسمية الجملة واللام لمبالغة المخاطبين في
الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم
الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم
اصحاب وحي ورسالة من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن
التصريح الى الكناية التي هي ابلغ منه وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا البتة ولا تنافي البشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله

لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى
هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل
انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث
وهو يونس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا و
الثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو
عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد
بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا
جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام قلت ان زيد القائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق
مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير
بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف
او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اى خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه

لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير
السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر
اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف
الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح
فى شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح
بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا يصير المقام مقام ان يتردد
المخاطب فى انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع
يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما
ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ق
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد
الاوامر والنواهى وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان فى
هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه
الفائدة فيه وتغنى غناء الفاء و يجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر

عليه اى على غير المنكر شىء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه اى واضعا على العرض من عرض العود على
الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل
كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بنى عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا
بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم فى الغفلة والاعراض عن
العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اى مع
المنكر ما ان تامله اى شىء من الدلائل والشواهد ان تامل ذلك
الشىء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من
الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر فى حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة فى ايرادها
وقوله تعالى لا ريب فيه ظاهره التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعنى نفى الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة
المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثانى انه قد ذكر فى بحث الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير يكون معنى ذلك الكتاب
الكتاب الكامل الثابت فيكون معناه معنى لا ريب فيه نحو زيد قائم زيد قائم ويكون هذا على مقتضى
مقصود المص انه قد جعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد
كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفى الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشىء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب

عن

عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين

احدهما ما ذكر في السواد وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله ومن ح لا

يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب

عنه بمعنى انه لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح

الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي

ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد

لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا الغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها

وهو انه كلام معجز اتى به متحد على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث

الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه فما

لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل المتكرر لكن المذكور في دلائل الاعجاز ما يوكد السوال

وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة

تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو هذا والكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية

لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر

على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه

الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر

كناية عن انه ... هذا المقام والحال المحقق بمنزلة المقام والحال الذي

يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه افراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا
انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن عن الانكار تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق
الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك
ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله ع فى المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه
رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابته وتدوره مما لا يلوح صدقه
للسامع فى بادى الراى ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفية وبيان صدقه
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه
المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات
فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب
الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام فيها على خلاف
مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو
انه لا ينحصر فائدته فى تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب
فى كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
١٤ وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة

على ان الظن كان من المتكلم فى الذى كان انه لا يكون كقولك للشئ وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائى ما ترى وعليه رب انى وضعتها انثى ورب ان قومى كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ع ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله شعر ان دهرا يلف شملى بجمل لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعو اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم فى ادعاء حدوث الايمان منهم لا فى ادعاء انهم اوحديون فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج لو قالوا على لفظ

التوكيد والمبالغة وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية

فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة

للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالما

به معتقدا له كما تقول إنك لعالم وعليه قوله تعالى قالوا نشهد إنك لرسول

الله وإذا أردت أن تنبه المخاطب على أن هذا المتكلم كاذب في دعواه أن هذا

الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وإن لم يكن مخاطبك منكر المطابق ما ادعاه

وعليه قوله تعالى إن المنافقين لكاذبون وأما قوله تعالى والله يعلم إنك لرسوله

فإنما أكد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لدفع الإيهام ولا إنكار للمخاطب

به وبلازمه فتأمل واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام ثم الإسناد

مطلقا سواء كان إنشائيا أو خبريا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا

يعود إلى الإسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم يقل إما حقيقة وإما مجاز

لأن من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما إذا لم يكن المسند فعلا

أو معناه كقولنا الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه

ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الإسناد دون الكلام كما جعله

عبد القاهر وصاحب المفتاح وقال وإنما اخترناه لأن نسبة الشيء الذي

يسمى حقيقة ومجازا إلى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما

لاشتماله على ما ينسب إلى العقل وهو الإسناد يعني أن تسمية الإسناد حقيقة

عقلية إنما هو باعتبار أنه ثابت في محله ومجازا باعتبار أنه متجاوز إياه و

الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لأن إسناد كلمة إلى كلمة شيء يحصل بقصد

المتكلم دون واضع اللغة فإن ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة

بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له وإنما الذي يعود إلى الواضع أنه لإثبات

الضرب دون الخروج وانه لاثباته في الزمان الماضي دون المستقبل والاسناد منسوب الى

العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل

لو لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح رحمه

تعـ قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه نبه على انه من الاحوال

المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لأن علم المعاني انما يبحث

عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث

في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم

المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند فالحقيقة

العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم

التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان

جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له

نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية

لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له

وبهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق

الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف

المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه و

يدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في الاعتقاد ومعنى كونه

له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره

وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحته

حمله عليه ولا يجوز ان ما يكون للمسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر وان لم يكن كذلك
فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن وما لا يطابق شيئا منهما
نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة
على خلاف ارادته وقوله انت تعلم بقرينة تقديم المسند اليه احتراز عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ
والثانى ان لا يكون عالما به فالاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا فى الحقيقة
ولا فى الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد فى الحقيقة ولا فى المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به فى المفتاح بخلاف الثانى فان المخاطب لما لم
يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان ولعلنا عدلنا عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان
الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول
انه جعلها صفة للكلام والمص صفة للاسناد الثانى انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا
يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة ولكفاك قول

الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فهي حقيقة وهو غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر ولا اعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكره في تعريف المجاز او لانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم
عدم صدقه على ما ذكر فان قوله الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ولا شك ان الثاني اظهر لعدم الاطلاع على
السرائر وللقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولك فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي
ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام
عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم تقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه
ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به

هو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا الاسناد اسناد الى المبتدء ولا اسناد الى المبتدء
عنده فليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في
الحقيقة ولا في الظ وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد خرج عن التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظ وجوابه ان معناه انه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناده
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قولك قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت
او نفي وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل ليصم نهارك وليت نهاري
صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ويسمى اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى
مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل و معناه

٨٥

الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى
غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت
ما يؤل اليه من الحقيقة والموضع الذى يؤل اليه من الفعل لان
اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى
اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف
بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى كثيرة مختلفة جمع شتيت كمرضى
جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب
والمكان والزمان ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول
به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما

كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى الى غير الفاعل والمفعول يعنى
غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول به الملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما
استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة
فى شىء من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة
الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع
بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان
والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير وقع
فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة
راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اذا ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بجد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته بما ذكره المرزوقى وهو ان
من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشىء الذى يريدون المبالغة فى وصفه
ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية

وهياء وشعر شاعر ونهاره صايم في الزمان ونهر جار في المكان و بنى

الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم

الحساب اى اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازى امران احدهما وصف

الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هى اقبال وادبار على ما مر

والثانى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم

والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول

الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءت الكتاب

وكلامه ظاهر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون

مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذى يلابسه فعل آخر من

افعال فاعله نحو ضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد والاليم انما هو الضال

والمعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا فى الكشاف والظاهر ان

هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس

عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون

بواسطة حرف وبدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم

اسلوبه وكتابه وبعيد واليم فى ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند

الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره و المعتبر

عنه صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي ولذا قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين فى قوله تع فما ربحت تجارتهم فانك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تع شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو قول الشاعر ع يا سارق الليل اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون فى النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير من حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه وكذا اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاوز به موضعه الاصلي فالمذكور فى الكتاب اما تعريف المجاز العقلي فى الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما فى هذه الامثلة فانه حصل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا انما جعل الفاعل المجازى تمييزا كقوله تعالى ولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم

مطول ٨٨

٨٩

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في
قولهم شمل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة لقرينة اضافة
التسلية اليها فافهم قس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكا
والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن
لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض في نحو ذلك مما طابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت
اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي
سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا
بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بان لا نم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه

بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر واشار ههنا الى ان التأويل لا يختص
باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل والقائل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل
التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى
يكون حصولها من احدهما اقصد من الآخر منهما ولا يكون هذا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوليه عند المتكلم ويضرب من التأويل
ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع
طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين
فان قلت ما ذكرتم من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت
الله البقل وخلق الله الافعال كلها واحتمال الكافر بالتأويل والقصد الى

انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر لقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج عنه قول الجاهل اليه فالاقوال الكاذبة بقول عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت يراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما تصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لان الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتاول وبقى التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهرى انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه اسنادا الى غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد تيسر بيان ده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او

٩١

وانما هو لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما ينشاء من ارادة الخاص بخصوصه ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يتعسه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي شعر اشاب الصغير وافنى الكبير * كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول حينئذ لاحتمال ان يكون اعتقادا للحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم شعر قد اصبحت ام الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم اصنع * من ان رات راسي كراس الاصلع * ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضيت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اي اصنع ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي

ابا النجم او شعر داسه قيل لله اى امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالى بتأول بناء على انه زمان او سبب

واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين احقيقة ومجاز فى كلام واحد وانكانا مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة

او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا
قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احياني الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة
خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران
كثير كقوله واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى الذي نحو اهلها
للاقتباس اي ان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بقرينة المجاز العقلي في
القران كثير او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما
الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون اسند يذبح الذي هو فعل جيشه الى آية
سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان
بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة و
هذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الشدائد والاحزان
الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو عطف على كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات وهو
ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله

تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج
فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجرى النهر ولا تطع امر المسرفين على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك فحق
ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
ومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور مع عقلا
اى من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعيه احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه
به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة
صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على
استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم
في المذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت
وافنى الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بانه اسناد
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن مثال هذا البيت ليست مما
يستحيله العقل ولا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله

٩٥

صادق ... مولوي

الدليل وهو معرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل و
مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لا مر من انه عبارة عن اسناده
الى غير ما هو له فما هو الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع
له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في
قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل شعر يزيدك وجهه حسنا
اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك
حق لي على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك جاءت بي اليك
اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر شعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي اني يضرب بي المثل لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس
هذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان
يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة له كما في قوله

٩٧

تعهفا رعت عار نهم فانك لا تجد نفرا قد منے بلدك حتى على انسان فاعلا
سوى الحق وكذا لا تستطيع فى جبنى ويزيد لنا ان زعم ان له فاعلا قد تقلع عنه الفعل فحما
لا يكون وجهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام
على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى الفعل
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة
واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى رح وفيه نظر لان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل فهو ان كان
ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز العقلى السكاكى
وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى
بواسطة المبالغة فى التشبيه ويجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا
قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهى عنده ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقى للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال من الامثلة

٩٨

هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالاصير هو الله بل الاسباب

الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه لنسبة الفاعل المجازي المذكور الى الفاعل

الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي

وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة

راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب

السكاكي وقد ذكرنا انه يجب ان يكون المراد بها ادعاء معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة اضافة وكذا

لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق في الماء اي يجب في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان

لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ

نفسه اللازمة من كلام السكاكي لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة و

في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي

وتجلى همي كان ادفع للتعلل لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما

هي في الضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال

ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن

لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه

ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل

الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم

لا حقيقة ولا مجازا اما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع

ذائع في كلامهم سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من

باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه

الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به

حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان

السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع

ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب

تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد

بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع وحينئذ يكون المراد

بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لها

لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان

مع ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون

الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع

لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه

في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما

ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على

ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة ونحن ايضا لا نسلم ان ذكر الطرفين
مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة
الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره
على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا
هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او خصما
ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة تسل عيشته اخرى حسنا
عيشا والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة
المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز والغيره
حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما يوهم لم يكن الامر
لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت رم يا اسد لم يكن الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع
بان التوقيف مما ذهب اليه بعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف ذلك المجيب انه لو صح ذلك لم يجب القائلين بالتوقيف

ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني في احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم موكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه وقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الاتيان متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث لان القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر لانه في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه محتاج الى العقل فاذا حذفته فقد عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى

وانما قال تخييل لان الاحتراز حقيقة عن الحذف يضاهر اللفظ المدلول عليه بالقرائن
في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل عند الذكر فلا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ
الحذف على العقل فقوله ع قال كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل
المذكور او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل تنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه
تنبيه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صون اي صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اقتحاما او عكسه
اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لك لدى الحاجة نحو فاجر
فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه حقيقة او ادعاء او التعين او نحو
كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره وسامته او فوات فرصة او محافظة على
وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام يمنع ان تقول
هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير المخاطبين من الحاضرين مثل جاء او اتباع
الاستعمال الوارد على تركه مثل رميته من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم وعلى
نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ
نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا و
كذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا او كذا وهذه طريقة مستمرة عندهم
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل نحو يجب اسناد الفعل الى الفاعل ولا يفتقر
هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى ما يرجح المرجح الداعي الى الحذف

مثل قولك الخادي نعيم لا اعتناء بشانه لانه انما المقصود ان يقتل ليؤمن من
شره وقد يكون تعويض المشى اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال
الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة
ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم
على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا
عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو
عليه لفظاعته واضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع
واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل لا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح و
التقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم
الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم الفلاح فجعلت كل واحد من الاثرتين في تميزهم
بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او
اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون تعيين مستعار الزمان وقد يكون
لبسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة

To: www.al-mostafa.com

كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى
غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب والاستشهاد
في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وفي هذا
كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار
واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تعيينه
بمعين منهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ
ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة
التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق
كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير
من هذا الفاسق الفاجر لفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون موجبا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم
من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه

معرفة وهو ما وضع لان يستعمل في شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج مختص اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة بين الطرفين ولاشك ان
احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى ومتى كان اقرب
كانت الفائدة في الاعلام به اضعف وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته
اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان
امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق
السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
ولكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام

الى الحاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم كل مخاطب على سبيل البدل ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء دون راء فاذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى تحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم فيشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء

اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب
باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل احد منها لكن ليس شئ منها
مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص
بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مفاد
العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال
ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين
بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا
نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضاره
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون
هذا بعينه يعنى قوله باسم مختص وبعد التنبيه والتنبيه يكون احترازا عن سائر المعارف
ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره
وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان
ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة

١٠٦

قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة في الاضافة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه على ما ذكرناه اولا ومن قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا يرى
لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان
يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب بذاته لا علما للفرد لكن
منها افادة التوحيد لان المفهوم الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق
والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود
الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا
جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسة اياها كما يقال هو ابو الخير و

ابى الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شئ فيجب ان يعلم ان ابا لهب مما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لكن لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية فى شئ فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب تقديم ذكر اسم الاشارة عليه لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول

وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور وفيها مذاهب آخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار
الشيء بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع
الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف ما نكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت
من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه
ليس بحسب الوضع لان موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها
على ان تخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصولية
ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب لها او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما
لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم
او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم
او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها

عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب
وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد
ان يخرجه من يده فيحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز
او زليخا لانه اذا كان فى بيتها وهى مولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه
عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة
تقرير المسند لان فى كونه فى بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا
وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثاله فى التى هو بيتها لانها
واحدة معينة مشخصة وفيما نحن فيه ما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق
له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط شعر اعبّاد المسيح يخاف
صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط
والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان
يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول
عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لا اخر

نكر زيادة التقرير عن الحكاية فانهم والتهويل لتهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة
كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء غيره اي قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان
تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن
ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء
الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء
الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان
الغرض والذوق شاهد عدل على ذلك اذا قلت عند ذكر جماعة يتعاطون المخالطات الخلصان ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة والايماء
الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي
على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
اي من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله
ان تاتي بالفاتحة على وجه تنبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو
ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه

112

ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف اما اذا ذكرت
اسماء هم كالاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر نحو قول الفرزدق شعر ان الذى
سمك السماء اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى
ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء
ارفع منها واعظم او ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشان غيره اى غير الخبر نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا
كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشان شعيب عليه السلام وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو
ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو شعر ان التى ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالب ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها
ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الشارح انه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء

ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق للخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد عثر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم لم يتفرع على هذا الاعتبار اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وفي ان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار اي على اعتبار ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك واهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام وتعلق به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان

اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب لها والمرجح
فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفرزدق
اولئك ابائى فجئنى بمثلهم * هذا لاهل التحدى كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا
جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب والبعد والتوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق
الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذاك للبعيد وذلك للتوسط مما يقرره
الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على اصل
المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير
ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره اياما كان
ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم

وقد يقصد تقريب حصوله وحصوله نحو هذه القيامة قد قامت وتعظيما بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
التسيير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقر ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز
على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب لان هذا المذكور عن قريب فهو
وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيدا
والتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند
ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى
المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى
التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من
اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده

اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه
لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة كجهل المتكلم والسامع باحواله سوى ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب
اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير
اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام
العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان
حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى ونحو ذلك لان التعاريف للماهية وقد

يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى
الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات ذلك
الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل فرد من جزئياته وذلك عند قيام القرينة
على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها فى ضمن جميع الافراد بل فى بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان
قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقته
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد
ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا فى المعنى كالنكرة يعنى لعدم اعتبار

١١٨

القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
و وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا
ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي اي المعرف بلام
الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة
كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني ۞ وفي التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار ومنه الا المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايض لان
الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع
النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة

مقابلة الحقيقة فهو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له كان معنى استعمال
الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته
منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة
ولزم من ذلك التعدد باعتبار الواحد وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما
وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام
المشار بها الى نفس الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن
بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره فى
قوله تعالى ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس
فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام
فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان
يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد و

١٢١

هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا اخفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجواب به انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الخارجي الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة و عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه

المفهوم عرفا الا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم
يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى
الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة
واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك
في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف
او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف
التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد
واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما او رد البيان مثلا التي
لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي و
النهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا

مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءنى رجل بل رجلان فانه يحقق
عدم الاستغراق والنكرة فى الايجاب ظاهرة فى عدم الاستغراق او قد استعمل فيه
مجازا كثيرا فى المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا فى غيره نحو علمت نفس ما قدمت و فى قفا ما
ع يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءنى من رجل او مقدرة
نحو لا رجل فى الدار فهو نص فى الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل فى الدار
بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق
المفرد اشمل فى النكرة المنفية فلا نم ذلك فى المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
الاستغراق يشتمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير فى كل ما وقع فى التنزيل من هذا
القبيل نحو علم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هى من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءنى
القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءنى كل جماعة
من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضى استيعاب
الاحاد والجمع لا يقتضى الا استيعاب الجموع حتى ان معنى

قولنا جاء في الرجال جاء كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر ايضا جمع
من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم
فان زعمتم ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد
حتى يصح جاء في جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع مع انه اول
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لحصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد
ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن
البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما
يتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه
لم يهن منه بعض عظامه لكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه
الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول
والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله

وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فما تنافي بين الكلامين واضح
وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف
انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما
اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم
بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشعر به
حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله
تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل
جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما
قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى

وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع معنيا تعلق الحكم
بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متنا ولا لكل جنس مما يسمى بالعالم
وهل هذا الا تهافت وانتقاض لدليله لانه يشتمل كل جنس مما يسمى بالعالم على
هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة نبينا ولهذا الجمع
بخلاف الطعام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الايمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى ان ياكل الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان
المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا
في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت

١٢٦

فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم
يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق
افهامهم ولما كانت ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف
يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان
الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على
الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظي ولا ترى المفرد اذا دخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكى

الاخفش في عواد دينار الصفر والدرهم البيض واما في نحو ثوب اسمال ونطفة امشاج
فلان الثوب مرتفع من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه والاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف اما لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن عتبة الحارثي هواي
اي مهوي فهو اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق
والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر و
معناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه
او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة
ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد
السلطان عنده وهو اي كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف
وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او
لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيدا او نادمه وقد يكون

الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وككسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام واذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرءة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار اللطيفة مجازا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على حزامة الارض النعجة من راعيها يعني على الجنس للجزئي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصا
غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم
ادل عليه واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاط
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم
في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع
الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله
وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير
هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل
ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد
يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

شعر اذا سئمت مهنده يمين يطول الحمل بدله شمالا لو يقل بمينه احترازا عن
التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير
فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير
مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة
ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لاينافى كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية
مفهوم منهما بحيث لامدخل للتنكير اصلا فممنوع والفرق ظاهر بين التحقير فى نفحة
من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل
قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من
العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح
الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم وكان
العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد
او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
هى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع
المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب ومن صرح بانه

من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقدير الا التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه ومثل هذا في كتابه كثير فليتنبه له ومن تنكير غيره التعظيم فاذنوا بحرب من الله ورسوله والتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل المستثنى فيه بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله ع وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا

ولا الى ماذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا انما يصح حيث
توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد
والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب و
عن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله او اطرحوه ارضا
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران وللتقليل قوله فيوما
بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد نزر من
خيولك وفرسانك وشئ يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله ع او يرتبط بعض النفوس
حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما
وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير لعقب
التعريف وقدمهما السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند
اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة

وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا لتوافق قوله واما
بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه
في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه
وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من
قصيدة اولها شعر ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
وقعا الى قوله شعر ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي
الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات شعر اودى
فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه
وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن
الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة
قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
لكون الوصف مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد
من افراد الرجال ولما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من
الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر والرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته به رفعت الاحتمال او لكونه اي الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف عند ذكره اي زيد قبل
ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا
لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا
لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس
مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه
وصفين مؤكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من
الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا

مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب
تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه
قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
توقع صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور
بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم
لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهي جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقع في تأكيد الاخبار والله
لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو
ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان
قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة الحكمية يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت هنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت

فى سورة البقرة مشابها الى ما عرفوا اولا قلنا يمكن ان يقع الوصف
فيجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب الخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماعهم من النبى صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية
علموا ذلك فخوطبوا فى سورة البقرة واما التوكيد فللتقرير اى تقرير المسند
اليه اى تحقق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر
العلامة فى شرح ان المراد به تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعى
التكرير على ما عرفت من ان انت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو
بل التقديم الا ترى الى التصريح بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه ان

لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل فى فصل
تاخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما
ذكره فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله
فى الايضاح كما سياتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص
بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم
للتخصيص فالاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى
او لا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد الذى لدفع توهم عدم
الشمول مع انه ليس فى شئ من التاكيد الاصطلاحى وهذا غير اسلوب الكلام
ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى
كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم
عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى غلط فاحش عن ارتكابه
عينه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع

الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او
انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين
كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم
بشان ولهذا ازداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم
في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل
التجوز والا كان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد
الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم
تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف
ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي

كونه لدفع توهم عدم الشمول نظراً لان المتبادر في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلاً فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي
واحداً منهما والاسناد اليهما انما وقع سهواً واما اذا توهم انساً مع ان
الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني
الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما
والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان
توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياماً للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعداً لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلاً بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة ويسموا و
تجعل فيهم امراً محققاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على
ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسماً مختصاً بمتبوعه ما ذكر في
قوله شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل و

السند، ان الظاهر عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاء في الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تع لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا او يكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دابه السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني التثنية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسير له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد

الخصوص فاذا اريد به الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له
الحديث هو العدد شفع بما يوكده هذا كلامه وقوله يوكده اى
يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما
يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح
المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين و نفخة
واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة جعل مثالا للوصف الموكد نحو امس
الدابر فالحق ان كلا من اثنين و واحدة وصف صناعى جئ للبيان والتفسير
كما فى قوله نعم وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل
على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف
فالاتيان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان و تفترقان من حيث
انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون
الجنس و فى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد
الى الجنس دون العدد و تقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد
عليه للمنصف و به تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف
وصاحب المفتاح والمص على ما توهم القوم واستدل العلامة
فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى حاصل فى متبوعه على ما نقل عن

ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق
التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون لتخصيص وتاكيد
او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل
على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى
ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه بهذا عن الوصفية
ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه
ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله
وشركاء مفعولا جعل والجن بدل من شركاء ومعلوم انه
لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل
لانه المقصود بالنسبة اذ النفي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله

على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى الحقيقة هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العينين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون بدل البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العينين وسلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف

التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من
التكرير وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه و
تفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل
على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذ اعجبك
علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره
بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلوان عن ايضاح النسبة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر لكن الاحسن
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق لثبوت
الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من

١٤٥

احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصاره

واحترز به عن نحو جاء فى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاء فى زيد

فعمرو وثم عمرو وجاء فى القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من

جهة الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك

مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضى شيئا فشيئا الى

ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف

الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما

بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى ادم او فى اثنائها نحو مات

الناس حتى الانبياء فى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد

اضعفهم او اقواهم يعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا

وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على

المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن

ان يقول ولتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ فى دلايل الاعجاز ان النفى اذا دخل

على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر

انما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض

الخاص والمقصود من الكلام وهذا امما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ١٤٣

فهى نحو جاءنى زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد
فعمرو كان نفيا للمجيئة عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاءك معا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من
غير تفصيل المسند نحو جاءنى الاكل فالشارب فالقائم لما لانم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه فى المعنى الذى ياكل فيشرب
فينام فيقوم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء فى الحكم الى الصواب وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد
لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءنى زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكره
المص ههنا لكونه مثل لا فى الرد الى الصواب لان لا لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن
فيما جاءنى زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقع ما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد

ان المجيء منتف عنهما جميعاً الا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقع لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء منه قطعاً واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص يفيد عدم مجيء زيد قطعاً واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال المجيء لزيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت

مذهب المبرد

١٧٩

هو معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان يدك انقطاع مع بل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدل اخص هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو وللابهام نحو انا او ايا
كم لعلى هدى او في ضلال مبين وللتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وبما عده
السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او
وقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند
اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره
كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه
وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته يرجع اليهما جميعا لانه يجعل
احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه

بالمسند يعنى قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقع فى تاكيده لا عمرو فان قلت الذى يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله فى الاصطلاح
على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر
اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل
هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له
المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا يرى الى قولهم فى اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون
لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف فى قوله واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا
بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا
يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما
اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز

حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام مجيئه على غير ما ذكر وتحقيقه انك تقول هو البطل الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا الاسم واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب شعر اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشا

بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار فى مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم
اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر
والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم تقدمه تارة على الفعل فتجعل مبتدأ
نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثانى ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقديم
على الضرب الثانى فلكون ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان نفسر
وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية
من غير ان تذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى
تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه
قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه
يعنى ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم فى الذكر اذا لم يكن معه ما
يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى
العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا
كل ما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله واما ليتمكن الخبر

١٥٣

في ذهن السامع لان في المبتدأ تشوقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا شعر والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما

لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار

صديقك واما للايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واحلوا عنه او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب فاهم اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك للزاهد يشرب ولا يدل على انه بصدد الفعل في حالته في الحال على سبيل الاستمرار لا تقول يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والتصاقهم من الثاني

ايضا انه معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
اى ثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى فى احوال متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال
وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على اصل المفتاح لا نمنع ان للتقديم دخلا فى الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل ايضا كما سنذكره فى بحث الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها وقيل لافادة زيادة تخصيص كقوله
شعر متى تهزز بنى قطن تجدهم ٭ سيوفا فى عواتقهم سيوف ٭ جلوس فى
مجالسهم رزان ٭ وان ضيف الم فهم خفوف ٭ والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح
اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير
للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايضا بان يكون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا
اسم الفاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح
ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
نظهر بان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب المقام واجيب ايضا بانه لا يريد

بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما
الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بعينه هذا سديد لكن في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز
كلاما حاصل ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من
المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي
لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت
انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم ان يكون
جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من سواك في العالم

ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه لمطابقة كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل واحد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره اي على وجه العموم لما تقدم من ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد

من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد و اعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا دالا على ما زعمت انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل

والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا اصح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين و فسره في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وتقدم جريان هذا الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغاير بتغير الموصوف فيصح ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس وبين هم

المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا
وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد حرف النفي نكرة
على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد معنى وايضا يجوز ان يكون احد ههنا
مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجميع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية
الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا
او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم
يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم
السلب الجزئي فيصدق ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص
لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي ضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم
وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت

١٥٦

احد الما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما

كذلك وهي انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون

في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نفي من الفعل الواقع على

المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان

خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب

والتفتيش بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل

فهو هنا هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب

معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه

فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب

الكلي اعني عدم روية احد من الناس اذ لو اختلفا ايجابا وسلبا لم يكن

الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي

متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين

تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي

عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما

قلت كذا اي ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه

انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي

تاتی للتقوی وتارة للتخصیص کما یذکر عن قریب واذا قدم علی الفعل دون
حرف النفی فهو للتخصیص قطعا لکن فرق بین التخصیص فی النفی فان قولك
انا ما سعیت فی حاجتك عند قصد التخصیص انما یقال لمن اعتقد عدم سعی فی
حاجته واصاب فیه لکنه اخطاء فی فاعله الذی لم یسع فزعم انه غیرك او انت
بمشارکة الغیر کما ان قولك انا سعیت فی حاجتك انما یقال لمن اعتقد وجود
سعی واصاب فیه لکنه ای فی فاعله الذی سعی فزعم انه غیرك او انت بمشارکة
الغیر واما نحو قولك ما انا سعیت فی حاجتك فهو ما اشار الیه الشیخ العلامة
انما یقال لمن اعتقد وجود سعی واصاب لکنه اخطاء فی فاعله فزعم انه
انت وحدك او انت بمشارکة الغیر فلا بد فیه من ثبوت ذکر الفعل قطعا علی
الوجه الذی ذکر فی النفی ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشیخ اذا قلت
ما انا قلت هذا کنت نفیت ان تکون القائل بهذا القول وکانت المناظرة
فی شیء ثبت انه مقول هذا لم یصح ان یکون النفی عاما وکان خاصا من القول
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اکلت الیوم شیئا وما انا رایت احدا
من الناس لا تقتضائه ان یکون انسان قد قال کل شعر فی الدنیا واکل کل شیء
یوکل ورای کل احد من الناس فنفیت ان تکون ایاه هذا کلامه فاذا اعتقد
المخاطب ان هناك انسانا لم یقل شعرا قط ولم یاکل الیوم شیئا اولم یر احدا من الناس

واصاب فی ذلک لکنه اخطأ فی تعیینه فزعم انه غیرک او انت بمشارکة الغیر
فلابد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اکلت الیوم شیئا انا ما رایت
احدا من الناس و یکون هذا معنی صحیحا کما اذا قلت انا الذی لم یقل شعرا انا لذی
لم یاکل الیوم شیئا انا الذی لم یر احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصیص
ان لا یصدق هذا الوصف علی الغیر و یکفی فیه ان یکون احد قد قال شعرا او
اکل شیئا او رای احدا ولا یصلح فی هذا المقام ان یقال ما انا قلت شعرا ما انا
اکلت شیئا ما انا رایت احدا لانه انما یکون عند القطع بثبوت
الفعل علی الوجه الذی ذکر فی النفی من العموم و الخصوص ولم یقل احد بانه یستعمل
للرد علی من اصاب فی نفی الفعل واخطأ فیمن نفی عنه الفعل فزعم انه غیر المذکور
وحده او بمشارکة المذکور کما اذا قدم المسند الیه علی الفعل و حرف النفی جمیعا
بل الواجب فیما یلی حرف النفی ان یکون المخاطب مصیبا فی اعتقاد ثبوت
الفعل علی الوجه المذکور مخطیا فی اعتقاد ان فاعله هو المذکور
وحده او بمشارکة الغیر فلیتامل ولهذا لا یصح ما انا ضربت الا زیدا لانه یقتضی ان یکون
انسان غیرک قد ضرب کل احد سوی زید لان المستثنی منه مقدر عام فیجب
ان یکون فی المثبت کذلک لما تقدم فی هذا اشارة الی الرد علی الشیخین
عبد القاهر و السکاکی و غیرهما حیث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زیدا

بان نقطع النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه
حرف النفي يقتضى ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناع ما ذكرناه
لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك وجوابه انه قد سبق
ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاده ان فاعله انت فتقصد رده
الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه يفيد ان تكون انت الفاعل
لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد امسلم لكن فاعله
غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على
غير ذلك وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضى ان ينتفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء
اثبات منه لنفسه عن عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على
افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز

١٦٣

ان يكون هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والآخر على زيد
ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وتشدد
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا لحد بان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
وهو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو
من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
ضربت الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ
كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضاء
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا صح ولا عطف على ان
ولحرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا

وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي فالاول اشار اليه بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي المذكور او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي ومما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي

١٦٥

ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب ولذا من لا تكذب انت هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على ان الحكم والمحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند ته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا ليس قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع الخطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والش العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو والنسيان ما لا يزيدك النظر فيه على التعجب والتحير ذلك

انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود السعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيده بوجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة
وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل
لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة
وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون الكلام
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه
او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في
حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد
نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لمساهله كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والثمرة تنبئ عن الثمرة هذا
الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل
على منكر فاذا التقديم او البناء على المنكر تخصيص

١٦٦

الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ
انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما
دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان
لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد
من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب لهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر
جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط
كما اذا عرفت ان قد اتاك من جنس الرجل ولم يدر الرجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن
انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل

الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن
يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص ولعلنا
نورد كلامه فى تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى
على ذلك اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
فى شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد
النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المصنف اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قابل بالحصر فى نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ
بهم واشباله مما المسند اليه مظهر معرفة ومذهب السكاكى انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه
فى الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض فى كتابه للفرق
بين ما يلى حرف النفى وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث
وان قولنا انا عرفت محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم

١٦٧

وكر ذلك ممن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا
اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل
فى المعنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر اصله قمت انا فيكون انا
فاعلا فى المعنى لا لفظا وان كان فى اللفظ تاكيد الفاعل والى الثانى اشار بقوله وقدر
عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اى
وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز
تقدير التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاء فى مفيد الاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك
اذا قلت جاء فى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب
ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم
بان جعله فى الاصل مؤخرا على انه الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنى فقط كالتاكيد
فهذا معنى قوله واستثنى المنكر فجعله من باب واسروا النجوى

الذي ظلمه اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني
رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
من جزئي الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم
يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار
البعيد ولا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو المخبر للكلب الا بسوء فلا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوة اي هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل
عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة

بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند
اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم
معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع وعظيم ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح منها ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح فى المعرف اصحة وقوعها مبتدأ ولا مدعم لهذا الاشكال الا
بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم الحصر

١٧١

والحصر ههنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاء في
معناه لا قصير من غير تقديم يكون صحيحا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الاكبر لا الاصغر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير
فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان
هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر تجرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت

تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله ؎ منيت بما مثل المحاق
بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والعطوف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة ؎ لو كان يشكى
الى الاموات ما لقى الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكانى
وساكنه اقبر بسنجار او قبر على فهد ا فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انا وانت
وهو في دينا انا قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدء عند السكاكى
بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاء في بدل اصطلاحى قلت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا
على امتناع ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل
ومنع هذا المحض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء
قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله

قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بكامله وتفسير الهلال ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم
قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على
المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل
جميعا مما لم يقل به احد ثم لا نسلم امتناع التخصيص في صورة التنكير
اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص لغيره
اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من
التهويل وغيره كالتحقير والتقليل والتكثير وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال الغاير يتكلف له الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية لا التهويل وغيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا

ان ما خصص بالوصف يمتنع تقديم التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء

كالمعرف وبانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه

لكلامه بل الجواب انه انما اعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم

يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف لمستغنا

عن التنكير كما في قولنا رجل جاء في معنى لا امراة او لا رجلان نعم لا نسلم

امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال

الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر

لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم في

التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم

وقال انما قلت ويقرب دون ان اقول نظيره لان قايم لما لم يتفاوت

في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قايم وانت قايم و هو قايم اشبه

الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وتشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن

للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير

الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد تضعف قوله

١٧٥

وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه
الضمير مع شبهها اى مشابهته للخالى عن الضمير يعنى ان قوله بقرب يشتمل
على امرين احدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح وشبهها
اى والشبهة بالخالى عن الضمير بحكم بانه قائم مع الضمير جملة واما فى صلة الموصول
فانما حكم بذلك لكونه فيها مؤولا بالفعل به الى صورة الاسم كراهة دخول
ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها
اى الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم
والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان اما
الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة
ولا عومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى
قائم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالى لوجب ان لا يحكم بالافراد و
الاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت

[illegible]

عند الاسناد الى الظ قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم
الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد عن زيد عارف ابوه
اى جعل تابعا العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد
مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظ معنى دا
كان الظ او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا المعنى ومما يرى تقديمه
تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود وفي الايضاح نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري
باكثر هذا الناس يخدع اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن
ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا
اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد
ان من كان على الصفة التى هى عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته والنفى عنها بالطريق
الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في السبقى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا انتفى الثبوت عن غير المخاطب مثلا ثبت
للمخاطب ضرورة ان الحي موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا
اثبت الاخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة
لزم سلب الانخداع عن المتكلم فيهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم
يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما
في قولك مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فكان نفي
سابقة التقدم فان التقديم ليس كاللازم عند هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض لي
المرتبة من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا
ناشيا من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية و يلزم فيه من فليتنبه له

لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفى الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجىء والتقديم لكونه مفيد التقوى اعون على
اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلايل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا
لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع بهما مستعملا
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا نحى بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما كما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن
جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى
ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى
لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد

لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لفظ كل لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يستلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة فكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ومكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة قد اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها صدقا عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى
المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة وكلما صدق
الانسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود
الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفى الحكم عن الجملة
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض
اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز

ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم
يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان لم يقم كل
كل معناه ايض كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخر فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض و
ثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر
عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى
ثبوته فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك يفيد العموم في النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة

التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فقصد ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في
قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعد لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة
كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن جملة
الافراد ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في صورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل

وهو لفظ انسان وقدر الذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اى على
تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى
الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل
فرد فى عموم لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا الى شئ آخر ليكون كل
لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد
هو التاكيد الاصطلاحى ونعنى بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان
حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة
فاذا حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا ح

١٨٥

فلو جعلناها النفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان يفيد النفي عن كل فرد ويلزمه
النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما
ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في
قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء حصل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم
ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله النفي عن جملة الافراد تاكيدا لان
دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ومدلوله المطابقي هو النفي
عن فرد غير معين وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون
منفيا عن كل فرد وبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وبان يكون محتملا للمعنيين
والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم

كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي من جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية صادقة هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كلما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعون ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

١٨٦

هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما
في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل ح في لغة العرب وقال
عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لادات النفي اولا وسواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما
لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى امرء حاصلا او حال على اللغة
الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن ادات
النفي شامل لنوعيها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن ادات النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو
ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او
لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج

منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه
القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا
قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخير
عن العامل والاقرب ان يجعل عطفا اخرت بتقدير الفعل فيكون المراد بقوله
اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به
المثال المذكور والمعنى بان اخرته عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاء في القوم كلهم
او ما جاء في كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متأخرا
نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او
والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل
منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام فمجيء
ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكل ثبوت

الفعل والوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف
الذي حمل عليها او اعمالها فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي
الوصف ما كل القوم كاتب ما كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم ولو قال ثبوت الحكم
ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لكان احسن او افاد تعلقه
تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف المحمول عليها او
العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها
انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا اذا تاملنا وجدنا ادخال كل
في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث
لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي
والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع
معمولة للفعل المنفي عم النفي اي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل
عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة ام

لانه اما على قصرت ام نسيت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن
اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى وعلى عموم النفى وشموله كل فرد
ورد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما
ان السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على
المستفهم وتخطية له فى اعتقاده ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى
انه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان
ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى يناقض السلب
الكلى لا السلب الجزئى واما الاحتجاج بالشعر فلانه فصيح والسائغ فيما اذا لم يكن
الفعل مشتغلا بالضمير ان ينتصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس

١٩٠

ونصب كل ههنا ما يكسره وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت
عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب لشايبة الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير
ضرورة والقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو مستقر لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ
لا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ولا ضربت كلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه
في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا من ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز
على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير
جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها
ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة
الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه واذا اضيفت الى المضمر كان المضمر متقدما
ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي لا
غير صالح الصورة عما هما فلذلك يقال ان كلا [illegible] لله بالرفع والنصب [illegible]

يقال الحمد لله هذا كلامه واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا اى كل من الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله على مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كما يظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو المدح العام او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن ويكون فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان ثم تفسير الضمير بالنكرة مما دق لنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم الرجل زيد وانما هو من هذا الباب فى احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبرا لمبتدأ المحذوف واما فى قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا

فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم
تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولفات الابهام المقصود في جميع الباب وما صح تفسيره بالنكرة
اذ لا معنى له قلت قد تقرر في هذا الباب تخفيف فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا لا يخرج من غيره بارزا سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما
الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا
الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة والاظهر ان يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل فنعم الرجل رجلا
قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ولذا فلم ليس المخصوص بالفاعل كما من
وتمثيلهم هو وهي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه على خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفائدتها
لا تعين الاضمار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع
نحو هي الامير بنت الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم
يتعرض المص لضميرهم ياله رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن

سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه
اى يعقب ذلك الضمير اى مجيء على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم
يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه
معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن
المسموع فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب فى معاناة
الطلب له فى القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا معنى
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل شعر ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو
قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يجرى
فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع وان لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا
فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر
موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القران او لانه بلغ فى
عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن

لا يلتفت الى غيره كقوله في الطلل زادت عليها للظلام روانق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال
العناية بتميزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي
كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما
تقول مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت
عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اتقنها
زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا
اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
ففيه اختصاص المسند اليه بحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى كون الحكم

١٩٥

بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم عطف على كمال العنا
ية للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر ولا يكون ثمه مشار اليه
اصلا والنداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس وفطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس وادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب
اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى
اى كى احزن من شجى بشجى على حد علم يعلم ولما شجا يشجو فهو متعد يقال شجانى
هذا الامر اى احزنني وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى ثم قيل به
لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة وان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لانه الذى يصمد اليه فى الحوائج ونظيره فى غيره اى نظير قل هو الله
احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى غير باب المسند اليه قوله
تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله

وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير وادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة وتقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا له الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء
امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي وعلى وضع المظهر
موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا
عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ
الله تع من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله شعر الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب
قد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم
سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بدلا
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا
وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تع قل يا ايها الناس اني
رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله

وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله وهو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن
الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر
بل يجوز ان يكون باسم مظهر او بضمير غايب والاول اوفق بقوله كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان
كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليصرح
في كلام السكاكي لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة
ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غايب
او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها
قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى

١٤٤

الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا النسب بمقصود المص من تغيير تفسير السكاكى

ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان

من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم

البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول

امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى مكسرها

خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على

ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظا ايراده

فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه

خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات

هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة

بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق

الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا يشعر

كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم

واعتبار انهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية
لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا
التفسير اشياء اخر ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت
عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد
قم ويا رجلا له بصير خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا
ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرر الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما
هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه عبر
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة

فانك الذى لا نظير لك فى هذا الفن ونحو قوله سه يا من يعز علينا ان تفارقهم
وجداننا كل شئ بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق العايد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق
الخطاب وكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض
الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم
ليس بشئ قال المرزوقى فى قوله سه انا الذى سمتنى امى حيدرة كان
القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
فى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال
لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من ذهب الى اخراج بعض ما ذكرنا قيدا
وهو ان يكون التعبيران فى كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا
فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله
من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتماته وهذا اعنى الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون

قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر منها يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله ـ تطاول ليلك بالاثمد ◦ ونام الخلي ولم ترقد ◦ وبات وباتت له ليلة ◦ كليلة ذى العاير الارمد ◦ وذلك من نبأ جاءنى ◦ وخبرته عن ابى الاسود ◦ فى الصحاح العاير قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى غمصة تمض منها وقوله وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلاثة ابيات ظاهر فى ان مذهبه كمذهب السكاكى موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدهما فى بات والآخر فى جاء فاحدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يكون فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول

٢٠٢

ان الانتقال انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال
من الخطاب فى ايّاك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب سلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاء فى الاهدنا الغيبة وحدها وعن
الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعضكم وكما فى قوله سـ هل
ترجون تكم وسالتم رسلكم لبس ينفع فى اولاك الراء حيث لم يقل ولنفسكم
قوله بكر اصاحبه قبل المجهان ذلك التماخ فى التسكير ... لم يقل ذا كما مثال
الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذين فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت
فحينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر ولا التفات فيجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر

لان الظاهر يقتضى ان لا يتغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من بناء جاءنى وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وغيره وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكى فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى خلاف مقتضى الظم وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف مقتضى الظ على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك فى المخاطب والغائب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله بأى نواحى الارض ابغى وصالكم ❊ وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو ❊ تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن المخاطب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقى معنى طروب فى الحسان ان له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب الشيب واقباله

To: www.al-mostafa.com

على المجهوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اى يكلفني ذلك القلب محبة ليلى وتطلبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف اى شدايد فراقها وعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اى بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه من قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه اى مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فانه مما قيل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف

٢٠٥

قول جرير ؎ ثقي بالله ليس له شريك ۞ ومن عند الخليفة بالنجاح ۞ اغثني يا فداك ابي وامي ۞ بسيب منك انك ذو ارتياح ۞ فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء ؎ هل تزجرنكم رسالة مرسل ۞ ام ليس ينفع في اولاك الوك ۞ فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير ؎ متى كان الخيام بذي طلوح ۞ سقيت الغيث ايتها الخيام ۞ اتنسى يوم تصقل عارضيها ۞ بفرع بشامة سقي البشام ۞ والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع قد اختلجه شيء فتلتفت الى الكلام يزيل

لاختلاجه ثم رجع الى مقصوده كقول ابن قيس الرقيات فلا شيء يبيد وفي الياس

راحة ولا وصلة يصفو لنا فنكارمه فكانه لما قال ولا شيء يبيد وقيل له وما

تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا اي

احداثا من طرية الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى

ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى

هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما في

سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد

من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من

تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة

تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد

مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق

الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف

دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي

على ذلك المحقق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيص متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك المحقق بالحمد بما يدل على
تخصيص بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة
والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في
المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
المذكور هذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه
لما ذكر الحقيق بالحمد فاجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التعيين واعرف فيه فكان

تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله
تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم
بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا
بانه المالك لعالم الغيب والشهادة ومعاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن ساير الذوات حاضرا في
قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل
كلامه على خلاف مراده فالباء في الغاية للتعدية وفي المحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه وهو

٢٠٩

بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كونه متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هو مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو اولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك السائل والمهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا عن

٢١١

السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ثم فلا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض

بمعنى نصعق والصوت فقرع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله تعـ كثير من ان يحصى و
مثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعـ وان الدين لواقع ونحوه
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعـ ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس فيه
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظ فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضى والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة
الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم
لا خلاف فى ان استعمال اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير
عنه بما هو موضوع الواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس فى الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعـ وان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع
له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظ فيما لم يقع

٢١٣

هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل
نظر فتدبر ومنه كقوله من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان
الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ
بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في
موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله تعالى قفي قبل التفرق
يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا
نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا
يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وتحريك
المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
تعالى فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السود من الناس
فما تصغوا بصفة الايام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا

كان ام غير مجيئ فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
ع ولا يك موقف منك الوداعا. ويحصل المعادلة بين ما وقع بعدام وما وقع
بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل ورد المعترض بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق
ان الظبي مبتدأ فكان اسمها خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من الفعل
وسيجيئ في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف
هل زيد قام ونحو لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير وضمير معرفة كما
يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو ام
والمعنى على هذا الظبي كان امك ام حمار لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا
وبين ان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اي نثرا وشعرا وقال انه
مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في العبارات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن

اعتبار لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قيل كقوله اي قول
رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي مملوءة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا
معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء
قد بلغ من الغبرة الى حيث يتشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن
اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس
المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السياع بالفدن اي القصر اسم اي الطين المخلوط بالتبن والتعب
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا يعني لقايل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن
الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد
بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع

بالنسبة الى القدر والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله
ع ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب * جذع البصيرة قارح الاقدام * والمعنى قارح
البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى نصرت ولم اصب بمعنى
لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروحة قدمه وتناهيه
فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروحة ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك
بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع
البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ
الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت جاهلا فيها جذع الاقدام قارح
البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحلب
منه الدم ولان فى فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام
ليس بعلة الحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا
فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من بتر النظم

ودلالة الكلام على اثبات الجرح له ثانيا وذلك لانه اذ جعل جذع البصيرة حالا
من لم اصب صار المعنى لم نجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام
البصيرة على انه لما جعله نفيه لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة معمولا
ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمعنى والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو
ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن نيل البصيرة
التي كان عليها اولا لم يبق لي انه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى
ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا وبقي حزنا على البصيرة
الاول لم يبد لي ندم في الاقتحام ولا غلب في اختيار التطرف والانحراف بل قد
صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبادرتي **الباب الثالث**
احوال المسند اما تركه فكما مر في حذف المسند اليه واعاد في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث ان لم يذكر
لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله

اى قول ضابى ابن الحارث البرجمى شعر ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب
فى الاسار المارق رحله اى منزله وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه
التاسف والتحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب
وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بالافراده
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان
وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر يقدر مقدما
فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى
ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك
ههنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر
ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التاثر
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فتقدمه ينافى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر

تنبيهًا على ان قياد امرهم انه ليس من ذوي العقول فقد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدًا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالًا واشدهم غيًا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا اصرح بان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله شعر رماني بامر كنت منه ووالدي * بريئًا ومن اجل الطوي رماني فعلى ان بريئًا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله شعر فيا قبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير نية التأخير والمعنى كان منه البر مترعا

٢١٩

بالنجر ايضا متبرعا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه لان هذا المبتدأ فى نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم [illegible] ام
عدد والمحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منه بريئا والذى ايضا بريئا وكان الجيعة
متبرعا والنجز ايضا متبرعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا
لم يكن تعيينا وقولك زيد منطلق وعمرو اى عمرو كذلك فحذف الخبر للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
وان اريد فعل خاص مثل قائما او قاعدا او راكب فلا بد من
الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه
كما فى المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضرا وبالباب ونحو ذلك والفاء
فى فاذا قيل هى السببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازم
للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب
والعامل فى اذا هو فاجأت نحو يكون متعديا به لا ظرفا ويجوز ان يكون
العامل فيها هو الخبر المحذوف [illegible] لا يكون مضافة الى الجملة وقال

بخلاف ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي ففي المكان زيد
للزوم تقديمه بمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب
لا بمعنى لقولنا ففي المكان زيد بالباب وكقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضى مهلا السفر جمع سافر كصحب جمع صاحب ومهلا اي بعدا وقوله اي ان لنا
في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر ارفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال
لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة
عنه والمخفية فيه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه ان محلا يعني على هذا
الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق
المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون

٢٢١

تملكون فحذف تملكون الاول لوجود المفسر وابدل من الضمير المتصل اعنى الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال بسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما
تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا
الظ تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل
دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ايض على ان يكون التقدير
لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا
ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء والخبر يعني معنى كما
ان قولك انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص هكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد مقدم و
هذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تع فصبر جميل يحتمل

الامر حذف المسند والمسند اليه اى صبر جميل اجمل او فامرى
صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح
حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه فى الاصل من المصادر
المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف
الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف
الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف
فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يترجح
حذف المبتدا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه
اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى

٢٢٣

ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى ولا تقولوا لنا او فى الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله و المسيح وامه ثلثة مستوون فى استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتداء وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا ثبت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند والمسند اليه وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وزيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهى متصلة ويجوز مع عدم

٢٢٥

التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف
من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير
ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
ممنوع بل لا معنى له وان اريد انه سؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما يدل على ان تقدير
الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال
جملة اسمية لا فعلية وحسن تم فما الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم و
الجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اى في وقوع الكلام

جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق
بضارع واللام بمعنى على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء [illegible] وتعليقه
بيبكي المقدر يشير [illegible] من جهة المعنى [illegible] ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط الذي يأتي السائل للمعروف من غير وسيلة [illegible] والاطاحة والاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة [illegible] يقال طوحت
الطوائح واطاحته الطوائح [illegible] متعلق بالمختبط
وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب [illegible] يبكي [illegible] اي يبكي
لاجل اهلاك المنايا يزيد و[illegible] منه
استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفصله [illegible] يبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول [illegible] مسند اليه ثم
يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر [illegible] وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد [illegible] الاسناد

اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه اذا قيل ليبك يزيد فقد علم
ان هنا باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فاذا قيل ضارع اى يبكيه ضارع
فقد اسند اليه مرتين ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع فى النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا فى السؤال المقدر اعنى من يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان
يقال فالمسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
فى ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
وهو اللذ بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل وللمعارض ان
يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظ لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به

دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان
(في) اطلاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما
ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد
قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم وغير ذلك وان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القراين ككسر سيفه وتسلطه عليه ونحو ذلك وحصول التعجيب
بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم السامع
فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد

للتقوى بل هو قريب من زيد تام فى التقوى كما مرّ قوله مع عدم افادة التقوى
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد
التقوى بحسب التكرر نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قايم
ونحو ذلك او يقال التقوى للحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ
المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل
جاءنى وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده
ضرورة تكرر الاسناد لعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى
ما تنبيه صاحب المفتاح بان نحو انا سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانما تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما فى سعيت
انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببى موقع الفعلى فى عبارة المفتاح عدل
اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بما يكون مفهومه محكوما به
بالثبوت المسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشتمل السببى ايضا لان كل
مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة

ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ونقائل ان نقول لا نم صدق
هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد بل
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ مسندة اليه ضرورة
ان قد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وذلك
ما يثبت له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما
في الباب انه وصف اعتباري ونفس الامر هذا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المسند ههنا فعليا
فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم تحقق التعريف في افراده وما ذكره
الفاضل العلامة في شرح المفتاح هو ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
بخلافه في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والمحكوم

به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا لخبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه نفسه فعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يريد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم منطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان القياس بان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تقسيم المسند الفعلي امثلة منها الكرم من التقوى وفي الدار خالد وقال ان التقدير مستقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص في الايضاح بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في شرح المفتاح الى الجواب بان [illegible]

مبني على ان الظرف مقدر باسم اعتمادا على الا بالفعل والثاني مبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما
قيد المثال الاخير بقوله اذا تقدر به استقر لانه لو قدر بمستقر
يكون حالا عن ضمير فانه لم يسم التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي
الانحصار مثال المسند الفعلي ايضا لتفسير به مفردا كان او جملة ولم يذكر
لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلته واعراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا وكذا في المصباح
ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير لا تسمى
تحكم بذكر في علم البيان ذلك ان قصد بها امتناع الافراد المسند
فكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة
الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا
يكون مناسبا وهذا في اللفظ العارف بصناعة التركيب وفهم الكلام والمراد بما
نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ

بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد
منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على المبتدأ ليس
بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قايم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد
كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل وبعدها والعايد اعم من الضمير وغيره ولعل هذا المسند السببي
هو مجموع الجملة الواقعة لنعت خبر المبتداء وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذى بنى عليه
ذلك المسند اى جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى
عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه
بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي لاسناده الى ما بعده فينصب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي [illegible] بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق

فان مفهوم منطلق محكوم عليه بثبوته لشيء اي لابيه قد علق بزيد
بالاثبات له بل بثبوته لما يضاف اليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا التفسير نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان
محكوم به الفاعل والفعل بين فليس شيئا منهما سببيا لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب
اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكن الاخ متعلق به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون المفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله وبما تقدم الحالة المقتضية لكونه جملة
في انا اريد تقوي الحكم اذا كان المسند سببيا وحينئذ فهو سهو والا لكان المناسب
ان يقول ولذا كان المسند فعلا لا وجه للعدول الى الاضمار وترك لفظ
اذا في موضع لا التباس رعاية للاقرب اعني لا التباس فيه اعني قوله
اذا كان المسند سببيا نحو نص من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه ضرب فانه قد يكون مفردا

كما فى هذين المثالين وقد يكون جملة كما فى قولنا زيد ابوه انطلق بناء على
ان انطلق مع خبره جملة وليس فى كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببى
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فى الكلام مسند سببى
يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببى
لا يكون الا جملة نعت مسند الى مبتداء ويمكن ان يقال ان فى قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببى
اولى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان
مفهوم المسند كذا اى وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون
المسند السببى هو انما خوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا اولا

واما كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة
يعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان
الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى
واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال
ان بعض صلوته ماض وبعضه باق فجعلوا الصلوة الواقعة فى الانات الكثيرة

المعاقبة واقعة في الحال على حصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان

او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه

فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان

الذى هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحصوله يقتضي تجدد

الكل وحصوله ثم ظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع

بعض كقوله اى قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب

كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة

بعثوا الى عريفهم عريف القوم وهو القيم بامرهم الذى شهر بذلك وعرف يتوسم

اى يتفرس الوجوه ويتأملها ليتجدد منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر

عنه نظر بعد نظر فلحظة بعد لحظة لى على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبني

الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور و

عدم افادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما

في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام

والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا

فهو ما يجمع فيه الدوام لكن يشعر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دايم من غير اعتبار التجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض
لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد
ويتحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزأ
فجزأ وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم
لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك
بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد
الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة

كما مر في المسند اليه ولما كان هيهنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان
نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان
زيد بدون الخبر يكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي
وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير
مقصود ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى
المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم
الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه
الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد

فلما نرمنوا اى من ترتيبة الفائدة كعدم العلم بالمقدمات او عدم الاحتياج اليها

او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من

الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به

او نحو فان يتصور المخاطب ان المتكلم ممتاز اى قادر على التكلم فيتولد

منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك

ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده

به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من

التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام

تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول او نحو ذلك فان قولك ان تكرمني

اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده

بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة

خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك اياى وان كان انشائيا

فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح

ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

[illegible]

فی نفسها للصدق والکذب بناء علی انه فی بحث تقیید المسند الجزای واما
نفس الشرط بدون الجزاء فلیس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الی الانشاء
کالاستفهام مولذا لم یتقدم علیه ما فی خبره ولا تصح عمروا ان تضرب اضرب
واما ما ذکره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبریة محتملة
للصدق والکذب فی نفسها ای نظرا الی ذاتها مجردة عن التقیید بالشرط لا مع
التقیید به علی ما ظن لان التقیید بالشرط یخرجها عن الخبریة وعن احتمال الصدق
والکذب ولهذه الدقیقة قیده بقوله فی نفسها فتعسف منه وتخلیط لکلام
اهل العربیة بما ذهب الیه المنطقیون من ان القضیة اذا جعلت جزء من
الشرطیة مقدما او تالیا ارتفع عنها اسم القضیة ولم یبق لها احتمال الصدق و
الکذب بل تعلق الاحتمال بالربط بین القضیتین فقولنا ان کانت الشمس طالعة لیس
بقضیة ولا یحتمل الصدق والکذب وکذا قولنا فالنهار موجود عندهم فعدم جریان الشرط
وعلیه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلک فی الجزاء لان قولنا الرجل ان جئتنی بمنزلة
قولنا اکرمک علی تقدیر مجیئک او وقت مجیئک والتحقیق فی هذا المقام ان
مفهوم الشرطیة بحسب اعتبار المنطقیین غیرها بحسب اعتبار اهل العربیة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار
محكوم عليه وهو موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه
من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار للخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من
الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك
الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان
طرفيها مركبان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع
الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس
وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من
النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان
اداة الشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط

فى اعتقاد المتكلم فلا يقع فى كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على
ضرب من التاويل والاصل اذا الجزم بوقوعه فى اعتقاده فان قلت كما
انه يشترط فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل فى
المعانى المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر فى المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم القائل
ايكرمه ام لا فنبه فى المفتاح على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط وكذا
قال فيها فى نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تراعى حقى مستعملة فى مقام الجزم
لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط

انما هو انتفاء كونه ٢ بالله فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا القائل
الى التاويل وقد سهى الفاضل الشهيد ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم وكذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل
اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به
في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع
اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على
الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على سبيل الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي
الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة
كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به
ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين فجيء في
جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليهما وحسن الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته

والتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها وهذا انما يتجه بان يدرون اذا فيما قصد به النوع كقوله تع وان
تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم
التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى
نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع
بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا فى ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة
غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون
تعريف حسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون
تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة
من الجنس فى المقدر ان المراد الحسنة المطلقة القطع بها لكثرة وقوع التساعه

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تع
وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهودة الحاضر في الذهن حتى كانها نصب عينهم
لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة
لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على ما
وبهذا ايضا بطل ما ذكره العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلا
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهودة الحاضرة ففي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم
من الحسنات ولا يشكرون الله تع عليها لانهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى
استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد

بة العهد يكون واقعة موجودة فيوافق اعطى اذ او جاء بخلاف الجنس
فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاق
واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من
ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس
الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي مستغرقة فحصولها اذا علمها
يكون ممتنعا لا مرجحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجبة لم يكن المراد
مطلق الحسنة كما هو المقدر ومن هذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة ليكون ابعد
من الانكار وادخل في الالزام لكن بها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم
انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي
القول بكون المراد بالحسنة مطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب
والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير
تعيين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة و
السيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع

مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تع فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تع واذا مسه الشر فذو دعاء عريض قلت نظرا في الاول الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه انواع الضلالات تنبيها بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المذكور قبله بقوله تع واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب

كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل ولتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فهو فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا

فهو بمنزلة المحال دعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض
المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعـ ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا
وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان
كذا بل يقال لو طار لانا نقول انما استعملت لمحال في هذا المقام بتنزيله منزلة
ما لا قطع فيه بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا القبيل استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعـ
فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل مجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا
و في قوله تعـ ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
من السماء وان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته و
تعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله
تعـ قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به

اى بالشرط على المتصف كما اذا كان انقيامهم قطعى الحصول بالنسبة الى
بعض غير قطعية بالنسبة الى الاخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع كثرة المرتابين يحتملهما اى يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغى ان
يثبت لكم على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله
وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر
عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم
الشرط هو يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو
وقوع الارتياب فى الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان
ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
لفظ كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد

٢٥٠

البقاء معنے الماضے مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعـ ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضے لتمحضه
لان للحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه
الا الزمان الماضے ولذا ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعـ واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهى قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد
بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل
ينسينك خبرا ليستقيم المضے فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض الآخر
غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا لعدم ارتيابهم قلنا
هذه نكتة فى استعمال ان فى هذا المقام وليس من التغليب فى شئ و لا
مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين
قطعا اعنے الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون
معنے الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه
فى المثال المذكور ثمه والتغليب يجرى فى فنون كثيرة منه تغليب

الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى
بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعـ وكانت من القانتين
عدت الاناث من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب اولاد
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعـ بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب
الغيبة ومنه ابوان ونحو كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين الشمس والقمر والحسنين
الحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم
ويقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد

احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان العمرين
وقرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس
تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليها الوصف المشترك بينهما على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد له
من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن
الا على الطهرين او حيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه
قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد
من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع

كقوله تعالى واذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس
من الملئكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها
وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو
انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من
المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع وامرهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء
جزاءهم وجزاءك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه

٢٥٢

٢٥٥

اليه الخطاب ولاو الذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله يا ايها الناس خلقكم لا بقوله اعبدوا فانه يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم
فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اى يخلقكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا
وللانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
فى هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب
على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم
المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس

ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما واما قيل
ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالطاف تختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التناسل والتوالد
وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا
تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم
من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قد روي وهو جعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب ما وجد على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشيء وبعضه مترقب الوجود فجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع
بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي
فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله وكان
كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له

٢٥٦

٢٥٧

فى النفس استقرار لا يكون ما يذكر تعليله بعده اى ويكون ان واذا التعليق امر هو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون الشرط فى الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول مضمون الجزاء مترتبا على حصول مضمون الشرط فى الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم
لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
فى هذا الحال الحرية على الدخول فى الدار فى الزمان المستقبل كذا قيل
من جملتى كل من ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ
لانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله متعلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل يجب ان يليه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالى
لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه
مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك
لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظ

من عذرات يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تع وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تع الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه الا تنصروه فينصره ولا من نصره تبارك الله وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد سواء ولحال المجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايض وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس حيال

لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله
تع حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
وللاستمرار كقوله تع واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما ان ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او نحوه عطف على قوة الاسباب على ابراز غير الحاصل
وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اى لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
في وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اى وعلى اظهار الرغبة في الوقوع ورد
قوله تع ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي

اذ لا دلالة على توفر الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه
بارادتهن التحصن يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ
فى غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوى
هو ما يتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا
عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند
حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
اللغوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف فى ان التعليق بالشرط
انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت فى من يردن

التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه
او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادتهن التحصن ينتفي حرمة الاكراه
او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب النظم نظرا
الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظريف فع بالقاطع قال
السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل مما ذكر
او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تع ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضي ابراز اللااشراك في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم
قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بلفظ الماضي لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام

من الخفا والضعف نسبة الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال
ونظيره اى نظير لفظ اشركت فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط
للتعريض قوله تعالى ومالى لا اعبد الذى فطرنى اى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم
بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال
واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعدا الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى
ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على
لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه معاين على قبوله اى
قبول الحق لهم لكونه اى لكون ذلك الوجه ادخل فى امحاض النصح حيث لا يريد
المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان
كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر
فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى يظفروا بكم ولم تمكنوا

ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر في موضع
جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي
فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف
ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق
المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يردوهم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما
يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفع للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط

الايدي والالسن فانه يجوز انتفائهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من
القرابة والمعارفة وبما انشئوا عليه من قولهم واذا ملكت فاسجح وأما انتفاء
ودادة لو كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو ان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى
انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه
جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على
المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنته وخرجت وهذا في المعنى على
كلامين اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث
لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن
في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم
يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعم ودوا عطفا على جملة الشرطية لا على الجزاء
وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعم وان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون عطف ثم لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعم

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار وداد ة الكفر واستيفاء مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يقال ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كانوا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم
مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر
لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من
حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم
وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط اي
لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما

٢٦٥

عبارة المفتاح وهي انها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيئه خاطبك ففيها اشكال لانه جعل ولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها التعليق امتناع ما امتنع معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فكانه قيل انها التعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شحن السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من مقتضى كنايه فعند من تعليق الامتناع بالامتناع القطع وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهي للجملة على امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان

هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بأن الاول
سبب والثاني مسبب فان المسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز
ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني قال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون
سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي
مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فحيث صحت لو يكون جزاؤها معدوما فيمتنع
ملزومه الشرط الذي هو ملزوم لامتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط وهذا قالوا في القياس الاستثنائي

ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي كقولنا لوكان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهديكم اجمعين اي ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري شعر ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام فالا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا

٢٦٦

على ما تقرر فى المنطق وكذا قول الحماسى شعر ولو طار ذو حافر قبلها • لطارت ولكنه لم يطر اى عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ونحوها اداة التلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما يستعملونها فى القياسيات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اذ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا غلطا صريحا

ع وكم من عايب قولا صحيحا. فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه فلا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء فيكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك ومنفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده على عدم وجود هذا
الشرط بالطريق الاولى وتستعمل ان في هذا المعنى ايضا نحو وان لم اكرمك
اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا وبين ان الداخلة على

النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير
انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط
لعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على
ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجئ ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ ونحن
نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجئ وليس كل ما له دخل في لزوم شئ لشئ او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد اللزوم الشئ وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما اذا وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت
فيجوز في مثل لو جئتني لاكرمتك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت
بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في مثل لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت في التقدير لزم الاثبات

٢٧١

وبتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت
حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانته فليعتبر كذلك في النفي ايضا حتى
يكون المعنى كذلك فلا نسلم بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبط بعدم
الخوف فيصح ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط
بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على الاطلاق فيلزم العموم في نفسه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
فقد قيل انه على صورة الشكل الاول فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانت لزومية
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا لا يصح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس

اهملت فيه شرايط الانتاج واى فايدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعنى
ان سبب عدم الاسماع فى الخارج عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ فقوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على
تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دايم الوجود كذا ذكروا
واقول يجوز ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم
يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان
لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون
خيرا لو كان من اهله بان اسمع شيئا ثم انقاد له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
لا خير فى فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على
عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه

يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا
ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان

لو للشرط فى الماضى فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها
ليوافق الغرض لان الثبوت ينافى التعليق والحصول الغرضى والاستقبال
ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
ع ولو وضعت فى دجلة الهام لم تقف من الجوع الا والقلوب خوافق
يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه الى ماء دجلة والمعنى
ان وضعت لكنه جاء بلفظ لو قصدا الى ان وضعه كاسها الهام فى ماء دجلة
كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع منه الرجاء وصار فى حكم المقطوع
بالانتفاء فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم
اى لو عنتم فى الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا

نوقتا لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه
وانه كلما عنّ لهم رأى فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر
كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان و
الحقارة لهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى فى المنافقين وبلاياه النازلة
لهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل
فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان
انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد
الاستمرار بدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظاهر من الاول والثانى ايضا وجه لانه كما ان المضارع

٢٧٥

المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد واذا دخلت عليها حرف النفي يكون
لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم
بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واوكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا النظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل
من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك
وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا وكذا قوله تع ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره

وهو الله تعالى الذي يعلم الغيب السموات والارض فالمستقبل الذي
اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي
في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق
فاستعمل لو واذ فيها اختصاصهما بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رايت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل
عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا
عجيبا وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلعم
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل على الفعل المضارع ايض كما في قوله تعالى ربما
يود الذين كفروا قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل
الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي
وجوز ابو علي ومن تبعه في غير الايضاح وقوعه للحال والاستقبال ايضا
فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي على احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال

كان بعد هما وأما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به
رب محذوفا أي رب شيء يوده الذين كفروا والتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف وبكر النظم ورب ههنا لتقليل النسبة يعني أن يدهشهم أهوال القيامة
فيبهتون ولا يتمنون فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك ويجوز أن يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب أنها نقلت من التقليل إلى التحقيق كما نقلوا قد
إذا دخلت على المضارع من التقليل إلى التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله ما
أنتم عليه ومفعول يود محذوف بدلالة قوله تعالى لو كانوا مسلمين على
أن لو للتمني حكاية لودادتهم وجيء به على لفظ الغيبة لأنهم مخبر عنهم كما
تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لأفعلن لكان أيضا سديدا حسنا وأما
من زعم أن لو الواقعة بعد فعل يفهم فيه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين ولا استحضار للصورة عطف على قوله لتقليل
معنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين
ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتبين سجايا

٢٧٩

بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضار تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اى الغالبة اعنى صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة المخصصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير
وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضى لكونه مما يدل على الوقوع فى الجملة كما
تقول لعدا ساءتنى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما
الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة. واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم
الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا
حكاية عن التنكير كما اذا قال لك قايل عندى رجل فتقول زيد يقال له

الذی عندك رجل وان كنت تعلم انه زيدا والتحقير نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتدا محذوف وخبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا
قال صاحب المفتاح اولكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر
فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا اولا يمتنع ليس فى كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك
الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لا نهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة من نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فى ماذا صنعت على ان يكون
المعنى اى شئ الذى صنعته وقد صرحوا فى جميع ذلك باسم الاستفهام مبتداء والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتداء نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين
الاول ان الاصل فى المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشئ
العلم به والاصل فى المسند التنكير لعدم الفائدة فى الاخبار بالمعرفة وارتكاب
مخالفة اصلين مستبعد عند العقل والثانى ان العلم بالحكم من احكام الشئ
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل يستلزم

العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على المجهول بوجه من الوجوه كلاهما في غاية
الفساد اما في الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا
اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما
يستدعي العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سيجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف
به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب
ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشيء يستلزم الحكم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهذا
لا يجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو
زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة وجعل هو معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع

باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاء نى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا ضاربٌ زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى ان صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اى للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلام العرب كون المبتداء نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية باخر متعلق اى حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب

المفهوم لكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار حال اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتداء والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه واحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحد طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتداء والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء

في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكونوا براء من
جناية ، فان من نصر الجاني هو الجاني ، اي هو هو بعينه اذ الناصر للجاني والجاني
سيان على معصان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصلح له
التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله
يابى عن ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب

٢٨٥

ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى جهة الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا
لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات
به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ
الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على
التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك هذا
ويتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وهذا

قيل في بيت السقط ~ نحض عن انفعه ما أتى ان الصوت ما وه نقعه لان السامع
يعرف له ماء انما المطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان
من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق
زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد منطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك كان قد تاب ثم استخبرت
من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف
والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك
الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم
الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف

٢٨٦

بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وفي ذلك لان اللام اذا حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس الحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وان عمروا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره

لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا
بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا
الجبان والامير هذا و زيد او غلام زيد او كان الخبر غير معرف اصلا
نحو التوكل على الله تع والتفويض الى امر الله تع والكرم فى العرب والامام
من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب و لا يلزم ان يكون ما فى
العرب مقصورا على الاتصاف بكونه فى الكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان
فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على
الاتصاف بكونه لله تع على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو
زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول

٢٨٨

٢٨٩

او غير ذلك كقولك فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السليم اى
وهو الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفات اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة
من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باى حال كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق
باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع
لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه
لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما ان انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب
احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت
المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم فى جنبه
عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى
محبة منى نحو مثل زيد المنطلق اى الذى كان فيه الانطلاق
المعهود الا انه ههنا نوع من الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك

ولم تعهد الى صحبة واحدة من صحابك ولا تقصر هذا في زيد المنطلق اذ لا
وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد
بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر شعر
اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على
بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على
قتيل اذ لا معنى للقصر في مقام اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاء لك
عليه ولا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان
تثبت لبكائه الحسن واخراجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل
الصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز
الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان
اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا يشك فيه ومنه قول حسان مثله
شعر وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان يثبت له العبودية ثم جعل الظاهر الاخر منهما معروفا بها الذ في الا ... عبارة
فان قيل اللام لا يكون للجنس ولا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر
دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد تكون للجنس وباقي المعاني من شعبه
وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم
القصر بالثاني في قاعدة تعريف الجنس لان القصر ونحوه انما يكون فيما يعقل
فيه العموم والشمول في الجملة والمقصود في زيد المنطلق تعينا تساوي
المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا في قولنا انت
زيد هذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا اخي زيد اخوك اذا جعل
المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص
لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه
منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه
منطوقا ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات المنسوب به

اليها والصفة هي المنسوب فلو قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبر او يرد هذا القول بان المعنى به الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه انما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء

ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو ما له اسناد الى المبتدأ
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ وحقيقة ثبوت الخبر للمبتدأ انما
هو في الخبر في القضية لا في مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد فانك هناك ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد خبر نعم الرجل
زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف وللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي متعلق به
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء فهو سبب له
وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم

٢٩٣

ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير
كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد
ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد
الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه
دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة كالاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان
ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت فماله لم يتعرض للجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان
يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبهه
ذلك مما يقصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل

٢٩٥

في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل
التخصيص اولا فلفظ التقوى يشتمل التخصيص من حيث انه تقوّى وفي عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرفت ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوى لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها اسما م
وظرفيتها لاختصاص الفعلية اذ هي والظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لانه
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما عمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في
نحو الذي في الدار اخوك والذي جاء في قلة درهم فعند التردد يحمل

عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة
التفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
ثابت فيها او مستقر لا يثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمص قد عبر بالجملة في الفعل وصفة لان الضمير قد انتقل الى
الظرف ولم يحذف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد
هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او نحو لا معنى لعبارة المص اصلا
ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان للجملة الظرفية
معنى مقدرا باسم الفاعل على تعبير وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول ان الظرف مقدر بالفعل واما
تلخيص فلان ذكره مسند اليه هم خاص في تقديم المسند اليه واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي بقصر المسند اليه على المسند على ما قيل
الافضل لان معنى قولنا قائم هو زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود ونحو
لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فتعرض بان المسند هو الظرف

فيها والمسند اليه ليس مقصوراً عليه بل على جزء لا انحصاراً عنه الضمير الراجع
الى خمر الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف في خمر
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور الدنيا او الحصول
فيها فان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على
عدم الحصول الكينونة في خمر الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في
خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقي وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين فمعناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي
وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصوراً على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا
قوله تعالى لكم دينكم لا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز

٢٩٧

الى غيره بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى تايه زيد ان المختص به القيام دون القعود كان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما فى هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون وكذا فى لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تع بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تع دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر فى مقابلة القرآن هو ما فى كتب الله تع كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند على انه خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ كقوله اى قول حسان فى مدح النبى صلعم له همم لا منتهى لكبارها

وهذه الصغرى اجل من الدهر له راحة لو ان مسشا بجودها على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف لعنى له عن المبتداء اعنى هم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم ان هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير مخصصة نحو فى الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قايم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم التسعوا فى الظرف مالم يتسعوا فى غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو فى الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ماليس بمخصص فالحق فى هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتداء مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب

انقضى الساعة والدنيا ولى نحو شعر سعدت بغرة وجهك الايام ، وتزينت ببقائك الاعوام ، او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى قوله ببهجتها اى بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه اهلهما المعم اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف

كلام يقرب من خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال وان
يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احتراز من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند
اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى
الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت

وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتداء في الدرجة الاولى على ما
ذكره هيهنا فكيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحاصل ان
الفعل في كل منها متقدم على ما استند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا
الا انها فتان يجاب عن الاولى بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة
في التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكما تحقق
الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظ وكلامه هيهنا
صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بواسطة
عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار

توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق الالتزام
وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه
التناقض واما اقتضاءه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرح فيه
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد تناقض لانه جعل تارة فيما سبق اولا وههنا ثانيا تارة اولا وتارة ثانيا
وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخيرين ثلثة وعن الثانى بانه لما كان
اول الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند
اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله فى
الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة الاولى فيه
هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو
ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح
التعليل للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله فى الدرجة الاولى لانه انما يدل
على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء
فلا يكون لهذا الكلام معنى فى هذا المقام اصلا وانما الصواب

لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح
المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت و[illegible] عرف يفيد الثبوت دون
التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في
ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على ضربين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي
بواسطة شيء كاسناده الى الضمير المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدأ فقوله صرف المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني
الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فلا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد لانه تسليم لما ادعاه الشارح فيرتفع التناقض من تحقق الاسناد
الثلثة وانما ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه
ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا يفيد

من بيان كيفية جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال
وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن التعجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره مثله ولا طيف
خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في آخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي وبدل تماينا
في الباطل بانتباه وكتبت تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل تلافيا لما كان عند
المناظرة وتشفيا عما جرى عليه انا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ
المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد الثبوت وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وتولي فائدة
الاولى للجزء الاول كلام ظاهر فان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى

To: www.al-mostafa.com

الضمير لا الى الابتداء كما زعم الشارح الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذى به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شئ لا يقتضى الاسناد الى ذلك الشئ اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر وبعض العوامل وبين الفاعل ومعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار للخاص انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذى هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه استفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء مقصدا اسما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد

غير فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد
الفعل الى المبتداء والثاني اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتداء والرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتداء وهذا مما لم يقل به
احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان تيسير مراد السكاكي
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو
عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصد مما ذكرت في تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه
مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة
الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار اذ لا ان ما اسند
اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية
لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في
نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلام

هٰهنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوّي لا يدل
الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء اي لانه
الذي يستدعيه المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه
المبتداء الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شئ آخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فبهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه اذا كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم
كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبعد كما زعم واما الثاني
فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند

الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يستند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعل سواء وجد هنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد المبتداء وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيهما من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه البتة والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن

اذا اتفق اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وكون المسند المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعضها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة وجعل هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لتفصيله مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

فى ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل اذا ذكر
الفعل مع كل منهما تعرف بالتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول به لان هذا تمهيد
لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان نعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى
انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه
بمن وقع عليه الفعل فقط ترك الفاعل وبنى المفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله

مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا من عمومه او خصوصه
نزل الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم
الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل
يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه
عنهم من غير اعتبار عموم فى افراده ولا خصوص منه ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوى من حل له حقيقة العلم ومن لا يوجد وهذا لم يجعل

مطلق العلم كناية عن العلم بعلوم مخصوص بدل عليه القرينة وانما قدم الثاني
لانه باعتبار كثرة تنوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه
قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في
نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق
واليها اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه
بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين والبرهان قطعا افاد المقام الخطابي
ان الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا

مع التعميم فی افراد الفعل تبعا للتحكم اللازم من حملة على فرد دون فرد آخر

وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فتصدق هذا

الفعل معرفا باللام للحقيقة فيجب ان يحمل فی المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت

وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان ارادة التعميم فی افراد

الفعل ينافی كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق

انه لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق بمن وقع عليه فكيف

يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشیء معتبرا فی

الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافی للتعميم هو اعتبار

عدم التعميم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فی شرح المفتاح ان

قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فی اخر بحث الاستغراق من ان نحو

حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم بمنزلة العدم لان معنى

قولنا فلان يعطي هو لا غيره توجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمری

قريبة ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل

نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا

١٥٣

فلا عطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء ثم الا يسعه هذه العبارة والظ ما ذكره المصنف رح وتحقيقه ما ذكرنا فليتأمل فانه مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمعمول مخصوص كقول البحترى في مدح المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا والنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجدوا اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى من يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق سماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع اخفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر

الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التعلق من ذكره ولا اعراض عنه من الايذان بان فضائله
يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم
يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن [illegible] على تفسير [illegible] بان عاما او خاصا [illegible]
قلنا بل قصد تعلقه [illegible] لانا لم نقصد اثباته ونفيه مطلقا بل قصد اثباته
ونفيه باعتبار خصوص [illegible] او عموم [illegible] غير اعتبار تعلقه بمفعول
لم يجب تقدير المفعول بل [illegible] فلان يعطي كل سنة
مرة [illegible] المفعول وفلان يعطي [illegible] يقصد
[illegible] الاعطاء [illegible] تعميم [illegible]
[illegible] بينهما [illegible]
والقصد [illegible] المقام عن وجود
القرينة ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع

شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق الفعل
المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء الله لهداكم اجمعين اى ولو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس بخلاف نحو قوله
الخريمى يرثى ابنه وهو من نفسه لشدة الحزن ما اصابه عليه شعر ولو شئت ان ابكى دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع وعدته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى ذهن السامع ويأنس به
واما قوله اى قول ابى الحسن على ابن احمد الجوهرى شعر فلم يبق منى الشوق غير تفكرى
فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من
ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقى لا البكاء الفكرى لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى

تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر
تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت جفنى وعصرت عينى ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه
بكاء مطلق مبهم غير متعدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد متعدى الى التفكر
فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له لان المبين لابد ان يكون غير المبين كما اذا
قلت لو شئت ان تعطينى درهما اعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما
نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول
ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق فى
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكى
تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
ولو شئت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق منى
الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر

فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر في حسن ترتيب النظم فليتامل
ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته
بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن
تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اى الحذف لدفع توهم
ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى قول البحترى وكم ذدت
اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم
في البيت خبرية ومميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية و
قيل المميز محذوف اى كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء
عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن
اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده
اى بعد اللحم وهو قوله الى العظم اى ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم
فترك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم

يرده الا العظيم وإما لأنه أريد ذكره أي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع
الفعل على صريح لفظه أي لفظ المفعول إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه
أي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه
كقوله أي قول البحتري شعر قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا
قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا مفعولا من اللفظ إذ لو ذكره لكان المناسب في قوله
فلم نجد الإتيان بضميره أي فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو إيقاع نفي الوجدان
على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولأجل هذا المعنى بعينه
عكس ذو الرمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا فأعمل
الفعل الأول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لأن الغرض إيقاع نفي المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الإرضاء ويجوز أن يكون السبب
أي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
قصدا إلى المبالغة في التأدب معه لأن طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه
بناء على أن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده في الجملة والغرض في هذا الحذف [illegible]
وإما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم

اى كل واحد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم
والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة
الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريقة المستقيم الموصل اليها يختص
لمن يشاء كما قال يهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا وهما ان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التامل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على
امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل
امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف

والا فلا دلالة له على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان
المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما
لمجرد الاختصار فقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في
قوله يجب ان تقدر بحسب القرائن وفيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام
قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار وقرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد
الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد
الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقدم
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو بين لهم كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث انه ظاهر اللفظ توهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس
بعض واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل الظاهر فلا يتوهم لانما يحكم العقل

فلا يوهم خلاف المقصود فحسنان الحذف للتعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار

اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال بولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه

فقلت ان تقييد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود سمالا دلالة بلفظ الكتاب

عليه وثانيا ان الحذف حرانما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم

المقدر ولو سلم فترك التركك التعرض بما له مزيد اختصاص بالحذف اعنى دفع الايهام

والتعرض عما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله

تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر

لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد

الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا

على ان الدعاء بمعنى التسمية التى يتعدى الى المفعولين اى سموه الله او سموه الرحمن ايا ما

تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم

الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان

عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن

بن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح فى او لانها لاحد الشيئين المتغايرين

ولأن التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى ايا ما تدعوا لأن ايّاما
تكون لواحد من الاثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي و
المذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك
تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ و
ذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم ليس من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
تذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان
الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل

فغيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاحفظ
كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تع والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اى ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع فى ان يجمع فى
مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اى والذاكراته واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة رضى الله
عنها ما رايت منه اى من النبى صلى الله عليه وسلم ولا راى منى اى العورة
واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعيينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تع لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا فحذف
لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه
اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت

٣٢٥

لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمروا وغيرهما فتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده
فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول مبدل قوله لرد الخطاء
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا
لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان
التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم
اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا اذا
لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت

ولكن عمرو واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من
باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة التخصيص من اياك نعبد وقد صرح
فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
ويتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تعيين الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون

فهو على تقديرفايای فاعبد وافاعبدون والفاء فی فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضی واسعة فان لم تخلصوا العبادة لی فی ارض فاخلصوها لی فی غیرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقدیم المفعول مع افادة الاختصاص كذا فی الكشاف وفی جعل الفاء فی فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنی فاعبدوا وكانه هو هو واما الفاءات الثلثة اولیها هی التی كانت فی الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيه عما قبله ای اذا كان ارضی واسعة فان لم تخلصوا الخ ادية والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما فی المفتاح وقد وقع فی بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيدا فقائم اصله مهما يكن من شیء فزيد قائم بمعنى ان يقع فی الدنيا شیء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شیء فی الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شیء فحذف الملزوم الذی هو الشرط اعنی يكن من شیء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقی الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلی اعنی لزوم القيام لزيد

٣٢٩

والا فليس هذا موقع الفاء لان موضعه صدر الجزاء فحصل التخفيف
واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو متعارف عندهم من ان
حيثما التزم حذفه فينبغى ان يشتغل بشىء اخر وحصل ايضا ابقاء الفاء المتوسط
فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يقدم على
الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد
الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبل وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل
الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس فى هذا حصر
ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اى
ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان

وانه على زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم التقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك
في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما
يقال تحريك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا
اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او لموافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه
ذلك قال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تع خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله
تع وان عليكم لحافظين وقال الله تع الى ربها ناظرة وقال الله تع فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في
المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله له

وبالجملة فلما يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة و
الاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره تحشرون استشهد بما ذكره
ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه
للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي
الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام ما
وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع
اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه

فيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد
عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام نحو اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلا منزلة اللازم
اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما

اى اقراء القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتدءًا به ولا يبعد على المذهب الصحيح هو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى وقد يكون متعلق الاول قول بسم الله
وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان أصله اى اصل ذلك
البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك
الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول
لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما اسنوالمفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد

ثم البدل ثم البيان او لان ذكره اى ذكر البعض الذى يقدم اهم وقد جعل
الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له
ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق
لما ذكره فى المسند اليه ومراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك
قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل
احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل
او لان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم
ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم
يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف
والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب
تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التاخير اخلالا بالتناسب

كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية
مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي
الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما
ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم
المفعول الثانى على الاول في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن على انهم مفعولا جعلوا فان
ذكر الله تعالى وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه
منتظر لذكره كقوله تع وجاء من اقصا المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لا لمم حديث يذكر بتلك القرية
هل فيها سنتت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور

نصب العين بخلاف قوله تع في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه هذا العارض وكما اذا عرفت في التاخير ما نعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تع وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف لعني الذين كفروا
اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم التفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تع امنا برب
هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجوه احدها ان قوله تع وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار
التي يجي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه لشركاء
اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله تع وكذا تعلقه لشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى المفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية بذكر احدهما والجواب انه
ليس في كلامه مما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه
لشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله تم وايراده

[illegible]

فى الذكر اهم لكونه فى نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثانى وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من
قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة
المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة والنعماهم فى الحيوة التى
هى دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اى كانت قريبة منها [illegible]
وان كان مناقشة فى المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
وجه الخبيث [illegible] المعمولات [illegible]
[illegible] التقديم مطلقا [illegible]
تقديم العامل على المعمولات [illegible] على الخبر [illegible]
المعمولات بعضها على بعض [illegible] الحكم [illegible]

[illegible]

تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع
الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود هٰهنا تقديم المفعول على الفاعل
وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس في مباحث القصر وهو في اللغة الحبس
يقال قصرت اللقحة على فرسي اي جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو
الحقيقي او بحسب الاضافة بالنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وغير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين
آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحو لا
بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي

لقوله جد واه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او
الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وعمروا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير
بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي
اعتبار الكثرة الوقوع واحتراز عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمروا
الا زيد وما ضرب زيد الا عمروا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال حتى اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته قلت ما شاعر
توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان كان كقولك في الدنيا

شعراء او فى قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفى بثبوته لذلك فى قلت لا زيد افاد القصر وكل منهما اى من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره فى الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفى الثانى يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التى هى معنى قايم بالغير لا النعت النحوى الذى هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم فى قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التى فسرها بما دل على ذات باعتبار

معنى هو المقصر عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم او صدقها
بدونه في قولنا العالم المكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل و
يجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو
قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة
والمعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اى
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه
لا يتصف بغيرها اى بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه قصره على الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا ثابتا وهو من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد
الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية
ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فحينئذ

ما تعناه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتبع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا

الاستفهام تختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحتها في الدار الا زيد

قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ثم يمكن

ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير

الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف

بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد و

القلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد

اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة و

لا يردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما

اي فعلم من هذا الكلام من استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من

قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول

تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني

تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر في المخاطب

بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر فى موصوف واحد فى قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر فى صفة واحدة فى قصر
الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو فى الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التى اعتقدها
المذكورة وبالثانى اى المخاطب بالثانى من ضربى كل وهو تخصيص امر بصفة
مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اى عكس
الحكم الذى اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب [illegible] عطف على قوله يعتقد العكس و[illegible]
صريح فى [illegible] اما من يعتقد العكس واما من تساوى
الامران عنده اى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة فى قصر الصفة على الموصوف [illegible]

بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد ان زيدا اما قايم او قاعد ولا يعرفه على التعيين ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر التعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد وتخصيص شئ بشئ مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب في شان المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى لو تقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون آخر مشتركا بين الافراد وبين القصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخرى قصر قلب فقط

فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين و بالاخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى
احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحقيقها محـ بل
اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على
كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان يكون الصفة الثانية هو القيام فقد جوز ان يكون هو
القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته بالقيام

لكون الصفة الاخرى لتجويز ثبوتها له على التعيين وهي القصر [illegible] وهذا
خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين [illegible]
انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا [illegible] بالقيام
مكان القعود لان القيام في مكانه قلت [illegible] الاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء
بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر
لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر [illegible]
قصر الافراد والتعيين [illegible] ان يكون [illegible]
البتة [illegible] الشركة او [illegible]
[illegible] تقدير المخاطب [illegible] او يتساويا
[illegible] والثاني من يعتقد العكس [illegible]
[illegible] تساوي [illegible] سواء كان دون اخرى ومكان اخرى قصر
تعيين [illegible] تنبيها على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام [illegible]

٣٤٥

الا هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة

وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد

المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر

كونه كاتبا او منجما الا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام

هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما

اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح

وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون

اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قايم

مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده

واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر

بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات

جميعا نحو زيد قايم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك

الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها

المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو

او تقول المخاطب لا يعتقد الافتراق بين الوصفين

ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من جهة آخر مثل ان يصرح المخاطب
به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه
كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه
لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم
من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما
نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقد العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان

٣٥١

اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا للقصر الافراد او القلب يصلح
مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد
يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند نحو قولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ثم يمكن ان يجعل
الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق
المذكورة ههنا فكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني
ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر امثل بمثالين احدهما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر

ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف وقلنا زيد قائم لا قاعد
ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر دلالة على هذا
المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد بقائم
بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب
المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم
وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل
فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل او لانه في اللغة العاملة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم
التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على ما زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى
فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل
مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق

٣٥٢

٣٥٢

ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قايم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قايم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد مع لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قايم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار

اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيد للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول لقول المفسرين في انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقرأة الرفع اي رفع الميتة وتقريره هذا ان القرأة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير

٣٥

الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ
لو كانت موصولة لبقيت ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى
اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن
معنى ما والا لما طابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد
القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على
زيد فان قلت هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت
اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها
ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تأويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال
لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة
وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم
مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها ما موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى

لیبقیات عاملة علیها اهر که لاصل واشار الی الثانی بقوله ولقول النحاة انما
لاثبات ما یذکر بعده ونفی ما سواه ای سوی ما یذکر بعده اما فی
قصر الموصوف نحو انما زید قائم فهو حکم لاثبات قیام زید ونفی ما سواه
من القعود ونحوه واما فی قصر الصفة نحو انما یقوم زید فهو لاثبات قیامه
ونفی ما سواه من قیام عمرو وبکر وغیرهما فما سوی للحکم المذکور بعده
فی کل من القصرین مخصوص بظهور انه لا ینفی کل حکم سواه وقد یقال ان
المراد انه لاثبات الجزء الاخیر مما بعده لموصوف او لاثباته علی صفة مع
نفی ما سواه وهو تکلف واشار الی الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمیر معه
ای مع انما کقولک انما یقوم انا کما تقول ما یقوم الا انا اذ قد تقرر فی علم النحو انه لا یصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدیم علی العامل و
الفصل بینهما لغرض ونحو ذلک وجمیع هذه الوجوه منتفیة ههنا سوی ان یقدر فیه الفصل
لغرض وذلک بان یکون المعنی ما یقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببیت الفصحاء
مصرحا باسم الشاعر لیعلم انه من الابیات التی یستشهد بها لاثبات القواعد اذ لیس الغرض مجرد التمثیل

فقال قال الفرزدق انا الزائد وهو من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الذي امي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه حرمه

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا كما في قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدوره الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انما الزائد وانما المدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ ما هو الاظهر في المقصود فان قيل كيف يصح استناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا ذكر متكلما ولا مخاطبا لان المسند اليه في الحقيقة المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تقدم

بصحة إعمال الصفة الواقعة بعدها على ما صرح به بعض النحاة نحو إنما قائم
أبواك في معنى ما قائم إلا أبوك وقد نقل في تضمنه معنى ما وإلا مناسبة عن علي بن
عيسى الربعي وهو أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت
بها ما المؤكدة ناسب أن تضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا تأكيد الحكم على تأكيد
وذلك لأن نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد إثبات المجيء لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لأن نفي المجيء لما كان مسلم
الثبوت لأحدهما فإذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فإن قلت هذا تأكيد
على إثبات لا تأكيد على تأكيد قلت أما الثاني فمعنى إثبات الضمني فإنه تأكيد قطعا
وأما الأول فهو تأكيد أيضا بالنسبة إلى نفس الحكم لأنه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويتحصل من هذا أن هذه مناسبة ذكرت لوضع إنما متضمنا معنى ما وإلا لا يلزم
اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل إن زيدا لقائم ومنها
أي من طرق القصر التقديم تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل في
قصره أي قصر الموصوف على الصفة تميمي أنا وكان الأحسن أن يذكر مثالين لأن هذا المثال
لا يصلح إلا للتعيين لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الإفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب

في قصرها الكفية كعمك افراداً لمن اعتقد انك مع الغير كفية وقلبا لمن
اعتقد انفراد الغير به تعيينا لمن اعتقد اتصافك باحد كما به وكذا الكلام في
سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد
اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو
ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء
في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز
كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام وحكم الذوق يعني انه اذا تامل الذوق السليم فهم من الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك و
دلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل
في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فلا

٣٥٥

في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك

النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض

او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير

اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في

الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه

من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في

كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او

نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في

المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس

طريق العطف بل الحروف النفي ولا استثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه

الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي

في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه ومنه قوله ويكون

العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام

مقامهما لفظ اخصر يودي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف

فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط

دون النفي نحو ما زيد الا قائم فانما هو قايم وقايم هو فانه لا نص فيه على النفي
اعني المقصود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يجتمع بلا العاطفة
لا مطابق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قايم ليس هو بقاعد وانما امتنع
طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مخصص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني
النفي ولا الاستثناء لا يقال ما زيد الا قايما لا قاعدا وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع
مثل ذلك في تركيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك النفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان
تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شئ قد نفيته وهذا
الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايم فقد نفيت عنه
كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت
ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي
قبلها بحرف النفي وهذا اخرجها عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها

فيه انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى فان المراد به غيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع او علم المتكلم او بشيء من الالفاظ الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المص ايض بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم
فمرتفع بالتامل في قولنا جاء الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير له لا التخصيص في الرجل
فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم
قال ان هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا
ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا

٣٦٣

لحصر لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه
وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وان لم يكن الاخيران
صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن شرطها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يصح ان يقال ما من اله الا الله وما انت ... يجوز ذلك ويمتنع انما من اله الا الله
واما انت الا وهو يقول ذلك لان صحة ايراد الاستثناء في ... الحسن لا يقع
الا منفيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل بحسب المعنى
المجيء عن زيد لكن لا يمر ... ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف
ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو لا يجاب فيخرج عن
وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس
في حكم نفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو
لا صريحا ولا ضمنا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد ...

الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا
بشيء من كلمات النفي الا انهم لا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر
بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا
يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو
انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل
يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو
اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة
المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف منهما ثم قال عبد القاهر
ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر
اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت عذب لست عليهم بمصيطر وفيه بحث
لان الكلام في النفي بلا العاطفة ولا دلالة على امتناع نحو ما جاءني زيد

لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم وليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي
يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصل ان يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضوع انما ان تجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل
منزلة ذلك وفيه اشكال لان المخاطب اذا
كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم فكيف يكون ما ادل التنبيه من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى انه لا يصر عليه وعلى هذا يكون ما نقلنا في
المفتاح وهو ان طريق انما يستعمل في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فاشار الى الاصلين في تركهما بقوله وقد

رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده لا عمرا اي اذا اعتقد صاحبك
ذلك الشبح زيدا مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي و
الاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور
على الرسالة لا يتعدى الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
رضي الله تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه صلعم مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم
هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم
فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على
قوله افرادا اي يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام هم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا

٣٦٦

منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين بان الرسول لا يكون
بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين
بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى
الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة
المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقد وا من
التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر
اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها
فلما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية
والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارات الخصم
اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض

مقدماته ليحترز الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فان الرسل
عليهم السلام كانهم قالوا انما قلتم من انا لبشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة فهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فيكون تسليما
لحق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه
استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاولى ان يجعل المخاطبين على فهم [illegible] اشتمل عليه [illegible]
المعلوم منزلة المجهول [illegible] قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين
كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر [illegible]
قوله ان انتم الا تكذبون والظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين [illegible]
يعتقدون انهم صادقون قطعا [illegible] كونهم كاذبين [illegible]
حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد [illegible]

٣٦٥

بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين وتثبتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم
على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك انما اخوك يعني
ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان يجعل من يعلم ذلك رفيقا
مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من
الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه ما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ
فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يجهله لادعاء المتكلم
ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة
الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد

وفي توسيط الضمير الفصل التي كذلك لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام
بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فنعلم ان بين الطرق الاربعة
مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاولى في ان دلالتها على القصر بالوضع
والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كما
الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من
انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما
بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول
الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد
بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان

ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من غلظ الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد كما مر وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء في راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر التعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام زيد الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه وفي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك

وقل تقديمهما عاملهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء عاملهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرو زيدا في قصر الفاعل
على المفعول والتقدير ما ضرب زيدا الا عمرو او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر
المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها * باب الامير ولا دفاع الحاجب * وقوله كأن لم
يمت حي سواك ولم يقم * على احد الا عليك النوائح * وكذا سائر المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها
في الحقيقة تامة مذكر المتعلق في الاخر وانما قال عاملهما احترازا عن تقديمهما
مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما
ضرب زيد الا عمرو اما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على

الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفى ما ضرب عمرا الا زيد
ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابطة ان المقصور عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او
متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا ما
منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر فى الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد الا عمرا وزيد فيما ضرب
الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه
مطلقا نص عليه ائمة الاستثناء اذ الاصل فيهما الا وهى
حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما
انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا
ويجعل المقصور فى النية مقدما ويجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر
النحاة على منع ذلك الا

ان يكون المحمول الواقع بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
احد او تابعا من المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد الظريف
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رأيتك اذا لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت وهو عامل في الموت لم يبق
وليطلب بيان ذلك من كتبهم الى ان قال بعض النحاة وقال الظرف في قوله
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب
بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا الباب الا ميه في بيت الاول
اي لا تشتهي باب الاميه والنوايح في بيت الثاني مرفوع بمضمر اي
قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن
هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل
ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب زيد عمروا
قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لابد له استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو
في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من
زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم
هذا البيان فمنع ذلك الاقتضاء قائلا ان الفعل المذكور ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام

وفي حيه الجميع أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدء والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك أن النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لأن الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام يتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك قرانا في علم النحو تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي زاغت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع

نظرا الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا فلا بد من حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا في قراءة بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصرف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضربت الا زيدا احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني زيد الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس لا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة

الملازمة على الجبية وكذا فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك و فى
صفته يعنى فى كونه عاملا او معمولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان اللفظ متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا وجب منه لك
من ذلك المقدر يعنى بالاجزاء المعروض وترتيبها ما عدا ذلك بالتبع على صفة الانتفاء
واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدأ نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويبعد او حال نحو ما جاءنى
زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما
اتيته الا اتانى وفى الحديث ما آيس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل
النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تاويل العزم

والتقدير أي ما أيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء إلا أتاهم على
أتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل في إنما يؤخر المقصور عليه تقول إنما ضرب
زيد عمرا فالقيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور
عليه ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فإنه إنما
جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على أن المقصور عليه هو المذكور
بعد إلا سواء قدم على المقصور أو أخر عنه وههنا ليس إلا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى
بخلاف ما إذا قلنا في ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب إلا عمرا زيد فإنه
يعلم أن المقصور عليه هو المذكور بعد إلا قدم أو أخر وههنا نظر وهو أن تقديم
المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا إنما
زيدا ضربت فإنه لقصر الضرب على زيد قال أبو الطيب شعر أساميا لم تزده معرفة
وإنما لذة ذكرناها أي ما ذكرناها إلا للذة ويمكن الجواب بأن الكلام
فيما إذا كان القصر مستفادا من إنما وهذا ليس كذلك وغير كـلا في إفادة القصرين
أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف إفرادا وقلبا وتعيينا تقول في
قصره ما زيد غير شاعر إفرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد
باعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا

قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله الموضوع له كذا او كذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود يتجر اليه الكلام فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وههنا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على حقائقها ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

وانواعه كثيرة وهو على ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم انه لا شفيع لانه ح يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه هذا الحكم استدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان
النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها
على اضمار وانما يضمر في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو
التمني ونحوها يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي يجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بهما عن فعل التمني
فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله
تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم
والتحضيض فهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي
كانهما ماخوذتان من هل ولو التين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقال
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان
الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى
التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني

ليس فائدة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في
الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا او لوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا
تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا
فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان يفعل
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ
المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في
بعض النسخ لتضمنهما غير معنى التفعل ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا
محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول
الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على
مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى

يناسب التنديم ونحوه يستقبل لسؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم
والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما اباه كثير
من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فيشبه لبعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في
وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس
بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان

فبعضها مختص لطلب التصور وبعضها لطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم
القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق
اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري
مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب
او السلب تطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور
المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه
وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس
محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين
والمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولمجيء
الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا
عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون
لطلب تصور وتعيين الفاعل او المفعول ومثل هذا ظاهر في اعمرا عرفت

۳۸۵

وامّا نحو أزيد قام فلانّا لا نسلّم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس
الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد
قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علّل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص لطلب التصديق كما
سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت
زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع
على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق
بصدور الفعل منه فاذا قلت أضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند أضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما مثل هذا يحتمل
ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القراين فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن
وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب ام اشتريته فالسؤال عن
تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام الشارح لا يخلو عن تعسّف والفاعل في أأنت
ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب

نفي

السؤال

على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع
بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار جلست وايوم
الجمعة صليت واتاديبا ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يويد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط وارايت اليوم انسانا فيصح
ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اليوم اذ لا معنى للسوال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما
اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية
انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى
يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي لاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام
ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا بعد ام دليل على كون ام متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور

بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا الطلب التصديق فبينهما
تنافر فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح و
لا يمتنع كما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما
قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب الحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف تفسيره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
غير التخصيص وفيه نظر لانه لا يتجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص
وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته بجواز
تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل

تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود
الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره انظم
ولا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا وانما الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة
لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا وغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي

٣٨٩

قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكي قبحهما
اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله
اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص
لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح
دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد
والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق
انه اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى
الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم
تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اى هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا او
هو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما لو استعمل
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال

فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا لكلا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان
يكون الضرب واقعا في الحال فعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال وحالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع
هل في هذا المواقع ولهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان
الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاءها ههنا ممنوع لا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد
راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير وقول الحماسي ساغسل عني
العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال

فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح
تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بناء
على خطابه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري
ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف
على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق
بها اي بكونها هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال
تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما هو موصولة وكونه مبتداء وخبره
اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء
الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما
اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي
مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات

سماء

من حيث هي ولان الذوات ذوات لا تتجدد امعنى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي
ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل
فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد وهي في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل
حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل
فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا

هل الحركة موجودة اولا موجودة و مركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ لشئ
اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها
وقد اخذ في هذه شيأن غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فلذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول في المركبة رابطة والباقية من الالفاظ
الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل واحد
منها تصور شئ آخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء
كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها
هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي
لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب
وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وما ماهية اذا المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من الاسم اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهماً ما او وقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالماً باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان
لها حد وبحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن
لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها
في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدوداً بحسب الذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فنعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين

وبالقياس الى تشخص احد فى وقتين وبمن العارض المتشخص لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى لعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سبق المفردون قالوا وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه

نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما
يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى عليه السلام
ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه و
تشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر
والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي توضيح قوله في المفتاح
يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية فقيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا
ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم أعشرين ام ثلثين

٣٩٧

ام غير ذلك والغرض من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار ومن اية مميزكم بزيادة من قالوا واذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الخبرية و ذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل يستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيامة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا اى من اين الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا ايضا وقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

من انّى عشرون لنا اى من اين او مقدرة كقوله تع انّى لك هذا اى من انّى اى من اين لك هذا فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اظهار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا جاز ان يقع بعد سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تع ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله تع ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر شعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن فام ههنا بمعنى بل التى يكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تع ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا ينحل ما قيل فى قوله تع اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوعها الاستفهامية بعدها

اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى

اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه

الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام

بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه

مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول

والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط ع الام ونجوم تنقلنا ركائب وآمال

ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو

فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم

ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل

المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المص ههنا بايلاء

المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر

فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت

ان تحمله على الاقرار بالفعل وءانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى

تقريره بالمفعول كذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة

فيه للتقرير بالفاعل فى لمنه حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بانه منه كيف كان وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا و
قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم
افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس
فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى
كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه
ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه
لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك
من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه مسرعين ليكفوه
وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى
التى تجىء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها عملا لما فى
قوله هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار

والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها عنه نحو كم اتيناهم من اية بينة ولذا ا
بفلان ومن لذا قتلته ونحو ذلك وللانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي بايلاء
المنكر الهمزة يعني ان كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار
لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن
ذا فعل كذا او كم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تتعدى ما العمر من الزند
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار ما يليها كالفعل في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكون منها من الفعل فلو كان للانكار الفاعل لقال انه ليس ممن
يتصور منه الفعل على ما سبق الا ان يريد الصالح لذلك وكالفاعل في قوله تعالى
اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكرات يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة
وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ
الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الاصنام الهة اذ ولي
الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراكبا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات
ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول او على نفس الفعل بحسب تقدير
المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ليس لانكار الفعل بل لانكار المفعول

فيفيد المضمر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبى صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلى الله عليه وسلم لفرط شغفه بايمانهم وبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكى على التقوى دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفى فى ذلك فالسكاكى لم يفرق بين ما يلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار هنا الى ترك هذا التفصيل ثم قال وللاختصار نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم للتخصيص ليس بحتم كلا اذ يكره من الله دون غيره ولكن حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى

وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار
التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اى من مجىء الهمزة للانكار نحو

أليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما
دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم
نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب
ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك
الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه
للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان
يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها

بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهى نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن
يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما

تقديمه من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل الذكرين حرم
ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن
اصله لكنه اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير
الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار افي السوق ام في المسجد الى غير
ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو
اعصيت ربك فان العصيان واقع وهذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار
بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله تعالى افرق العبد بعض على بعض ام الجزاء عن
ربك وساده وفانه للتقريع شابه من الانكار بادعاء انه اعلى رتبة
من ذلك او لا ينبغي ان يكون بان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه
الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم
يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر

شعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه * اذا ادخر النمل الطعام لعامه * وقد يكون استفهام الانكار الذى بمعنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعـ وماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وكذلك النفاق مع هذا اللوم والتوبيخ ولا تشكل صلاحية منه والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك لانهما اختلفوا فى انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا و التحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من عذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شئ منها فى اداة دون اداة بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب للبلغاء فلا ينبغى ان تقتصر فى ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتراكيب واستعمال الروية والله الهادى ومنها اى من انواع الطلب الامر

To: www.al-mostafa.com

وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل
بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي
مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوع لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع لشيء من ذلك لم يجزم المص لشيء واشار الى
ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو
ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو

عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء
استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم
اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين
البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع
الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو
قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة
في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع

وامثالهما طلبيا فلو ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو
قم وليقم امرا دون ان ليسموا اباحة مثلا يفيد ذلك في الجملة وان لم يصلح
دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا
او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه
ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح انه تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم
وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع

عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل
والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه اى الى القولين للذكورين فرفع
ذلك وسوى بينهما او التمني نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء والانكشاف تقول
انجلى ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي
فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق والاستطالة بتلك
الليلة كانه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا
يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن
لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو اللهم اغفر لي فانه طلب
للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس
في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء
فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع

قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز
ان يتحقق من المساوى بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكى حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء ولتبادر
الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وارادة التراخى فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا
لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخى مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شيء منهما ومنها اى من انواع الطلب النهى وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا تفعل وفى عرف النحاة يسمى نفس
هذه الصيغة نهيا فى اى معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
فى الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر فى عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهى يقتضى الفور والتكرار وقال السكاكى
ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الواقع

كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان
راجعا الى اتصال الواقع كقولك فى الامر للمتحرك تحرك اى فى الاستقبال
وفى النهى للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل فى طلب
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب تركه كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
ففى الجملة قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى فانه ظاهر ان
ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على
سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت
اعدائى او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل
كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهى لطلب الدوام والثبات على ما
عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون اى دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى يجوز تقدير الشرط بعدها

ايراد الجزاء عقيبها مجزوما وما بان المضمرة مع الشرط كقولك في
التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا
ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة
للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية علة الفاعلية
ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتاخر في الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون
وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر
الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه
اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس
معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم
السبب الحامل بان مقدرة لعد هذه الاشياء

وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل
على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته اولغيره يعني يتوقف ذلك الغير
على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب حمل المخاطب كون ذلك
المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت فاذا ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه

فيكون اذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا
هذا اذا كان المذكور بعد ذكر هذه الاربعة صالحا لان
يكون جزاً من مفهومهما وقصد السببية بخلاف قولنا
اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعرقل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لايلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
شئ اخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم

يقصد السببية بقي المضارع على رفعه كقوله تعالى ذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفاً نحو اكرم رجلاً يحبك او استئنافاً اي جواباً عن سؤال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة احد
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل
تصب خيراً اي ان تنزل تصب خيراً فمتولد من الاستفهام اي ليس هو بابا
على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا
والاستفهام عنه يكون طلباً للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال
عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت
بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب
ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل الجنة بمعنى ان تكفر تدخل النار وان لا
تسلم تدخل النار خلافاً للكسائي فانه يجوز تعويلاً على القرينة ويجوز تقدير
الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء

فالله هو الولى اى ان اتخذوا اولياء بحق فانه هو الذى يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا من قوله ام اتخذوا انكار لكل ولى سواه فان قلت
لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله تعالى فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان
يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما
فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان
جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت بينهما وانه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط فى الكلام كثير
وسيتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذى يناديه له يعنى انه بلغ من علو الشأن الى حيث
ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكأنه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد
يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
ش اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان
واما يا فقيل حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل للبعيد واستعمالها فى القريب اما لاستقصار انه

نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو یا الله واما للتنبیه علی عظم الامر وعلو شانه
وان المخاطب مع تیقظه علی الامتثال کانه غافل عنه بعید نحو یا ایها الرسول بلغ ما
انزل الیک واما للحرص علی اقباله کانه امر بعید نحو یا موسی اقبل واما للتنبیه
علی بلادته وانه بعید من التنبه نحو اسمع یا ایها الغافل واما لانحطاط شانه
بتبعیده عن المجلس نحو یا هذا وقد تستعمل صیغته ای صیغة النداء فی غیر معناه
وهو طلب الاقبال کالاغراء فی قولک لمن اقبل یتظلم یا مظلوم فانه لیس بطلب الاقبال
لکونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه علی زیادة التظلم وبث الشکوی والاختصاص
فی قولهم انا افعل کذا ایها الرجل فان قولنا ایها الرجل اصله تخصیص المنادی
بطلب الاقبال علیک ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الی تخصیص مدلوله
من بین امثاله بما نسب الیه وهو اما فی معرض التفاخر نحو انا اکرم الضیف ایها الرجل
ای مختصا من بین الرجال باکرام الضیف والتصاغر نحو انا المسکین ایها الرجل ای مختصا
بالمسکنة والمجرد بیان الاسم بذلک الضمیر لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ایها الرجل ومحل ایها
النصب وکان هذا صورته صورة النداء ولیس بنداء لان ایا وصفاته لم یرد به المخاطب بل ما دل
علیه ضمیر المتکلم السابق ولا یجوز فیه اظهار حرف النداء لانه لم یبق فیه معنی النداء

اصلا فكره التصريح بذاته فقوله ايها الرجل فأى مضموم والرجل مرفوع
كما فى النداء لكن مجموعهما فى محل النصب على الحال ولذا قال المص فى تفسيره
اى مخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقامه اى اسم منصوب مما معرف
باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو نحن معاشر الانبياء لا
نورث وما بما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه
قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله ع انا بنى
نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع
على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان مثله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل عن المخاطب بشأنهم
واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل
كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من
الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعوه
ويستحضر ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو

ذلك كقوله ع ايا منازل سلمى اين سلماك، وكقوله ع يا ناق جدّي فقد افنت

اناتك لى، صبرى وعمرى واحلاسى وانساعى، ومنها الترجيع والتحسر كقوله ع

فيا قبر معن كيف واريت جوده، وقد كان منه البر والبحر مترعا، وكقوله ع يا عين

بكى عند كل صباح، ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال

فانا مشتاق اليك وامثال هذه مما لا يحصى كثيرة فى الكلام فتامل واستخرج ما يناسب

المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى على انه من

الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى

او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم

رغبته فى شئ يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى

كقولك رزقنى الله لقاءك وقد تعارضت صيغة الماضى من البليغ نحو رحمه الله

يحتملهما اى التفاؤل واظهار الحرص وما عبر البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار

او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون

ان يقول انظر لانه فى صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة

فى الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب

ان يكذب الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك

تأتيني غدا مقام اتيتني بجمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك
غدا امرت كاذبا من حيث الظ لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر
في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او
لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك
الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات واللطايف
العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا
المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول وشرط وغيره والمتعلقات اما
متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر
او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك

اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله تعالى المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب

أو لا وعلى الأول أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد تشريك الثانية لها أي للأولى في حكمه أي حكم الإعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك عطفت الثانية عليها أي على الأولى ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فإنه إذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد وإذا كان كذلك فشرط كونه أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملة الأولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يشعر ويعطي وذلك لأن هذا العطف للمفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا أن يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر أنه أراد به غير الواو من حروف العطف الدال على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لأن

هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك
والجمعية اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان
يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا اى ولانه لا بد فى الواو من جهة جامعة ولهذا عيب
على ابى تمام فى قوله ع لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى
غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف
جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه
البيت السابق وهو قوله ع زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال
باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب
القسم البيت الذى بعده وهو قوله ع ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسى على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف

التشريك الذي ليس بمقصود عن واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو
عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا
باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وايضا
العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية
على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر

نحو دخل زيد فخرج عمرو وثم خرج عمرو واذا قصد التعقيب والمهملة في
ذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل
واو واما او وام في عطف الجمل مثلهما في عطف المفردات وليست في مثل قوله تعالى
كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف
بمعنى بل والاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى
كلام اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما
مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب الخ ونحو كم
من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع
التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية المرتب
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة

الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد العدول عقلا لاشتراك خالق السموات والارض وكذا
قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الآية لتباعد
المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ع
ان من ساد ثم ساد ابوه · ثم قد ساد قبل ذلك جده · وكذا قوله تعالى وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من
غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز
قلت هذه الفائدة مشتركة بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد

للحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي فيه
تسكب العبرات والا اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية
لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان
يكون استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا فى الآية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد صدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على
مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هى بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ
القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص

ثم التقييد اذا كان معتبرا في المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك ثم التقييد ليس بقطعي لكنه اسبق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل جزء بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على ما قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله تعالى بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم بالتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا ذكر في دلائل الاعجاز ولا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن لم يقصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام مسلطه بدون ان

يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال وشبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك اى يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع بين شيئين يقتضى مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما فى الثانى والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المص فى تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت

السفينة اى حبستها بالمرساة ونزاول لها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله تم وقدر ولا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة
وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا
كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة ولا امر في الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة
للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير
الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال
وهو قول ارسوا في محل النصب على انه مفعول كما قلنا انا معلم مفعول
قال فكيف يصح ان يجعل من التقدير الثانى قلت لما ذكر انه قد يكون بين
الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال
او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين
يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا امثال لمجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه

ليس لهما محل من الاعراب لا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا
المصراع والجملتان فيما له محل من الاعراب وهذا جنس نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن
مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر ومعنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى
بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين
او انشائيتين لفظا كمات فلان رحمه الله تعالى اي ليس ليرحمه الله تعالى فهو انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سيأتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قصير نائم
ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة
للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه
يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى
مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم غلطا وتجوزا وهو قسمان لانه
اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير

مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فلا اولى من لاريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
التهجي مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وههنا وجه آخر خارج عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه في وصف الكتاب في البناء
في قوله بلغ متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتداء ذلك وتعريف الخبر
باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية
بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب ومبالغة نحو حاتم الجواد ومعنى
ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه
الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى
به جزافا من غير ان يكون صادرا من روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عايد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اي ولما كان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لاريب فيه

تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان
نفسه فى جاءنى زيد نفسه والثانى اعنى هدى للمتقين اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب
فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشئ
نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يقال
ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر بحسبها
تتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل
فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان
معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان

قوله هو ذلك الكتاب منصوب تحقيقاً لتشبيه اي بدلاً لانها عطف على قوله مؤكدة
للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلاً من الاولى
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او لغير الوافية بخلاف الثانية فانها
وافية كمال الوفاء لا تشبيه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من
الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة
ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه قطعيا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة
الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها
لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز
عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه مقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد
وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول و
هو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره
والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد
لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل
من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه

فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعملون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثالث وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال نحو شعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتادية اى تادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة لا لانه لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليست فيه

بشئ من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر
والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة
سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن
الاقامة المشعر بالكراهة وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وزانه اي وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن عندنا تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما اي بين عدم
الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر في قوله ارسوا نزاولها
وقوله تعالى الله يستهزئ بهم وقوله في المثالين الاية والبيت الذي لا نزاع في بادية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في
الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من التضمن

۴۳۵

او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة
الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى لاقتضاء تبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء
الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على
شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا للقول فوسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بيانا وتوضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل عنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا للوسوسة
عليها كما لا يخفى وقد تعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى فى سورة البقرة يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم بغير الواو
وفى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا للمفرد من ضمنه كقوله تعالى وان تولوا فانى اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان لعذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ وكان قادرا على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال

وأما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها
عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها اى مما يؤدى الى
فساد المقصود فشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف لكن
خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتملا
على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله شعر وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها في الضلال
مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
لانه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا
يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها
يوهم عطف جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان
قطعه عليه للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير

الشرطية على الشرطية ولظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان
عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى واذا جاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله
بهم تقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين
المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه على قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم
واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الاولى فينزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة
عليه مقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن
السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه
بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول
لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة السؤال الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
عن ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء
تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد

الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السوال وترك العطف وغير ذلك فليس في كلام

السكاكي لا لة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السوال كما في كلام المص وكان المص

نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال لكونها كالمتصلة بها

انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسوال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون

الجملة الاولى منشاء السوال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على

ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين

كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى

للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين

تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله

تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت

ان الذين يومنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة

المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي

نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف

وانه مبني على تقدير سوال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى

وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك

اى لكون الثانية جوابا للسوال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية

تفسيرا ليسمى استينافا كما يسمى مستانفة وهو اى الاستيناف ثلثة اضرب لان

السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت

قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك

لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان

يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه

السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض سيما الامراض الجسمانية والاعراض

النفسانية من اسباب السهر والحزن فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب

الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ

نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس

لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن

مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال الاسناد الخبرى

من ان المخاطب اذا كان مترددا فى الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد

بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت عبد

ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة

حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل

ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى

والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لو تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحية بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل اننى فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا فاجوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب نصا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية فى الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتى باعادة اسم ما استونف عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المقول بلا واسطة والاصل استونف

عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى
على صفته اى على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة يصلح لترتيب الحديث
عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتى باعادة صفته اى اعادة ذكر
ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه اوهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف
المبنى على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
كقدم الصداقة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علته واما اذا اعقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات
ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد
الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت انكان السوال فى الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف
عنه اومبنيا على صفته وان كان من غيره فلا معنى لاشتماله على بيان
السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام

قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان
سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء
فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا
الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر
الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد
على قول اي على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ محذوف الخبر اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله ويقام ما يدل عليه مقامه نحو قول
الحماسي [illegible] شعر زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف
اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد
جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل
كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف
وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا

هو الوجه الاول بعينه لان نحو لطم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل
سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام السبب قلت بل يحتمل
التاكيد والبيان بان يجعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون
ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو نعم الرجل زيد على قول اى على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد بحذف المبتدا والخبر جميعا من
غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين
المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا
رد الكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية
وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن
ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود لانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء
على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جى بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع في
نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين
حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم انه بكسر الهمزة وهو خبط عظيم
ولكنها بالفتح عطفا على لما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع
الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فنقول اما الوصل لدفع

الايهام فكذا وأما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا و
معنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من
انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا او الاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا او بالعكس او كانت
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية
انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتناسبتين فعلية واسمية
وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين ولاتفاق معنى فقط لم يذكر له مثالا
ولعله الكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسميه من الاقسام استقراء فاضافه الكاف تنبيها على
انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى
الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر
وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سارع الى الامتثال فهو مخبر عنه وقوله

بالوالدين احسانا لا بدّ له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة
المذكورة اى وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر
وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او مقدر من اول
الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في
سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه
بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل
قوله بالله ورسوله والثاني هو النبي صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا امرين
لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف
كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على
مراد اقبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر يا محمد
وبشر يقال بشرته فابشر اى صار مسرورا ومما اتفق الجملتين في الخبرية معنى فقط والثانية
انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما
فيه اى اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء

على الاتحاد من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في
قوله تع فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر
حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد
يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالفوز والاطلاق قلت هذا دقيق حسن
لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا
قال المص ان قوله تع وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل
يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي صلى الله عليه وسلم
بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وتحضره زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب
غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى
والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو
يشعر زيد ويكتب هو للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمـ

لتضاد كالاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله ونحو زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا وهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكى للجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا فنحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة العاقلة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبتوسطها تدركها الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم

بان هذا الاصغر هو هذا الحلو و يعني بالصورة ما يمكن ادراكه
باحد الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي ابدا لا يسكن نوما ولا يقظة وليس
من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظم تريد
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المخيلة وان استعملتها
بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة
اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين
اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي
هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر

عصام

عنه او فی الخبر او فی قید من قیودهما مثل الوصف او الحال والظرف او نحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ کثیرا ما یطلق التصورات و
التصدیقات علی المعلومات التصوریة والتصدیقیة او یماثل هناك ای فی
تصور من تصوراتهما ثم اشار الی سبب کون التماثل مما یقتضی لبسه العقل
جمعهما فی المفکرة بقوله فان العقل بتجریده المثلین عن التشخص الخارجی یرفع
التعدد بینهما لان العقل مجردا لا یدرك بذاته الجزئی من حیث هو جزئی بل
تجرده عن العوارض المشخصة فی الخارج وینتزع منه المعنی الکلی فیدرکه فالمثلان
اذا جردا عن المشخصات صار متحدین فیکون حضور احدهما فی المفکرة حضور
الاخر وانما قال عن التشخص فی الخارج لان کل ما هو حاصل فی العقل
فلا بد له من تشخص عقلی ضرورة انه ممتاز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا یدرك الجزئی بذاته لانه یدرك الجزئیات بواسطة الالات الجسمانیة
لانه یحکم علی الجزئیات بالکلیات کقولنا زید انسان والحاکم یجب ان یدرکهما
معا لکن ادراکه للکلی بالذات وللجزئی بالالات وکذا حکمه بان هذا اللون
غیر هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجریدهما عن التشخص فی الخارج لا یقتضی
ارتفاع تعددهما لجواز ان یتعدد بعوارض کلیة حاصلة فی العقل مثل
ان یعلم من زید انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل

قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا لمصاحبة بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد الاخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس ولكن انتقل خمسة من الرجال ليس بالقياس

الى تعقل ستة وبالعكس فا لمفهومات صور معقولة لا محسوسة واذا
اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون
معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان
العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك اي الصفرة
والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع
بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها الشمس
وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد

وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض فى المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبى صلى الله عليه وسلم
فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له على
ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار غير اباء ولا جحود على
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر
انكار شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا امثله وما
يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد
مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبيه تضاد كالسماء والارض
فى المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما
فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين
والاول والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية

فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من
هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزآ مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان
لهما خارجيان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر
ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم
ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد
المتضادين او الشبيهين لهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فما يخطر بالبال السواد
والا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم
الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي وتقييد الجامع
الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان
العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مودية الى ذلك واسبابه
اى اسباب التقارن في الخيال مختلفة لذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صورة لا انفكاك بينهما اصلا
في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب
عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج
الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر وهذا
امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما
يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا
محسوسان فكيف يصحان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الحكم بكون
كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا
فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان ا ر ا د

ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فيما تأتل هذا مع ذلك وتضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرديهما مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فلم يتعرض له فيما قبل هذا الكلام وما بعده و
قد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان
كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان

الجملتين بالشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين نفس ديهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس التصورين فيجب ان يريد من تصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحا على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقيق المصححات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله وكذا

الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليها يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى انه اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين ولهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا

في

المعنى ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على اكثر من الفحول الا الملكة
مثل ان يراد فى احديهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو
قاعد او يراد فى احديهما المضى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
فى احديهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتنى اكرمتك زيد ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضى الامر **تذنيب** شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن
الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ
ذنابة للشئ فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين مؤكدة تجئ عقيبها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة
مطلقا على راى وغير مؤكدة والحق ان الحال التى ليست ما يثبت تارة
ويزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط فى المؤكدة
كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة
والمنتقلة وليسم دائمة او ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث

هٰهنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون

بغير واو ولانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما هي
للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المصنف على
ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم
الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث
انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك في قولك جاء
زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به
لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجئ ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبعية بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له
اى ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي
قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت
ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع

الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي سه فلما صرح الشر فامسى

وهو عريان ٭ وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت

فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف

والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع و

ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت وامثال ذلك مما ورد

على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تع

ولها كتاب معلوم حال عن قوله تع وما اهلكنا من قرية لكونها نكرة في سياق

النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو

مذهب صاحب الكشاف سهو فالاصل للحال ان يكون بغير الواو ولكن

خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة

لان مضمون الحال قيد لعامل الحال وصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما

يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة

بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هى حال غير مستقلة

بل هى متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم

ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على

سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من

حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه وكل من الضمير

٢٦١

والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو وما لم تمس حاجة الى
زيادة ارتباط والا فالواو اشد فى الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما
هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر
فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكن مقام فنقول الجملة التى تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا يكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى
يقع حالا عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت
زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اى
جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان يقع حالا
بالواو واى جملة لا يجوز ذلك منه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى
الاسم الذى يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا

معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدأ ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن

ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه

اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت

هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا

وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية

عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه

لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن

ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير

المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد

ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتى من ان

ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل

للجملة الانشائية وهى لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب

ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون

الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا فى الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة

سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت

قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء في زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صالح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين فمذهب صاحب الكشاف انها الحال والعامل فيها ما يتقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم تشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على

طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليه وقوله سه نرى كل من منها
وحاشاك فاينا، وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد
ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة التى تقع
حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه
يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا
تمنن تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال
هى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها
موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التى عليها
الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بغيره وهذا معنى الصفة غير ثابتة
لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة

فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي ما دلالة على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا
نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان
حقيقته الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهي قد يكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال
ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو
فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي شعر فلما خشيت اظافيرهم
اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا
ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت و
اصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي ٣

اى الواو فيهما اى فى قوله واصل وجهه وقوله نجوت وادهنهم للعطف لا للحال
وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضى و
الاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضى الى المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى يعنى مررت هذا اذا
كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون
النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله
فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه
نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فمما اشار اليه
بقوله ونحو ومالنا لا نؤمن بالله اى اى شئ ثبت لنا والمعنى ما صنع حال كوننا
غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفى
من حيث انه منفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفى

مثبتا او منفيا بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط فى الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال
بالحال التى تقابل الاستقبال وان تنافيا حقيقة لان لفظ ركب فى قولنا جاءنى
زيد قد ركب حال بهذا المعنى غيرحال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى
زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض
الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون
بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال بكيفية فاذا انضم اليه ما يدل بظاهره
على الحال وهو ما وحقيقته ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر فى قول مالك بن رفيع اجادوا من دمى وتوعدونى وكنت
وما ينهنهنى الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو فى موضع الحال
والمعنى وجدت غير مهتم بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعنى دخول الواو والاكتفاء بالضمير
ان كان الفعل فى الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون
لى غلام وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
هذا فيما هو ماض لفظا واما الماضى معنى فيعنى به المضارع المنفى بلم او لما فان
كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضى واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى

الى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله تعر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم

سوء وقوله تعر ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم

واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس تقتضى على

جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منفيا بقوله

واما المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا

متبادون المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته

على المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان

قد يقرب الماضى الى الحال يرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب

فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا

لزمان التكلم واذا كان تعامل والحال ماضيين يجب ان يكونا

متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب

الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما

يكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل

كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب

فرسه وغاية ما يمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية

الماضى وان كانت بالنظر الى العامل

ولفظة قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر انه تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصدير بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء ع اصدق في مريه وقد امترت صحابة من بني لعبا باسمه التسعون بالحجة يجب ان تعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه لا ان مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر الكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع

الدوام متصل بحال التكلم وغيرها اى غيرها مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء الى حين التكلم وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيتصل به اى بما المنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقاربة عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضربه زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى اجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب فاد استغراق النفى لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مقيد الجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق او استمرار الفعل اصعب وافلاح من استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى اثباتا تاما بما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعنى بقاء الحادث

وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا
يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى
بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اى عدم
دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان
كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو لعكس
ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء
اى رجوعه على ما ابتدأ ٢ على ان البداء مصدر بمعنى المفعول وان
دخولها اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها
فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون لے واسلم ٩

من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب
كثير من النحاة الى ان تجرد جملة الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتداء في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة
لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا تستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجئ وتضمه اليه في الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتداء بمضيعة وجعلته لغوا في البيان وجرى مجرى ان تقول جاء في
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافهها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
في طريقة الذي جاء منه واما قوله ع اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه
الجود والكرم * فلانه لسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرة

اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه فى دلايل الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا فى موضع اخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يحسن تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفى عطف لان واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءنى زيد هو فارس فخبيث وذكر فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه فى موضع الحال اى متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءنى زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذى تبين ذلك ما ذكره الشيخ فى دلايل الاعجاز

من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسها ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو في نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها ❊ خرجت مع البازي على سواد اي اذا لم يعرفني اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطير مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال

الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله

وان امرءا اسرى اليك ودونه ... من الارض موماة وبيداء سملق

وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت وايضا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاول مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران

مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن
صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني
رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله اى الفرزدق شعر فقلت عسى ان تبصريني كانما بني
حوالى الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولو لا دخول كان
عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالى اى في اكنافي وجوانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال
كقوله اى ابن الرومي شعر والله يبقيك لنا سالما بُرداك
تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله
سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما
يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
ههنا ويجوز ان يكونا الا من احوال المتداخلة وهي
ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل
عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل
حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ
ضمير ذي الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرته

الجملة سواء كان مبتدا نحو قوله الحق واهبطوا بعضكم لبعض عدوا وخبرا نحو ونحن به حاضراه الجود والكرم فلا عليكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والاقعن ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن من الايجاز والاطناب والمساوات

قال السكاكى اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا القدر من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة وهو اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعاني بدلالات وضعية والفاظ كيف

كانت ومجرد تاليف مخرجها عن حكم التعقيد فالايجاز اداء المقصود باقل من
عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون
المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد
بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت
لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام
المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبالغ في ذلك كل مبالغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب
قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني
كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل

من عبارة المتعارف وهو هذا العم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه
يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعرب اسے
ومن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الوهن
اليه مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار
هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو
وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو
قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر
تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد لعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق وتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز و
ذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يتبين
معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان

كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل
منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والمقدارة على تادية المعانى بعبارات
مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقام انما هى
من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم
المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية بحسب
الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم البلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
والوضع بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار
يقتضى من البسط على ما مر منه من ذلك فى ابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ
مساوله او لا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا والناقص اما ان يكون
وافيا به او لا والزايد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها
مقبولة واثنان مردود انما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية
اصله بلفظ مساوله اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد
عليه لفائدة فالمساوات ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه

ولانه على تقدير علم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور

التى من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة فالاقرب ما ذكره الامام

ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء

ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفيد كقوله

اى عن الحشو الغير المفيد المحض كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى اسلم شعر واعلم

علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فان قلت قد يقال ابصرته

بعينى وسمعته باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو وقد جاء فى

التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر

الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا العقد كتبته بيمينك هذه واما

قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا تعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون

به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها وذلك لان

القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موثر فى القلب وما لا معنى له

مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم

المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السئ الا باهله وقوله

اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس شعر فانك كالليل الذى هو مدركى

وان خلت ان المنتاى عنك واسع اى موضع البعد منك ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف فى حال سخطه وهوله والمعنى انه

٤٨٥

لا يفوت المنذر وحران البعد فى الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرده الهارب اليه فان قيل كلا التمثيلين غير صحيح لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الاخلال قلنا اعتبار ذلك امر لفظى رعاية للقواعد النحوية من غيران يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا واصحاب ليس فيه حذف شئ مما يودى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم

اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل لقلة حروف ما يناظره
اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص
حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى
المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص
حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم
الذى هو القصاص حيوة عظيمة او من النوعية عطف على التعظيم اى لكم
فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم
هو من القود واطراده اى كون قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة مطردا اذ الا
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف

قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من
هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز
على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة
رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغنائه قوله ولكم فى القصاص حيوة عن
تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه
والمطابقة اى باشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص
والحيوة وجرائه بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى
تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين
متلاصقين الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من
التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان
ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص
مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل فى الدار
رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر

وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة اعنى بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفوني * الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعـ ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله شعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد * لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي ولا يجرى حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحو ها كسليمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه

٣٨٩

يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تع وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده كما يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على مواخذته على ضرب من العذاب ومثلهما ذاق الشيخ المنيع اذا اشتعل شابا وسكت حالت الامكان بما لم يحل به لو اقترن بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم و قوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالمضاف اليه الكر استين اي صف والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمنادى نحو يا رب يا غلام والجواب القسم نحو قوله تع والفجر وليال عشر وجواب لما نحو قوله تع

فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف بحرف العطف نحو لا يستوي منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على ما جرى
جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه
قول ابي الطيب شعر اتى الزمان بنوه في شبيبته * فسرهم واتيناه على الهرم
اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر ضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة وهي سبب لمذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هو شرط كقوله تع فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي
والفاء في نحو فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هو على تقدير الفاء وهو انها يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله شعر قالوا خراسان اقصى ما
يراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا * او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر في قوله من جعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف واما الكثير في المحذوف فلما ان الكثير من جملة نحو انا انبئكم

بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا

فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط شعر طريق لضوء ابارق المعالى

ببغداد وهنا ام الحسن وسالى باى طريق فاخذت اى اسكنها وهن لا لسكن ثم

اعاودها وتدا فعنى الى ان فقنيت المعيى من كثرة سعا ودنى وشدة ملاقتها

والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر فى الامثلة

السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من

قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم

على تكذيبه فلا يتصور وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن

والصبر فاقيم السبب مقام المسبب ثم الحذف لا بد له

من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى

على الحذف والمقصد الاظهر على تعيين المحذوف نحو

حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما يتعلق

بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصد الاظهر دل على ان

المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول

اولى من تقدير الاكل لانه ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان

يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة

فكانه على حذف المضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اى على

٤٩٣

الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امر ربك او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته كقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى على مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته غلبة فلا يجوز ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شاهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية

مبتداء له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى عرست فان كون هذا الكلام مقارنا
للاعراس المخاطب وتقارنه المخاطب بالاعراس به دل على ان المحذوف
اعرست الباء للملابسة والرفاء بالمد الالتيام والاتفاق ويقال رفاءت
الثوب رفأ اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب باب الايضاح بعد الابهام
ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان
خير من علم واحد وليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه
من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا ولتكمل
لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع تقدم
الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به الشعور بوجه دون
وجه تتشوق النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصلت لها
العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل
واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ... ولكن بشر
... يوم المهرجان ... ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان
الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان

امر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المقطع لجهها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب

اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما له اى للطالب صدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لقيل نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا لانهم فيه الفاعل اولا ثم فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتداء الذى هو جواب الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة

المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام
الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة وصفات
يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى
مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل تشيب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم وضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام والمراد بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف والابدال والا فقال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك
للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن
ساير افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر
مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه
بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى

من عقولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في الكلام نحو قوله تع ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا
لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا
ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته
وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا وتنبيه عن غفلتهم
اي سوف تعلمون فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء
الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد
التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة

الغفلة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعـ وقال الذى آمن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد ويا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما فى قوله شعر فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت
للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها التذكير بما نبه بسبب طول الكلام وهذا التكرير وقد يكون مجردا
عن رابط كما فى قوله تعـ ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما فى قول الشاعر شعر
لقد علم الحى اليمانون اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط
كما فى قوله تعـ لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى واما بالايغال من اوغل فى البلاد
اذا ابعد فيها واختلف فى تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة فى قولها اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا
لتأتم اى تقتدى الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع فى راسه نار فقولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها فى راسه
نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اى كتحقيق التشبيه فى قوله اى فى قول
امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب

شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلا وزجتهم الفلا حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا فمن توهم غير المقصود في بيت السقط مشي فسقيا ككاس من نهم صرنا خاتم من الله لم يقبله خالٍ فانه لم يجعل العم كاسا ضيقا مثل خاتم من الله وكان الكاس غالبا مما يكرع منه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص كما يقال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل

٤٩٢

اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون وهل نجازى ذلك الجزاء
المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة
فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بالكفر قيل
وهل نجازى الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى
لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة
الموت من الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم
قسمة اخرى وانما لم يقل ايضا تنبيها على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم
الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولسو لا

قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى
الامثلة بعض من لم يلتفت بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون
لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد المنطوق كهذه الآية
فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه
بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا لما يعرف بالتأمل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لم
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال يقال لم الله شعثه
اي اصلح ما يفرق من امره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضية
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد
لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز
عن الشيء او فيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام
وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في
وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قوله.

طرفة شعر فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد الديار وهى حال من فاعل سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل لان نزل المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذاك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا لاهله واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو للجواز

٥٠١

ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى
تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال تحسن فيه الحلم يوهم انه
فى تلك الحالة ليس مهيباً لما به من البشاشة وطلاقة الوجه و
عدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين
العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث
يهابه العدو ولتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو
ويطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام
اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تع اى يطعمونه
على حب الله تع فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة
فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل
للدلالة على التقليل وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى فى اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من
الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول وتاكيدا له

٥٠٢

اوبدلا منه كالتنزيه فى قوله تعـ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله تعالى سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء فى قوله اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعـ واتخذ الله ابراهيم خليلا انه اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو شعر الا هل اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ما ذكر فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله تعـ انى وضعتها انثى وقوله تعالى وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله وكالتنبيه فى قول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف وفيه ان المقدر انية للبنية وان وقع فيه تاخير وفى هذا تسلية وتسهيل للامر

وقوله فعلم انه ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد فى امر متعلق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير

لو صيناد وقوله حملته امه وهنا وهن وفصاله في عامين اعتراض بين ايجابا بالتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا

لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف فی قول ابی الطیب وخفوق

ے قلب لو رایت لهیبه، یا جنتی لرایت فیه جهنما، فقوله یا جنتی اعتراض

للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بیان السبب لامر فیه غرابة کما فی قول الشاعر

شعر فلا هجره یبدو وفی الیاس راحة، ولا وصله یصفو لنا فنکارمه فان کون

هجر الحبیب مطلوبا للمحب امر غریب فبین سببه بان فی الیاس راحة وقال قوم قد یکون

النکتة فیه ای فی الاعتراض غیرها ذکر مما سوی دفع الایهام بل یجوز ان یکون الا

لدفع ایهام خلاف المقصود تجوز بعضهم وقوعه یعنی ان القائلین بان النکتة

فی الاعتراض قد یکون دفع الایهام ایضا افترقوا فرقتین فجوز فرقة منهم وقوع

الاعتراض فی آخر جملة لا یلیها جملة متصلة بها بان لا یلیها جملة اصلا فیکون الاعتراض فی آخر الکلام

او یلیها جملة غیر متصلة بها معنی وهذا صریح فی مواضع من الکشاف فالاعتراض عند

هؤلاء ان یؤتی فی اثناء الکلام او فی آخره او بین کلامین متصلین او غیر متصلین

بجملة او اکثر لا محل لها من الاعراب لنکتة لانهم لم یخالفوا الاولین الا فی جواز کون

النکتة دفع الایهام وجواز ان لا یلیها جملة متصلة بها فیبقی اشتراط ان لا یکون لها محل

من الاعراب بحاله فیشمل الاعتراض بهذا التفسیر التذییل وبعض صور التکمیل وهو

ان یکون بجملة لا محل لها من الاعراب کما فی قول الحماسی شعر وما مات منا سید فی فراشه

ولا طل منا حیث کان قتیل فان المصراع الثانی تکمیل لانه لما وصف قومه بشمول القتل ایاهم اوهم

ان ذلک لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلیهم وکلامه ههنا دال علی ان الجملة

فی التذییل یجب ان لا یکون لها محل من الاعراب وهذا مما لم یشعر به تفسیره لجواز ان یکون جملة

ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخری مشتملة علی معناها معربة باعرابها بدلا منها او توکیدا اذ یکون

الغرض منها تاکید الاولی اللهم الا ان یقال انه اعتمد فی هذا الاشتراط علی الامثلة ولم یعتبر

٥٠٥

بهذا التفسير من التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه اى وجه الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يوتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشتمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتفسير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال وفرقة يشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشتمل من التتميم ما كان واقعا فى احد الموقعين فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عندهم الا ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له فى الكلام من الاعراب ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض

٥٠٦

٥٠٢

اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون
له محل من الاعراب ففي الجملة لا يخلو كلامه ايضا عن خبط واما بغير ذلك اى
الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اى فى الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل
فيها ومن الامثلة التى اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم رايت بعينى وقوله
تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل فى التتميم
اذ قد اتى فيه بفضله لنكتة هى التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم فى القلب ومنها قوله
تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم
لازالة توهم الاباحة فان الواو يجى للاباحة فى نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعنى الاتيان
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك

لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون قالوا اختصر
نترك قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان سياق الاية لتكذيب المنافقين فى دعوى
الاخلاص فى الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه
ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى
اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفها وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى
كقوله اى قول ابى تمام شعر يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد
اى سيادة وتمامه ، ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر
والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى كقول الشاعر الآخر شعر
ولست بنظار الى جانب الغنى ، اذا كانت العلياء فى جانب الفقر ، اراد بالغنى
مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحبة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه
من الراحة والدعة بدونها بصفة بالميل الى المعانى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا
وكذا امثال هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تع

لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي **شعر** وننكران شئنا على الناس

قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياداً لها وانا واقتداء بحيثما يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ويرجع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية ابلغ بالنسبة الى البيت واتم اتصال وتقريب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه فنحمده على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد وآله ونسأله التوفيق فى اتمام القسمين الاخيرين منه وجهه

الفن الثانى علم البيان

قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً من علم البلاغة محتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققنا فى تعريف علم المعانى فليس المقدر علم بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهم يراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى يدعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتى والحق ان علم البيان كعلم الاصول تقيد بها

على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة من بعض عليه فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى
قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلا
ف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة
في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها
في الوضوح ان بعضها اوضح لدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء و
بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يأباه العقل في الدلالات الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكرنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح لانه
لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا والدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر
كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان يقيده بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة
الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر هيهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف
ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم

عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى فلا يخرج
دلالة التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من
المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس
صفة اللفظ فان معنى فهم السامع من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو بعينه كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة [illegible] يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاق احدهما
منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ
متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة عليه مثل توقف العلم [illegible]
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي لحكمة الوضع
مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع و
تسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية

كما ذكرنا وتخص الأولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فإن قيل إذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل وأريد به
الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها أنها دلالة اللفظ
على ما وضع له مع أنها ليست بمطابقة بل تضمن وإذا أريد به الجزء لأنه
موضوعه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع أنها
ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم إذا أريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها أنها دلالة على تمام
ما وضع له مع أنها التزام لا مطابقة وإذا أريد به اللازم من حيث انه موضوع
يصدق عليها أنها دلالة على الخارج اللازم مع أنها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض
تعريف الدلالات بعضها ببعض طردا وعكسا [illegible] تعريفات الدلالات بقيد الحيثية
في رعاية القيود وإنما قصدت التقسيم إلى وجه يشعر بالتعريف كما من ترك بعض
القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو أن المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب
بأنه لا حاجة إلى هذا القيد لأن دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بإرادة اللافظ إرادة جارية على قانون الوضع فاللفظ إن أطلق

واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ويراد ايضا لم يكن تلك
الارادة متوقفة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فان اللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فدلالته على المعنيين كان تمام الموضوع
له مطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
وضعية لا يقتضى ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تعقلنا معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعنى
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما
فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما فى المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا و
لا التزاما وعلى ما ذكرنا هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات الثلث لامتناع
ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرح بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد فى هذا المقام لان اللفظ المشترك بين
الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت
يصدق عليه تعريف الاخر وكذا الاشتراك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهنى بين الموضوع له وبين الخارج عنه

اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التأمل فى القرائن والا لتفاوتت نسبة الخارج عن الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا
مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبت
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وفى كلام ابن الحاجب وغيره
مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان اهل العربية لم
يشترطوا ذلك بل جعلوا دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان ذلك الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر
ان مرادهم باللازم الذهنى ان لا ينفك تعقله عن تعقل المسمى لان معنى
اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل
لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا يتاتى بالدلالة
اى بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا [illegible]

لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة
دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا فرضنا علم
كل كلمة منها ما يراد منها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا
وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم
من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض
منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا لا يحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتامل ولا ما كان
لا يجرى بيان الوضوح والخفاء فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وتوجيه

٥١٧

منه ما يقال بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل يفهم في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نعلم انه اذا كان عالما بالوضع للالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس و المعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم معنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وسياتي [illegible] ما في الايراد المذكور [illegible] بالدلالات العقلية

لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل [illegible] اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية

ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصول معنيه سواء كان بلا واسطة او
بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا
اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه
انه يجوز ان يكون المعنى جزأ من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك
المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزأ
من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر

٥١٩

الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال لم يعلم
النسبة بينهما وهذا الحال لا يمكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه وان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يرويه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبا
بما ذكرت هنهنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تعيين المعنى الواحد بما ذكرتم مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة
الكناية انما هي من المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التعيين نقول
ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض
اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي
واذا عبدنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل
في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد محل نظر ثم اللفظ ان اريد
لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم مما لا ينفك عنه سواء كان داخلا
فيه كما في التضمن وخارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية

كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ماذكره السكاكى من ابتناء الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه
لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم
ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به
اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز
عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه
الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا لتوافق الوضع الطبع
ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه
فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى
للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه
فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه
لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على

ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيهما من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار
اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه
المظهر موضع الضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص واللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاولى فليس على
الاطلاق يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت
فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر
في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وما
اشبه ذلك والمراد هيهنا اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد
اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على

٥٢١

مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد من قبيل التشبيه بمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا
ليخرج عنه قال زيد وعمرو وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سنحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم
عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى

والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح
وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان
للحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا
كله مما فيه نوع تسامح لا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه التشبيه بينهما

كونهما جهتي ادراكه على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس الاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي
لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق
رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر
عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان
العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه
يكون جعلا للفرع اصلا وللاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة
في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق
المبالغة فيصح التشبيه ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد
ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه
كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى
تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه

٥٢٥

اى بسبب زيادة قوتها او مادته دخل فى الحس الخيالى وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها حسى اى مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به فى قوله وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة الادبية شقايق النعمان وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل من اصاب المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى العلو اعلام جمع علم وهى الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيأت محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح الزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى قوله اى كالمشبه به فى قول امرء القيس شعر العقلى والمشرفى مضاجعى ❊ ومسنونة زرق كانياب اغوال ❊ يقول ايقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى حيث لى ولكان مضاجعى وملازمى سيف مسنون

الى مشارف وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكريتها وجلوة فان انياب الاغوال مما لايدركه
الحس لعدم تحققه مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه به
في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سيتحقق
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادى الى
الخيال من الصور المشترك بانه انما يرسم فيها بالحواس فقط ولان انياب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لايمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة ولهذا اتيد بغير بالوهم لكن الايهام وليست ايضا مما له تحقق كصداقة
زيد وعداوة عمرو والتحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة و
مفكرة ومن شانه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها كالانسان ذي الجناحين او انسان لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية ويهذا الاعتبار تسمى متخيلة وبواسطة القوة العقلية ويهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمعت ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع ومما يدرك بالوجدان

٥٢٧

اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة
والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك و
الالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى
وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها او كمال
ككيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شىء ترجوه وكذا الالم وهذه مستندة
الى الحس واما العقلى فلاشتمال القوة العاقلة كادراكها ذاتها والمجردات اليقينية فانها
يدرك هذا الكمال وتلتذ به وهى اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه
بالحواس الظاهرة دخل فى التعريف وبما عند الله لكن احدى الحواس الظاهرة و
ليسا من العقلية الصرفة التى هى الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه
ما يشتركان فيه اى ووجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا

او تخييلا والافريد والاسد فى قولنا زيد كالاسد ليشتركان فى الوجود و
الجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه
فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ
فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك
فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل
وجه الشبه فى قول القاضى التنوخى شعر وكان النجوم بين دجاها جمع دجية
وهى الظلمة والضمير لليالى او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
التشبيه فيه اى المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول
اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير
موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على
طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى
فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو
جهل بها اى بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان
تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان
النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة
والعلم كالنور حتى يخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق

نحو انتيكم بالحنفية البيضاء والاولى على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة
وهو كل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من
جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد او ظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيههما اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب
اى ابيضه فى سوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف
اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر
اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض
بين شئ ذا سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم
ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين
الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى
تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك
فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من
من حكم رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه

وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عماء وهجوم الوحشة عليه كما يوحشه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل واكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون التقليل مصلحا والتكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعماله بالوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفيد الكلام

وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي عن حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى ومميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج من حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما وهو اما صفة وتلك الصفة حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال الشكل هيئة

احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة
او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل
قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزاء وجه
مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة
ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط
والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر يعني
انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء وهو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان
المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافا فيها من
الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما او نوعا
يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات

الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين
بين والصوت تحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقا[ومة]
وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملابسة
كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ وضيقه او شدة التوائه كما في المزامير
الملتوية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة مثبتة في العصب المفروش
على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها
الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في
البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه
الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية
من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة
كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي

صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية يحصل عن استواء وضع الاجزاء و اللين وهي كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن فيكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وصفه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبولها الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم الى ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الهواء قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه ولا يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي قوة النفس معدة لاكتساب الاداء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم

العلم قد يقال على الادراك للنفس بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن
فيها ويقال لها الصناعة والغضب هو حركة للنفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم هو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب
عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة
تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة
من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل
الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية كالحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست
هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما
يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث
قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض
واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة

٥٢٥

الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله
در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم
يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف
التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة واحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا اشعر بلفظ المفتاح
وفيه نظر يستعرفه وكل منهما اي كل من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره او غير الواحد اما
بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين
في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما
في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد
كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي
يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان
لا غير لان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به
بنفيه الا حسيين وقد يجوز ان يكونا كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء
بخلاف وجه التشبيه اذا كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون التشبيه الا امرا ماخوذا من الطرفين [illegible]

من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون
الا جسما او قايما بالجسم والعقلي اعم من وجه الشبه الحسي يعني يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما عقليا والآخر حسيا لجواز ان
يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس
فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه تشبيه
فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي
لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه
تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في
المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة
فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون
وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في
تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة
بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم
ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه

٥٣٦

التشبيه يا بان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى المسامحة كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة وضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان والمشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين قسما لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والوجه كالعراء من الفايدة والجرأة وهي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جراء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراة على الشجاعة على ما فسرها الحكماء خصصه بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفايدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه

٥٣٢

كاثباتك للرجل شجاعة كالاسد وللعلم حكم النور فى انك تفصل به بين الحق والباطل
كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم او هو كالمعدوم
سوى لم تثبت له شيئا من شئ بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا
لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ
وجزد شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تمحض نفى ما تعاطيه فلا مضايقة فيه والرجل
الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل
الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفى الكلام لف ونشر
وهو ظاهر وفى وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
عن الفايدة واستطابة النفس وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما
طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادركات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان فى كونهما طريقان الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة للانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب
الحسى من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما

٥٣٩

عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان تعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة كما سيجيء ان شاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون بمعنى منتزع من عدة اشياء كل منها كل في تحقيقه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون اما واحدا او غير واحد غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا

مقصودا من مجموعها هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد بحل بنظر فالمركب

الحسي فيما اي في وجه التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه

التشبيه في قول احيحة بن الجلاح بالتخفيف او قيس بن الاسلت شعر

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى ٭ وفي رواية كعنقود ملاحية

الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول اي قد جاء بتشديد اللام

كما في هذا البيت حين نوراه اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة

يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله

كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير

في المرأى اي وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها

حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية

المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق

بل لها كيفية مخصوصة في التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك

الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر رحمه الله تفسير المقدار المخصوص

اي مقدارها في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكأنه

اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين

ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار

المخصوص ما اراد الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء

وقصد الى الهيئة الحاصلة منها لو لما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو
نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجئ ان المفرد قد يكون
معناه مقيدا او انه لا يقتضي التركيب وفيما اى والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار شعر كان مثار النقع فوق رؤسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها
في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث
لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على
ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما
الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة
المقدار متفرقة في جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان كما حققه
الشيخ عبد القاهر رحمه الله في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف
فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع
في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب فنصب الاسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين

وبما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب فيه كورة على سبيل المتبع لليل ولو كانت مستبدة فشأنها ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة تزيد في التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمروا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح

من زبرجد حاكٍ من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر
الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع
المركب الحسي ما اى وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اى يكون
وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من
الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله
اى كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل
من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الاول
فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه

للمصيبة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في الاول من ان تقترن بالحركة غيرها بالاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم والدولاب لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اى قول ابن المعتز

شعر وكان البرق مصحف قار اى قارئ بحذف الهمزة فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ رحمه الله ثم كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز وينـدر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن اللطيف ذلك قول الشاعر في صفة رياض شعر

حفت بسرو كالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها * تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل

وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله يعني كوجه الشبه في قول ابي الطيب في صفة كلب شعر يقعي جلوس

ذلك الكلب على الهيئة جلوس البدوى المصطلى • بارع محكم ولئن لم تجد ذلك اى الفعل بغير
محكمة للحاذق من جعل الله الاس من جيد الانسان والجيد والمقتبل من
الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل
عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك
قول الشاعر فى صفة مصلوب شعر كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع
مرتحل • او قائم من نعاس فيه لوثته • مواصل لتمطيه من الكسل • شبهه بالمتمطى
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى هذه الجهات الثلث
وهى المواصلة واللوثة والكسل فلطف بحسب التركيب التفصيل بخلاف تشبيهه
بالمتمطى فانه من قريب التناول تقع فى نفس الرأى المصلوب لكونه امرا جمليا لا تركيب
العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله
تع مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اى كتبا من العلم
وهو الكتاب ولا شك ان وجه الشبه فى اخبار اليهود بالحمار امر عقلى منتزع من عدة
امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو
الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه
قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه

من الشطر الاول من قوله شعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم
برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي
ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك
وتعرضت والمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم تحدث الجاد واوصل
الغماء لهم لما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من المجموع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور الغمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه
والمقصد المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في
ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة
وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا
المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء
في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم [illegible] يقتضي ان يكون
لبعض التشبيهات المجتمعة [illegible] تشبيها بالجملة لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع
بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بين البيت وبين التشبيهات

المجتمعة ان الغرض فی البیت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وکون
الشیئ ابتداء لآخر امر زائد علی الجمع بینهما ولیس فی قولنا یصفو ویکدر اکثر من
الجمع بین الصفتین من غیر قصد الی امتزاج احدیهما بالاخری لانک لو قلت هو
یصفو ولم تتعرض لذکر الکدر وجدت تشبیهک له بالماء فی الصفاء بحاله وعلی حقیقته
فنظیر البیت قولنا یکدر ثم یصفو لافادة ثم الترتیب المقتضی ربط احد الوصفین بالآخر
کذا ذکره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا یخفی ان قولنا زید یصفو لیس من التشبیه
المصطلح بل هو من قبیل الاستعارة بالکنایة علی ما ستعرف انشاء الله تع ثم قال وقد
ظهر بما ذکرنا ان التشبیهات المجتمعة تفارق التشبیه المرکب فی مثل ما ذکرنا بامرین
احدهما انه لا یجب فیها ترتیب والثانی انه اذا حذف بعضها لا یتغیر حال الباقی
فی افادة ما کان تفیده قبل الحذف فاذا قلنا زید کالاسد والبحر والسیف لا یجب ان
یکون لهذه التشبیهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبیه بالبحر او بالسیف جاز ولو اسقط
واحد من الثلثة لم یتغیر حال الباقی فی افادة معناه والله تع اعلم وقد مر ان وجه
التشبیه ثلثة اقسام واحد ومرکب ومتعدد ولما فرغ من الاولین شرع فی الثالث
وهو اما حسی او عقلی او مختلف والمتعدد الحسی کاللون والطعم والرائحة فی تشبیه
فاکهة باخری والمتعدد العقلی کحدة النظر وکمال الحذر واخفاء السفاد ای نزو
الذکر علی الانثی وفی المثل هو اخفی سفادا من الغراب فی تشبیه طایر بالغراب والمتعدد

المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن وشهرته
واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه الانسان بالشمس واعلم انه الضمير للشأن قد ينتزع
الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون
وعند التحقيق المراد هنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك
الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للآخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه
بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما
يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة دون قصد الى استهزاء
وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو
ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فان قولنا هو حاتم مثال
للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء
في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي
في قول الحماسي. شعر. أتاني من ابي انس وعيد * فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان قائل هذا البيت قد قصد بها الهزء والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي

للجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم وجه لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي كل منهما التضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكثر ذيبا للضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان وقال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في هذا المعنى هو المشبه اذ القائم في كانك قائم بعينه هو المخاطب باسم كان والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم الى الموصوف في المقدر نحو كانك قمت وكاني قمت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو بدا اخطاه وكانه معترك او هذا كثير في الكلام المولد

ومثل وما في معناه وكسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهات وما يؤدي
معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف
نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كما مر من الامثلة كزيد كالاسد و
قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو المثل المستوقد اي حاله وقصته
العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق
الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف
مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به
مقدر ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي
المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله
تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء او تشبيه الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة
الدنيا كماء انه ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله وقت
قول عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم
آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصار الله مقدر يلي بعد الكاف

كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المرادات الاول مشبه والثاني مشبه
به ثم قال فالصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين
انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قدس سره قد رد قول هذا البعض بان
الآية ح لا يكون نظير القوله تعالى او كصيب وبان التشبيه ان يكون بالقول
بما لا وجه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في ظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وهذا قوله عيسى
كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهاك معنى كلامه
فاوقع التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين
اي دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان التشبيه
كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين

انضاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله وتم التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم
حواري عيسى عليه الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه
والله تعالى اعلم وقد يليه غيره اى قد يلي حرف الكاف غير المشبه به وذلك
اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الحال والقصة العجيبة الشان نحو
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها
وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد
الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا تقدير
اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة
اليه فلا ينبغي ان يصار اليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير
قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا
هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لانه في التمثيل

ادا على الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام
لا الا يرى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
شعر وما الناس الا كالديار واهلها ‧ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ‧ لم يشبه
الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول
اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب
ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل كما
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه
لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد
نارا فتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل
ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا
بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
واريد به انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه
وتيقنه وكما في حسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في

الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس
بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ويكون هذا الفعل منبئا عن التشبيه
نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر
غريب يمكن ان يخالف ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب شعر فان
تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع
في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما
فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها

حتى لا يبعد منها في المسك تشبيهه بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا عنه او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا فائدته او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لا الاخر انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله شعر ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح بالبصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر شعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء والسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله شعر اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه

٥٥٦

للتشبيه في المشبه به اتم وصوبه اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف

ظاهر هذه العبارة يدل ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان

امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه التشبيه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وي

جعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان

الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون

المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو

عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة

والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين

جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير

والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية

لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين

مع ان السواد فيه ابلغ واتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد

ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة

المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف

٥٥٧

بل كما كان المشبه به اندر ولخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال الحق المشبه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها ولا لم يتعين ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقديره ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير الا بما او فى معرض الاستطراف كما فى التشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه الذهب لعلة لا وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور يستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او الوجه الاخرى نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه المشبه مثل ما ذكر اى يستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون على صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف ولا اخص ولا اقوى فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لتناهى ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا السبب لسياق كلامه بالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى مع الامر وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير لا فيما يكون للتزيين او التشويه ولا الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستهجان او الندرة لحصول الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو علته لشركة فلا لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المفصل الذى توجه اليه التشبيه الكلام الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون

المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال
المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه
اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص يجب ان يكون اتم
وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
من بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا
قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه
في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما
استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة
وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج شعر
ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها

٥٥٩

بين الرياض على حمر اليواقيت * يجوز ان يراد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت

كانها فوق قامات ضعفن بها * اوائل النار في اطراف كبريت * فان صورة اتصال النار باطراف

الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها

عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين

غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق

رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء

اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به

اجدر * وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه

اتم من المشبه في وجه التشبيه * وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في

وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه ازيد كقوله اي قول محمد بن وهيب شعر

وبدا الصباح كان غرته * وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة

الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح اول ما يبدو منه وجه الخليفة حين يمتدح * فانه قصد ايهام

ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على

اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح

له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني

بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة

بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب

هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون
اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه التحقيقي
او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق
الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل
الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة
على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم
يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه
وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك
المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط

وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الثريا مشبها
والصبح مشبها به لانه ادخل في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة
جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة
للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين
الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه
يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في
التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم العكس فان قلت امتناع ترجيح
احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها
والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن
ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه
فهو انه تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة
وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو

التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد

بمفردين وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد او مقيدان كتشبيه كل من الرجل والمرأة
باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن كان كل واحد يشتمل على
صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع
في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم قيدا
في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد
يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي
كتشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد
واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع فوق البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها عن بعض تشبيهها بنظائرها وتشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت

٥٦٢

شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن
على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملاء القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم
مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله ؎ وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة * منصرف بالليل عن
دعوة * قد اسرجت قدامه شمعة * فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن تعيين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر
الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء
يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرقة
فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح

من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما نرى
وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه
شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد لحوج شئ الى التامل فالمشبه به في
قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه
السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله ع والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب
ذايب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
المصنف قريب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه تحكم
الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه
مفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور
تقصيا بلغت اقصاه ..... تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور عقلا
النبات فيقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اذا شمس لم يستره

غير قد شابها اى خالطها زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما
هو اى ذلك النهار المشمس مقمر اى ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذى اختلط به
ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب
الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما فى هذا من التسامح
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان
يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اى قول امرئ القيس يصف العقاب
بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف
البالى شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ رحمه الله
فى اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع
فائدة فى عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اى قول المرقش الاكبر
النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم هو شجر
احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالى كلاهما كالليالى وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى وان تعدد طرفه الثانى يعنى المشبه به دون
الاول فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كأنما يبسم عن لؤلؤ اى ثغره منضد

منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهي ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي
قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون
هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان لفظة كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع
في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه شعر انشدني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل الثاني مجمل ومفصل والثالث
قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلام بالمبدأ والمصطلى والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا عن
عدة امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه

[illegible]

٥٦٧

وهو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد
وليس بتحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية و
ما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان
فيه تمثيلا او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النبي مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل
وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من
متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه ويكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي
فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فمن التشبيه الغير المذكور وجهه ما هو ظاهر يفهمه كل
احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم
فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان

[illegible]

هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع
الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولادها من زياد العبسي وذلك
لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله
ومنه دون ان يقول وايضا اما كذا او اما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به
وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان
الحلقة بكونها مفرغة يعني بعدم تعين الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
ع فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل يستقيم
العيش والميل عند فيه كثير كرامتها في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت عنه
ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك
ريقه يقال فعله في ريق شبابه وروقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق
كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة

عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيب جنة او ترحل عنه فهذان الوصفان يشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير باذل للندى ووصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله ع وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه تابعا له لازما كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ليتسنى ان يكون ذكرهم التحقيق في وجه الشبه

٥٦٩

حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا
كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش
من هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هي الحلاوة مثلا وهي امر حسي
قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه
منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هي
الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة
وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هي الحلاوة
لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد
في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف
يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك
والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم
وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة

الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه
الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما
اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من
غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر
الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزا من بدا بمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه
في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه
جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل
على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص
ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
فان الروية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك

النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه فكذا يدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروايح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدركه في المرة الاولى او قليل
عطف على امر اجمليا اي او يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في
الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء
مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في
المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما من حيث اعتبر المقدار والشكل الا
ان الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر
على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالب الحضور في الذهن مطلقا فالمعارضة كل
من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور
المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر

جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما البعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه الذي
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
للخفاء وجهه في بادى الراى وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق
وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اى او لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار
الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشور على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او
لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان
المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره
ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به
سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين وبهما ينتقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة
فيه اى في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما

كثرة التفصيل في وجه التشبيه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضها من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس

حملت ردينيا يعني رمحا منسوبا الى ردينة كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وبذلك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم ان يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في البيت حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقايقه

لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر
كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها ق التشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته
اى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب
ولا يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ بعد طلبه
الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه
ببرد الماء على الظماء ونعنى بعدم الظهور في بادى الراى ما يكون سببه لطف المعنى
ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما تنفك عن بناء
ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهو تشبيه يحلى بين الفكر اذا اصاب
نجما فيها وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ونظفر بالمقصود والخفاء المردود
والمعقد في التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة
دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت
مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه
اى لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله
قول الاخر شعر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما
فيها وقوله اى قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن

للتنافيات اقول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه
الى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او
كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه
قولهم هي بدر يسكن الارض ولو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن ولو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما
حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى ومن المؤكد
ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو شعر والريح تعبث بالغصون
وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة
اصيل وشمس اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من
لجين الماء قال الشاعر شعر ورب نهار للفراق اصيله
ووجهي كلا لونيهما متناسب والعبث الريح بالغصون
عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال
الابيوردي شعر بها ليها اسحار وفيه هواجر كما خصلت والشمس تنعس
آصال وهكذا يجب ان يعقل الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما
سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان
الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر بطرف برد
الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين اردى من الآخر ومرسل

عطف على اما موكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد
المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من
الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو
الوافى بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه فى بيان
الحال او كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اى وجه الشبه فى الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه التشبيه معروفة عند
المخاطب فى بيان الامكان ومردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة
الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان الاركان
اربعة فالحاصل من اقسام بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا و
فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك
ن على التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او متروكة يصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكسرحان
فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيد الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فهو متوسطة
و هذا هو المقصود فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها مفعول له باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع المشبه

نحو اسد فی مقام الاخبار عن زید ثم ای الاعلی بعد هذه المرتبة علی ان
ثم للتراخی فی الرتبة حذف احدهما ای وجهه او اداته کذلک ای
فقط او مع حذف المشبه نحو زید کالاسد نحو کالاسد فی مقام الاخبار عن زید و نحو زید اسد فی الشجاعة
و نحو اسد فی الشجاعة فی الاخبار عن زید و لا قوة لغیره ای لغیر المذکور وهما الاثنان الباقیان نحو
کالاسد فی الشجاعة و نحو کالاسد فی الشجاعة عند الاخبار عن زید فالمرتبتان الاولیان
متساویان فی القوة و الاخریان متساویان فی عدم القوة و الاربعة الباقیة متوسطة بینهما
وذلک لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حیث الظاهر او باجراء المشبه به علی المشبه
بانه هو هو نظرا الی الظاهر فما اشتمل علیهما کالاولین فهو فی غایة القوة وما خلا
عنهما کالاخریین فلا قوة له وما اشتمل علی احدهما فقط فهو متوسط فی القوة و
الضعف ثم لا یبعد ان یفرق بین الاربعة المتوسطة بان خلاف الاداة اقوی من
حذف وجه الشبه بجعل المشبه عین المشبه به من حیث الظاهر بقی ههنا بحث
وهو الفرق بین قولنا لیتنی اسد یری ولقیت فی الحمام اسدا وبین نحو قولنا زید
اسد و اسد فی الاخبار عن زید حیث یعد الاول استعارة والثانی
تشبیها وتحقیق ذلک انه اذا جری فی الکلام لفظة ذات
قرینة دالة علی تشبیه شیء بمعناه فهو علی وجهین احدهما
ان لا یکون المشبه مذکورا او لا مقدرا کقولک لقیت فی الحمام
اسدا ای رجلا شجاعا و لا خلاف ان هذا استعارة لا تشبیه والثانی
ان یکون المشبه مذکورا او مقدرا و حینئذ فاسم المشبه به ان کان
خبرا عن المشبه او فی حکم الخبر کخبر باب کان وان و
المفعول الثانی لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه یسمی
تشبیها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع کان الکلام

موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد
اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت
اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق فانسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة وهذا خلاصة كلام الشيخ فى
اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثانى ايضا اعنى
نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى
راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا
عن اسم المشبه او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقينى
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى
استعارته له لا باستعماله فيه كما فى لقيت اسدا ولا باثبات معناه له
كما فى زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون
فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكى فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا
الخلاف ايضا لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار

فلم يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة
التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف وغيرها في شئ من هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا
انه يسكن الارض كالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله شعر اسد
الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال
المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده
دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري شعر وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهو مبني على تقدير انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفات فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد بل اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج
عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة

٥٨١

وكما يمتنع دخول الكاف فى هذا ونحوه يمتنع دخول كاف وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا فى لنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعنى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا المقام كلام نذكره فى اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فى الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى او العرفى فالتقييد بالعقلى ينصرف الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا

الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من
حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى
والتاء فيها لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء
للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلانه
يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى
على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان
ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت تلك الكلمة فى اصطلاح به التخاطب
اى وضعت له تلك الكلمة فى اصطلاح به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها
لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير ما وضع له وليس بحقيقة
كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح
به التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التأويل واحترز بقوله فى اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح
آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف

٥٨٣

الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد و الوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالتها على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا فعند لك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر

والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير متعين وهذا مفهوم
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من
دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض فانه يتعين ليدل على الطهر لتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان لو اضع للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على
معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو
تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع
وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك فاذا
اطلق فهم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام الفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نعرف ان معناه الحقيقي الا يجاوز الطهر والحيض وانما الدليل على
انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دل بنفسه على الطهر
بالتعيين ظاهر لانه كلام قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية تكون
لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو يتم لنا ايضا لانه
ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا
كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح ظاهر ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الموضوع

ج

والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان
المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له ابدا بل انما استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وتحقيق هذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسد ومن اعجب ما يسمع
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وهذا في التعبير وهو انه نظر الى لفظ
الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة الاعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان
دلالة اللفظ لذاته ظاهرها الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما
قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا حاجة الى الوضع فاعترض عليه بان هذا كلام غير محمول
على معنى قائله يرى عنه نقد كلامه وقول كيف جاز له ابطال كلام
المصنف قدس سره ورحمة الله تعالى عليه بحمله على معنى
هو بري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله وله
فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هنا
ابحاث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
الوضع لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى

وضع الالفاظ ووقفه عبادة عليها تعليما بالوحى او بخلق الاصوات والحروف
فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد
او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية يقتضى اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى
اتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان
كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع
نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى
الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية مما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول السكاكى القول بدلالة
اللفظ لذاته اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون
العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما
قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين

وان للهيأة التركيبية للحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى وهو نوع من المشي فيه تمايل لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت
كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان
المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير
اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان
اعتبار معنى التناسب في التسمية لترجيح المرجح في الاسم على غيره حال وصفه للمعنى
وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا اشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر
حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في
غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا
يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما
لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه

المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلابد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق
بالمستعمل لخروج الغلط من تعريف المجاز كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى
الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون
مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى

يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف
على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل
منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن
المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله وهذه
النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضع
له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية
وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة
وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني ثم ذكر بلفظ النكرة
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي
والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على
استعمال اسم المشبه به في المشبه فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا

والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له وهذا اشار بقوله فيها اى التشبيه والمشبه منه مستعار له ولفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به على المشبه والمرسل هو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة فانها موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع و الاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد هنا استعارة مبنية على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحمل على القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والرواية فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والرواية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وانما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على حدتها ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب

كانوا يتوقفون فى اطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولو يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد منها تسعة عشر غير ما سبق وكاطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية الشئ باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح كالعين وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق اى انا ملهم فان الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره

اى الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى
كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو اتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك
لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل
نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع نادية
اى اهل نادية الحال فيه والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى
ذلك الشئ كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى يحل
فيها او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا
حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب
فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها
اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص اوصاف
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع
كالزيد وعمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما
فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى
زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار ما يؤل او بالقوة
فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك المعنى مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى
الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلا بد من ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن
من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى
محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع

وح اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالمقرن للمعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فيعتبر ذلك ليشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس فان ذات الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليست من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة وعلاقة لا يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام فتامل فانه مما تعلم منه للاذكياء ما يغلطون في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق لفظ المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكني عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تماما مثله لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من

٥٩٣

شعره على منكبيه والتقليم مبالغة التقليم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار
للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا او عقلا اى والعقلي كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا
وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه
بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس
به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه
يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ
واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت
زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له امتنع
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما فى قوله
ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها
واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه

محذوف لان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك قلت زيد اسد او قعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا
وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى
ذلك وانما يجب ذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا
يرمي ان اسد استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به
في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله شعر اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجترئ على صائل وكقوله شعر والطير اغربة عليه باسرها اي باكية وكقوله
عليه الصلوة والسلام هم يد على من سواهم اي هم يتعاضدون على من سواهم وانه كثيرا
ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه التشبيه نحو
رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله شعر ولاحت من بروج البدر بعدا بدور مهابرجها
اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه التشبيه يقتضي ان يكون تشبيها
اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في
البعد فيهما ابدا كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضيه

٥٩٢

تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله
تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لا استعارة لان بيان
الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد
من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران
هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان التشبيه فيه ليس بمكان من التقدير
فيكون استعارة لا تشبيها ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب
ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو زيد اسد ان يقال رأيت رجلا شجاعا
وفي هذا المثل لا يصح ذلك اذ لا يحسن ان يراد بالبحرين الموصوفين
المؤمن والكافر اذ لا يحسن وصفهما بقوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في
طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة ثم قال وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ونحو ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان
صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل
لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما [illegible] اختلفوا في ان الاستعارة مجاز
لغوي ام عقلي فمذهب الجمهور على انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على

ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوعة
للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله فى المشبه استعمالا فى
غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له عن المشبه به
فيكون مجازا لغويا لا مجازا عقليا لان الفرق بينهما ظاهر كما اشرنا اليه وسنشير
اليه هنا وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث نشتبه على كثير من الفضلاء حتى يتوهمون انه مجاز
عقلى باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص
بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيق
وقيل انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان جاب لما استعمالها اى استعمال الاستعارة فى المشبه
كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قال انها لم
تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد

٥٩٧

ويسمى استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يصح ان يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل
اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلت
اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل
معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد
كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل
تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز
عقلي ولهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اى قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على
راسه تظلله قامت تظللني اى توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب * ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان
حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اى ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
اى قول العرب في لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت
الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له

للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص

وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق

التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة وتلك

الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف

وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل

المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف

استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين

المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع

ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه

في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة

ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب

على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب

بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني في الاستعارة

دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به

قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة

من ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب

فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره

وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى

فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة

الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على

خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور ولما كان

السكاكي وهو هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون
الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراد قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان بالفصاحة
وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اخر
غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غير
متعارف فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
وللفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف
يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما
وقرينتها الى قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي والكثر
اي مرات او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله شعر وان تعافوا
اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران
فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران

ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح

السيوف لدلالته على ان حباب هذا الشرط تحاربون و تلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتداء موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى من انكفأ اى انقلب والباقى قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على رؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطا يا سحايب اى يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة لقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة مستعار للآخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكران هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت

بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المصنف الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة الحيوان لان افعاله المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا بما كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا له الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حى هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يشعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين وتنافيهما

الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت زيدا اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء وباعتبار الجامع اي لغرض ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت واستعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين غرابة اسرار الاشتراك ثمه في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان

بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف
ليس في الانف والعدو هو ان خصوص الوصف الكاين في طاير مرعي في
استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن بموضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بها واعتدت بكلامهم في الجملة ونبهت
على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة
والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا
الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا في
مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون
ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل

للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان تمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول اما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ رحمه الله في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي مبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قد يكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول
يزيد بن مسلم بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه
في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه شعر واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في
فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ادبر حاتي
اماله وكذلك كل مخاطر بشبه هيئة وقوع العنان في موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه
من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه
هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متصلتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستفلا
الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي
يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
شعر ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث
وسالت باعناق المطي الاباطح اي جمع الدهماء وهو السوداء والمهاري جمع المهرية وهي

الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان ان بطون تلك الاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء
فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغداة السائرين
فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى فاستعار
سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ ا
اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى او اعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق
فى السير لان السرعة والبطء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين
امرهما فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها
فى الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما فى قول امرء القيس شعر فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له
اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اى ينهض به بثقل والظاهر ان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اى المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار
له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى
بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى

او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله

لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار

فانه المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وشاهده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب لشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي **واما عقلي** عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي

نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله **وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر** اي حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة

من الاصل والتى يطار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف الشئ الطارى على الشئ الساتر له
فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ
اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب
ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب
بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد
من ظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى فى
ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له
زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما
الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول
غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد
فى العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار

۴۰۹

وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريباً وجعل الليل كانه تفاجيهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذ المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن
الهوا ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون
نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر
فلهذا جعلنا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع افتكار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار قليلا قليلا واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا تكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه
لم يذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له

الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما يجيء من انه اذا كان اللفظ
المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر
سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان
والمكان والآلة ولكن المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد المقبر
والمكان الذي تنام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا
بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم
ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى وهو لا يصلح جامعا فقيل
الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد قرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تع هذا ما
وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم
ان القرينة هي ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب
ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما
عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا
يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تع ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه

فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو
حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه
الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها
فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان المختلفان والحسي
هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم
جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه
لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد

٦١٣

٦١٣

فياض وعالم نحرير فمحذوف لے رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
ومنها وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان
والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس نسيم ومنبت طيب
وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد حصروا ما يشتق من الفعل
بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
الصفات بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم
الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل
فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه
في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان لے
الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا
اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا
كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه بمعنى المصدر وفي الثالث اي الحروف لمتعلق معناه لے
لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت
حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى

وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى
الحروف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر اي
التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه
دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم
يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي
الفعل والصفة تبعية ومما سمعت عن بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم و
ارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال
المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ و
مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ التمثيل
على احد الاعتبارين فاحفظه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه
العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل

٦١٥

فى العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا
الذى ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم
عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته
شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص
لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية
او تبعية غاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا امر جار على ان يكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس
تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه
بذكر ما يختص بالمشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى
شئ وكذا جار على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه
اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل
فيتحقق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التى هى المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية
وتبعيتها فى اللام كما فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه فى امثال ذلك فى
ما دخل عليه الحرف كان استعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى
كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت
قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه
ذلك فالاستعارة تبعية صار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية فى

الاولين اى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال او المفعول نحو شعر جمع الحق لنا فى امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامى شعر لم يلق قوم هم شر لاخوتهم منا عشية يجرى بالدم الوادى نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريرى شعر واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيانات دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان البشارة استعارة او على الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو تقرى حرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر شعر تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا تقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كالقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما

٦١٦

ان لم يقترن بشئ يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له

او قرن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع

اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة

المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير شعر غمر الرداء اى كثير العطاء

استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة

سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك اخذا فيه وتمامه

غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه

يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى

فاذاقها الله لباس الجوع حيث قال اذاقها ولم يقل فكساها لان الترشيح وان كان

ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في

الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فلما لم يتلائم الجوع لانه

وان لاءم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان

ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له

هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر تنبيه

والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها

بذلك الالم الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس

الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا

والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي في الكشاف

من كلام ان في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما

تصريحة وهوانه شبه ماغشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس وفي الاخرى مكنية وهوانه
شبه مايدرك من اثر الضرر والالم بمايدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا
يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وتطير الترشيح بالصفة
قول الحاويه اليوم بحر اذا خر استلالطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح
كقوله شعر لدى اسد شاكي السلاح هذا التجريد لانه وصف
بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم
هذا الترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه وترشيحها ذكر
بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اى مبنى الترشيح على
تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء
مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها
خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو
القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره .

فجعله صاعدا فى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام جهة
وعوه اى عو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه
ما مر من التعجب فى قوله قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس
والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم
يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه وجه كما
سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام
بقوله واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى
المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى
واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه
وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية المشبه
اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة
وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما
ذكرنا صريح فى الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع
التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما فى قوله
اى قول العباس بن الاحنف شمس هى الشمس مسكنها فى السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا
عزاه حمله على العزاء وهو الصبر فلن تستطيع ان تصعد اليها
اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وحيث تقدم بيان
الطرفين على المصدر وقد سبق فى شرح الديباجة فصح جعله اولى هذا جواب
الشرط اعنى قوله واذا جاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل

كما ان الاستعارة اولى بالمجاز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا عن متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت والسلام شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال للتشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى

وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك الوضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلابد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار
التحسر والتحزن فخص المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول
عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى
مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما
كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا او تثنية وجمعا بل انما ينظر الى
مورد المثل اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلام بعضهم
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل مأخوذ
من المثل واشارة اليه وكذلك المثل مما فيه غرابة استعير لفظ

الحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تع مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن قد اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص

بالمشبه به للشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه التشبيه ليخيل
انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين
احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون
قوام وجه التشبيه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي شعر واذا المنية انشبت اي اعلقت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء
ليذهب به بطلت عنده الحيل يروى انه هلك لابي ذويب في
عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله شعر اودى بني واعقبوني حسرة بعد
الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسين بن علي رضي الله عنهما دخل
على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد يتجلد للشامتين
اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه
على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها شبه الهذلي في نفسه
المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين
نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا
للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية
واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله و
كما في قول الآخر شعر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة

على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية وإثبات لها الحال باللسان
الذي به قوامها أي قوام الدلالة فيه أي في الانسان المتكلم وهذا
استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية
حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات
الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية أمران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في
الكلام لا يتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون
قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت
فماذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت
فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح
للتشبيه كما يسمى اطولكن في قوله اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من
تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو
مبني على مناسبة لغوية فكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت
اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر
لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له

هو المنية ويشبه هذا اشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى وينقضون
عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة المكنية من اثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك
الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه به
المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون
تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره
السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا اقرب
مما ذكره المص فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة
على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يؤخذ
الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شئ يشار اليه
فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد شعر وغداة ريح قد
كشفت وقرة ٭ اذا اصبحت بيد الشمال زمامها ٭ جعل للشمال يدا من
غير ان يشير الى معنى يجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال
اذا اصبحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد

٦٢٥

وانما يتاتى لك التشبيه فى هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت
الشمال فى قوة تاثيرها فى الغداة شبيه بالمالك فى تصريف الشئ
بيده فتجد للشبه المنتزع لا يقال من المستعار بنفسه بل مما يضاف اليه
لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى
الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك
الشئ وقال ايضا لا خلاف فى ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن
شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير شعر صحا اى سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع
عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه
لصحة ان يقال امتنع باطله عنه بتركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن
باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى
افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده
تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى
الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفى الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك
ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت الاته اى الات ما كان
يرتكبه وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات
المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر من تلك الجهة الى طرف فاهملت
الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه
غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس

٦٢٦

استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها
قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو
صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصباء
بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار
الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبي وعنفوان الشباب
مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح
فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المص فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما
عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة
اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل فى الوضع عن الاستعارة على
اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة
فى غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر
وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير
الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية

فلا يصح الاحتراز عنها فانها ايضا انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير
متعارف فيخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد
من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده
السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا
القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا
لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من
التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق
من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها
مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له
في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف
يخرج بقوله من غير تاويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
فيرتكب تكلف في الكلام قلنا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت

٦٢٥

فی غیر معناها اللغوی فیکون مجازا لغویا وعلی هذا القیاس ولما کان هذا القید بمنزلة قولنا فی اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل علی المقصود اقامه المص مقامه فقال فی غیر ما وضعت له بالتحقیق فی اصطلاح به التخاطب مع قرینة مانعة عن ارادته ای ارادة معناها فی ذلک الاصطلاح واتی السکاکی بقید التحقیق ای قید الوضع فی قوله غیر ما وضعت له بقوله بالتحقیق لیدخل فی تعریف المجاز الاستعارة التی هی مجاز لغوی علی ما مر من انها مستعملة فیما وضعت له بالتاویل لا بالتحقیق فلو لم یقید الوضع بالتحقیق لم یدخل هی فی التعریف اذ لا یصدق علیها انها مستعملة فی غیر ما وضعت له هذا واضح لکن عبارته فی هذا المقام قلقة لانه قال وقولی بالتحقیق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فیجب ان یکون لا زائدة مثله فی قوله تعالی لئلا یعلم وقال ایضا وقولی استعمالا فی الغیر بالنسبة الی نوع حقیقتها احتراز عما اذا اتفق کون الکلمة مستعملة فیما وضعت له لا بالنسبة الی نوع حقیقتها کما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فی فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فی الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة فی الحمار مجازا وهذا ایضا فی الظاهر فاسد لان مثل ذلک مجاز فکیف یصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف المضاف ای احتراز عن خروجها اذا اتفق او نحو ذلک ورد ما ذکره السکاکی بان الوضع وما یشتق منه اذا اطلق لا یتناول الوضع بتاویل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعیین اللفظ بازاء المعنی بنفسه وقال قولی بنفسه احتراز

عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولاشك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله ليحترز عن كذا وكذا فمبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينبك فى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد لا لنفى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره السكاكى بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما

وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزوم الدور واما على الاول فظ واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه لاسيما فى التعريفات وكذا ما يقال من ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يعتبد المعنى فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه وقع التخاطب ولا يغنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التى تختلف باختلاف الاضافات لا بد فى تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من المسلم لكونه اضافيا كما فى حزقة جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاثة ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجاز لكن بحسب وضعين كما عرفت فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له اى مع قطع النظر عن امر آخر له لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع فى الدعاء لان استعمالها حينئذ فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء بل لانها

احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لا يقال فقط هذا ينبغى ان يترك
القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز يصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير
ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع
له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل و
اعترض عليه ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب عنه بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
اذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان
اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين
يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا
اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى
الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة
فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان
تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام
اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
فيثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به
اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها

في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرزهم العارية في معرض
المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك.
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى اسم المشبه بالمشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلا
م وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان يشعر
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجي من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد
وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم
السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والى المكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما
لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد
ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح

بها التحقيقية مع القطع بكونها تحقيقية لاحتمالها للتخييل والتحقيق ومن الامثلة
استعارة توصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى

ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيرها استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم انه ليس من مورد القسمة واجيب بوجه اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة صوانه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول لعله اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع

الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان
اريد ماهو اعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما تبين فى علم الاصول الثانى
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تع
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى
نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التر
كيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كان فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة
الى شئ او تقييدها او اقترانها بالف شئ لا يخرجها عن ان يكون كلمة
فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى
المستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا
فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو فى غاية الحذاقة والاستشهاد
للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى
معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى
اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان
وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا

بها هي اى معناه متوهمة وهمية محضة لا يشوبها شئ من التحقق العقلي او الحسي
كلفظ الاظفار فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية
بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته اى تصوير المنية بصورة
السبع واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون
قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل صورة
الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق
اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة
فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة
بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال فى الكلام
واما قول ابى تمام شعر لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ماء بكائى فزعم السكاكى انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء
فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز
ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية
ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه
فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة فى
شئ وعلى هذين التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان يشبهه بظرف
شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا او فيه اسے

في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال
ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه
وهي التي لها ان تفعل التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف في تفسير
التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال يدا وجعل الهذلي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون
اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية ومستعملا اللفظ في غير
ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد
حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ
اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم لان الاستعارة في
شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي
لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور به

بغير التخييلية تصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت
من معنى الاستعارة المقتضية للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من
اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها و
هو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون
حقيقة لغوية او في غير معناه لعله الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على
التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اتفاقهم على
خلافه وبعض ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي
هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة
فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار
فليعتبر ههنا ايضا معنى هي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما
الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية
مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي

الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار وكالاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير
لفظه بالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض
لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا
هي الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير
عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة
للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في
احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الاية يجوز ان يكون
الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وهو
ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هذا هو المعنى مع لوازمه فاذا قلنا
رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به
هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية

فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان
المراد بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى
هى من خواص السبع اليها كذلك اى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية
واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك
عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل
الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها
اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها تارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف
الاخر فجعلها قسما من المجاز اللغوى لتفسيره بالكلمة المستعملة فى
غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة
انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية
معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له
فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كناية ما يحصل به التفصى
عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة يقتضى

ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع بحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين جنس المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر

[illegible]

بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نمنع ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوعة له بالتأويل المذكور وتبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع لسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية واستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما نعهده وفيه تأمل ولكن الاستعارة بالكناية هي لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد له ادعاء فالمنية المستعار له والحيوان المفترس مستعار له على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر

[illegible]

فصل المجاز العقلي بانبت الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فحينئذ يجيء
الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء الا ان المراد بالاستعارة
معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء وبين ظاهر
كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وتحقيق يندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي
قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في
المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة
الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة
النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم
لهذميات جعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في ساير الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للاستعارة ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها المعنى الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى تخييلية مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا انه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة فى الفعل لا تكون الا تبعية ومما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة فى التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى

ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا
عن اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم
يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال
بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها
عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه
المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم الحال
فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى
عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي
والعجب ممن يقيم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة
فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في
اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي يوجد بدون التخييلية كما

صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية و نطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رايحته لفظا اي و بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رايحة التشبيه من جهة اللفظ و لهذا قلنا ان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامه رايحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني

ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله ظلمناك في تشبيه صدغيه
بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما عكى ومن زعم ان من شرائط حسن
كل منهما ان يكون مطلقة غير حقيقة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد
الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة
الحسن بالتشبيه الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان
لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون المشبه اي ما به المشابهة بين
الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف واصطلاح خاص لئلا تصير كل
منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني تصير الغازا اذا روعي
شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كمال لم يشم رائحة التشبيه فلا
يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا
واريد انسان ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس من قوله عليه الصلوة والسلام الناس كابل مائة
لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست
فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرء المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل
والكاف مفعول ثان لتجدون ليست مع ما في حيزها في محل
النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة
او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني اذ
كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل

بيتا التي فيه التشبيه وليست كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به
اى بما ذكر من انه اذا خفى التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة و
يتعين التشبيه انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشئ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول
كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في
ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى
عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى
كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ماء الملام ولقائل ان يقول انما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة
مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايض
كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا الظاهر في الحذف كالنصب

فى القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف ولما فى
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر
فى ليس كمثله مجاز والمقصر فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه
قد حاول التنبيه على المعنى الثانى اقتداء بالسلف واحترازا عن الضبع السام
عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق
المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعراب من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة
لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثانى مثل قوله تعالى ليس
كمثله شئ اى جاء امر ربك لاستحالة المجئ على الرب تعالى واسئل اهل القرية للقطع
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت ديارها اهلها فاراد ان
يقول لصاحبه واعظا ومذكرا اولنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن
اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى
الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس كمثله شئ فالحكم الاصلى لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود هنا نفى
ان يكون شئ مثله تعالى لا نفى ان يكون شئ مثل مثله والاحسن ان
لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما

انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كانت الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله فرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه تغير الاعراب في المعنى الى ما يقاربه اما كنقصان الاهل في واسأل القرية وهو الاهل فيها ولا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل وذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى التقدير المضاف كالو قيل يكون مشتركة بين المجاز والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة

٦٥٠

لعدم زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا فيهما
رحمة وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط الرجل بزيادة اللام لتعريف
وما تغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له
ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه
سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك فانهم جعلوها من قسم المجاز ولم يدخلوها في حد
المجاز قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم نذكر الحد شاملا له لكن العهدة في
ذلك على السلف وفيه نظر لانه لو اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في
ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي
المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز
مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد به غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني و
الاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا الذي حل
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يتفرد به والله اعلم الكناية
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في
الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني
نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها

٦٥١

ابو القاسم

الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو ظاهر ومن ههنا جيء وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد وان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للفظ بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وكذا قولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل فمن صرح في المفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قوله ايضا انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير فوجه التوفيق بين كلامي المصنف فوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ

وهو لازم المعنى الموضوع له وثـ بلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه و
فرق اى فرق السكاكى وغيره بينه اى بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى
فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول
القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى
هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا
دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام
القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان
يكون المجاز ايضا كذلك وح اى اذا كان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق
الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة
الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع
لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به

بما هو متبوع وسرادف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون
من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي
اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول لطلتا نيث باعتبار كونه
عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
منها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهي ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف فكقوله شعر الضاربين بكل ابيض مخذم * والطاعنين
مجامع الاضغان * المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهي ان يؤخذ صفة وتضم
الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار و
يسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة
في القسم الثاني عما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة عما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي
القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب
ان القرب هيهنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص

والبعد بخلاف ذلك كناية طرق اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله و الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندا الى الظاهر في الاضافة فتقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا وحالا او نعتا و في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يتعين فيه الاضافة وكذا يتعين هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض

من للضبط لا سعي من العجز ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت القطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو بحسب ظاهر اللفظ وهو امتناع حمل الصفة على محمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاءها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود به بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب وقريبة بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصريح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها الى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة تنبيه الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة

من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او
نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه ههنا كقوله اي قول
ابن زياد الاعجم شعر ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق
الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها
او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل القول او منصوب
معطوف على مفعول ان تقول اي او ان تقول نحو قولنا انه مختص بها
من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها او الاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح
ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافة او اسناده
الى الموصوف وضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى الضمير في قولنا طويل النجاد ومسند الى الضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره
كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح
باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها
على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اي على ابن الحشرج واما اضافه الى هذا الوجه ذوي قباب في الدنيا
كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت
الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه في الكناية

كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى

فان قلت فههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا يكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يوذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن الموذى وهو غير مذكور فى الكلام كما تقول فى عرض من يشرب الخمر ليعتقد حلها

ولانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر قصدا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه مذكور عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف مح واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحية من اى وجه جئته من يقال نظرت اليه عن عرض اى من جانب وناحية قال السكاكي الكناية يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل له على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال

على معنى لا من جهة الوضع حقيقة والمجاز اى بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما
فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير
العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد
وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء فى
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب
منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب
والمناسب لغيرهما ان قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله شعر أوما
رأيت المجد ألقى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال
السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب دونه لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب
وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره
معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى فى الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد
يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض
قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

٦٦١

من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا او لا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في ثبات اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز على ما قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان

كل واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيد الاثبات للمعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة
فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى
ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى
لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم
يفده الثانى واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى
وجه التشبيه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت
اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان
الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس
المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب فى شئ من الصور
فهذا يتحقق فى قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة
ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من الهم بل
معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه المبادى لا يجب ان يحصل له فى الواقع زيادة
فى المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فلا يجب ان يحصل لزيد فى
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى

اونفيه صم انا قاطعون بان المفهوم من الخبران هذا الحكم ثابت
او منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ماذكرنا
انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد فى الشجاعة ان المساواة فى الاول تعلم من طريق المعنى وفى
الثانى من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه
بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا
وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط فى استنباط
المعانى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله تع اعلم هذا
آخر الكلام فى علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤل لاتمام
القسم الثالث بالنبى وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
فى صدر الكتاب فى قوله وبتبعها وجوه آخر يورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح
الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما يعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد المعنوى وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل

ويكون قوله بعد غاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا
فى البلاغة مما يبين فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل
فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلوص عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام ضربان
معنوى اى راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة والا فقد كان
بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظى راجع الى اللفظ كذلك وبدا
بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع
وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعة
وعشرون فمنه المطابقة ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين متضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة
يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا
من ذلك على ما يجئ من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد
من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى
ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان اللام معنى
الانتفاع وفى على معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصية غيرها وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب اعتمال والشر تشتهيه

النفس وتجذب اليه فكانت احد في تحصيله واعملا ومن نوع من عطف
على قوله من نوع والقسمة تقتضي ههنا ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم معرف
واسم معروف وفعل ثم حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر
الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت
والاخر منفيا واحدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وتسرها وان يذكر في
معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد لما كان هذا خلاف في تفسير الطباق لما بين اللونين من
التقابل صرح انه باد من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه
فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابي تمام من مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد شعر تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا
البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا يشتبه الا على من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريري شعر فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر

واسود يرى الابيض وابيض قودى الاسود حتى رثى لى العدى والازرق
فياحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو
الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا
فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين
يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على
الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها ٢
مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة و نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان
لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله
تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق
والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل يعنى نفسه
ضحك المشيب برأسه فبكى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل
بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذى
يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء و يسمى الثانى ايهام التضاد لان
المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر و
الحمل على الحقيقة و دخل فيه اى فى الطباق بتفسيره الذى سبق ما يختص
باسم المقابلة التى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات
المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم
بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى

المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة
ثم تختص المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة شعر ما احسن
الدين والدنيا اذا اجتمعا * واقبح الكفر والافلاس بالرجل * اتى بالحسن
والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل
في الجميع ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فنبه عليه بقوله والمراد باستغنى انه
زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا شرط ههنا امر فيما بين المتوافقين او المتوافقات

امر شرطته اى فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك
الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده وهو التعسير المعبر عنه بقوله
فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات
وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة
لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس
ضده ومنه اى ومن المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق
والائتلاف والتلفيق ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر
بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قول البحترى
فى صفة الابل شعر كالقسى المعطفات من الابل
العود وتصغيرها بل الاسهم مبرية اى منحوتة بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسماعيلى الوعد
شعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق وقد يكون اكثر كقول
ابن رشيق شعر اصح واقوى ما سمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ
قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف
الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور
والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا و
البحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل

الرواية لاصاغر عن اكابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها
المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا قال كف الممدوح على
ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه
الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب
قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به
وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه عزا اذا غلبه ثم وجب ان يوصف
بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير
ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له
فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في

ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط ع وحرف كنون تحت راء ولم
يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المعزولة و هي مجرورة معطوفة
على الرهط فى البيت السابق تحل عن الرهط الا ما في عادته
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة فى الدقة والانحناء
وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت
رئته وكذلك دال اسم فاعل من دالّ الركائب اذا رفق بسوقها او راد
بالنقط ما تقاطر على الراسم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى عن
هذه الحبيبة عن ان يركب منها نوق مثلها فى الضمور والانحناء كالنون
يركبها الاعرابى الرائد الا طلل فيضرب ريتها لا خراجه بها من
شدة الهزال يريد ان يتراكب هذه الحبيبة سماة ذوات اسمية ففى ذكر
الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة
ومما يسمى بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون
وفيه خطوط بيض على الطوال وهو ان يوتى فى الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف
سحابا بالشعر تسربل وشيا من خرور تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك
بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخرز جمع
خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ويل الجن
اجمل وامر مر وضر وانفع ولن وا خشن ورش وابر وانتدب للمعالى
٤٠ اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف ونافعا للموافق

فيا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورشا اى اصلح حال من يختل حاله و
ابر من برى القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجب المعالى
واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل
فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل
فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اى من المعنوى الارصاد
وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى
يرصد ليثب على الصيد والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوى
فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط
مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه • فقرة ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى
الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه اواخر
البيت او الفقرة ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون فى الارصاد ما لا
يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى وما كان الناس الا امة
واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون ربما توهم ان العجز ههنا فيما
فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله شعر احلت دمى من
غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم اللقاء كلامى • فليس الذى حللته بمحلل
وليس الذى حرمته بحرام • فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام

لربما يتوهم ان الجز بجزم فالاولى صلة فى الفقرة نحو قوله تعالى وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفى البيت نحو قوله اى قول
عمرو بن معديكرب شعر اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اى ومن المعنوى المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه
فى صحبته اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اى
وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله ع قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه
شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم
لا من اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين
الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ
الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى
نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثانى وهو ما يكون
وقوعه فى صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اى قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى تطهير الله تعالى لان الايمان
يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله تعالى لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون
قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا
بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر
عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر

التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس في ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم لولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة
لا مثل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
امروا بان يقولوا صبغنا الله تعالى بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها
النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول
لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن
اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر في المقال ومنه اى ومن المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج اى توقع
المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل
بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اى يجعل معنيان
واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل واحد منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اى قول البحتري شعر اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها
فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اى استمعت الى النمام
الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر اذ زاوج
بين نهى الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان
يرتب عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا شعر اذا احتربت يوما ففاضت

دماءها، تذكرت القربى ففاضت دموعها. زاوج بين الاجتراء في تذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما. ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه. ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم العكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما هذه عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه، وليس الى داعي الندى بسريع، ولا عكس فيه. ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ووقع بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات. ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت لانه قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين. ومنها اي من الوجوه ان يقع

بين لفظين فى طرفى جملتين نحو لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حديث قدم هن على هم ثم عكس فأخر هن من هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنها ان يقع بين طرفى الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ومثلها رداء شبابى والجنون فنون تخليت تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون ومنه

اى ومن المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير شعر قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اى

ومن المعنوى والتورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان

مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار

ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم

المعنى القريب يعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ نعين

كقول القاضي ابي الفضل عياض بيعنا ابراد اشعر او الغزالة من طول المكث

خرفت بها تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها

وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في

اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن

ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء حيث ذكر الخرافة

وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من المعنيين مرشحا للاخرى كبيت

السقط شعر اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب

الخال اي اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة

فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش

استوى انه تخييل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك

مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي

صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم

بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط وتفسيره

بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان

مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته

وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز

بل ذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته

حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي

بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة فذكر الشيخ في دلائل الاعجاز

انهم فان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم

على الجملة وقصد الى نفي الجارحة لسرعة خوفا على السامع من خطرات يقع على الجهال
واهل التشبيه والافكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف فجعل
الاثنين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين
ومنه اى ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اى احد المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه اى ضميري ذلك اللفظ احدهما اى احدى
المعنيين ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله شعر
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اى قول البحتري شعر
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب في شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحي نار الغضا
يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اى ومن المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد
هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى
يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان
يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على
ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله

على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس شعر كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقاء من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهم اذ المتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان والثاني تجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فانما يلتبس اللف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم يتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس للثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما يدخل الجنة هو واصحابه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ههنا نوع من اللف والنشر

٦٧٢

لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص لمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يذكر شيئا من العلل راجعا اليه وجعل لتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره فى تفاصيل المعللات مما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشىء من العلل المذكورة

بل هو توطية وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة لعلة تعليم كيفية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف الجر
كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام
لعدا امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص جميع
ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل اجمالا واحدة
من هذه الثلثة ويمكن ان يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة تم الشهر كله في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة
العدة في قوله تعالى ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
قبل وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع
وهو ان تجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله
تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر
نحو قول ابي العتاهية شعر علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ
والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة
اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة وهي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في
المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط شعر ما نوال الغمام وقت ربيع

٦٨٠

كَنَالِ الامير يوم سخا . فنوال الامير بذرة عين . وهي عشرة الاعبد دهم

ونوال الغمام قطرة ماء منه اى ومن المعنوى التقسيم وهو ذكر

متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه

اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف

والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى

اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع

اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس شعر ولا يقيم

على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم

احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء

مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة

مسند الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى وهو

المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل

مربوط برمته هى قطعة الحبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق

ويشق راسه فلا يرثى له اى لا يرق ولا يرحمه احد ذكر العير والوتد ثم اضاف

الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا

وذا متساويان فى الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون

اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل

اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب

فيه اقل فانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فلو

جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين

غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر

فليتأمل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى
معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط شعر وجهك
كالنار فى ضوئها ۔ وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب
من جهة الحر والاحتراق ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى
الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب شعر حتى اقام اى الممدوح وهو سيف
الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال على ارباض جمع
ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهى بلدة من بلاد الروم تشقى به
الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق
اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد
شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم
فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من
نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولكن
فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله شعر الدهر معتذر والسيف منتظر ۔ وارضهم
لك مصطاف ومرتبع ۔ وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى
كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما رأينا

من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص
وقوله الدهر معتذرة بعد قوله المسيء ما كثحل بابيات كثيرة وامثا في
كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رض شعر قوم اذا
حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم
وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق
خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز
منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنها اي ومن
المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما
مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي
يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي
باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله ويوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر
الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد
وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام

شقي وما لاخر كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير
مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في
قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن
الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا
ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق وبان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد ذا الانفس اهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد بطل التقسيم
على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل

من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب **شعر**
سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال
لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اى حاربوا
الاعداء خفاف اى مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا
ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظ والثانى استيفاء
اقسام الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له
ولد او لا يكون فان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى
يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان فى التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفريقين الذين لا يخفى
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم بتقديم
الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى آخر ومنه اى ومن المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة
مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى
الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع
منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه

قريبك الذي بمنزلة امره اى قد بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه
اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق آخر مثله
فيها اى في الصداقة وضعها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع
منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف يعني قولهم من زيد اسدا لقيت
من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا اى لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتامل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
شعر وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
من شديد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اى مستغيث في
الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل الفتيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اى تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اى في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفي

فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى اى تجمع الغنايم الجملة صفة غزوة
ويروى تحوى الغنايم والظرف منصوب بلارحلن ويموت منصوب بان مضمرة
كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم
فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم
الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات
بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة
كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنص فى قوله شعر اقول لها
اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون
بطريق الكناية نحو قوله شعر يا خير من يركب المطى ولا يشرب
كاسا بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من
الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه
اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم
ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على
بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من التجريد فى شئ وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه ان كان
الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون داخلا فى قوله

ومنها مخاطبة الانسان نفسه وتبيان التجريد انه ينتزع منها من نفسه
شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب شعر
لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال . اراد بالحال الغنى
فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
شعر ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن
المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان شعر وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس
ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصود عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى . واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني
الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ويفيض او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان
المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة
مطلقا والى تقسيمها لتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي
بل قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك
الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى الصدد لامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس

٦٨٩

يصف قريباً له بانه لايعرف وان اكثر العدو وعادى عداء اى فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش و بالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله شعر ونكرم جارنا ما دام فينا ✝ ونتبعه الكرامة حيث مالا ✝ اذ تحول جاره لا نميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس شعر واخفت اهل الشرك حتى انه ✝ الضمير للشان لتخافك النطف التى لم تخلق ✝ ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد فى قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط شعر تجاوز كبا وافراسلوا بسلا ✝ وزاد يكاد ان يسيل الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب شعر عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير

عليه اى على ذلك العثير لا مكنا اى لا ممكن العتق او هى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمعا اى ادخالها يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فى قوله
اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل شعر يخيل لى ان سمر الشهب
فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل
وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله شعر اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اى ومن المعنوى المذهب الكلامى
وهو ان يراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا
الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ
حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد
بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات
اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض بوجه ما
وتعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد

انما هو من المشهورات المسلمات فقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك شعر حلفت ولم اترك لنفسك ريبة يعنى ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى اغش من غش اذ خان واكذب واللام فى لئن كنت توطية القسم وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب اراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلوننى حكما فى اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا اى لا تلومهم ولا تعاتبهم على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك ومما ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان

٦٩١

وقوله تعالى حكاية بهذا افل قال لا احب الآفلين اى الغير افل ورب ابيس يا فل فالقمر ليس بربي ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اى بان تنظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ان اهل المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم تحك اى لم تشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب شعر ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم ليصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه

وعجبه ان يصدق رجاء الراجين بعثه على قتل اعاديه لما علم انه لما
غدا للحرب غدت الذياب ترجيان يتسع عليها الرزق من قتلاه و هذا
مبالغة فى وصفه بالجود و يتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذياب ان تنال من
لحوم اعدائه و يتضمن ايضا مدحا بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة
للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط و
يتضمن ايضا قصور اعدائه عنه و فرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى
قتلهم و استيصالهم والثانية اى لصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد شعر يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى
من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة
عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى
حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين
الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير
ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف رحمه الله وقد
وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه شعر لو لم تكن نية الجوزاء
خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص

وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع
الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من قبيل الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد انتفيا الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان
يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء هيئة الانتطاق
علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف في نفسه كما في الضرب
الاول لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخير لان العلم بثبوته بل
الغرض اثباته فاذا جعلت نية الجوزاء خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب

الاول فاذا جعل الاول لا لانتفاء دليلًا على كون النية حذ منه الممدوح

كان من الضرب الرابع فيصلح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قولهم ان يكون

لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق انه اى حسن

التعليل مبنى على الشك وكونه مبنيًا على التشبيه لم يجعل حسن التعليل لان تأكيد ادعاء وجود الشك

ينافيه كقوله اى قول ابى تمام شعر كان السحاب الغر غيبن الاغر المراد سحاب الكثيرة

الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اى ما

تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله

شعر ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى

ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم والهامع السائل

فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت

تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول جرير وهيب طلا ان طال

عليها الامد، دراسا فلا علم ولا نضد، لبسا البلى فكانما وجد بالعد الاحبة

مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بالحبيب نفسه

ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة بمطلع

القصيدة وهو قوله شعر الان صحا عن غرائبه ولائمه دعسة شاقتنى

الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله شعر كان

السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها الديار البلاقع فكان نفس ابى تمام هو الحبيب

الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنها اى ومن المعنوى التفريع وهو

ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر على

وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب

كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت شعر احلامكم لسقام

الجهل شافية كما دماؤكم يشفى من الكلب . الكلب بفتح اللام داء شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب هو الذي يكلب باكل لحوم الناس
فيأخذه من ذلك شبه جنون ولا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم
ملك يعني يتمار ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي
شعر بناة مكارم واساة كلم . دماؤكم من الكلب الشفاء . فقد فرع على صفقوم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي ومن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد
سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه
وليسم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني شعر
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم . بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد
استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون
الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى

بل الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم
في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت
نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيوب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن
الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه و
اذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى توهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة
وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج
شيأ من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من
العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة
صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى
له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى
غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكونه

المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل
مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يفد متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على
حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يفد الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج
شئ مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى
الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب
الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو
وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما يحتمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم

كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان
قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين
ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا
امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل
ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح
نحو قوله وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا ما هو
اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه
وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون
منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي في قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه
البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناءان
مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى
لكن ومنه اي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء

To: www.al-mostafa.com

الی حسن الیه ویأتیها ان یثبت للشئ صفة ذم وتعقیب باداة استثناء یلیها
صفة ذم اخری له کقولک فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
یفید التاکید من وجهین والثانی من وجه واحد وتحقیقهما علی
قیاس ما مر ویاتی منه الضرب الآخر اعنی الاستثناء المفرغ نحو
لا یحسن منه الا جهله ولا استدراک فیه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لکنه فاسق ومنه ای ومن المعنوی الاستتباع وهو المدح بشئ علی وجه
یستتبع المدح بشئ آخر کقوله ای قول ابی الطیب شعر نهبت من الاعمار
ما لو حویته ای جمعته لهنئت الدنیا بانک خالد مدحه بالنهایة فی الشجاعة
اذ کثرة قتلاه بحیث لو ورث اعمارهم لخلد فی الدنیا علی وجه استتبع
مدحه بکونه سببا لصلاح الدنیا ونظامها حیث جعل الدنیا مهنأة
بخلوده ولا معنی لتهنئة احد بشئ لا فائدة له فیه قال علی بن عیسی الربعی
وفیه ای فی البیت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال وهذا مما ینبئ عن علو الهمة والثانی انه لم یکن
ظالما فی قتلهم ای قتل مقتولیه لانه لم یقصد بذلک الا صلاح
الدنیا ونظامها وذلک لان تهنئة الدنیا انما هی تهنئة لاهلها فلو کان
ظالما فی قتل من قتل لما کان لاهل الدنیا سرور بخلوده ومنه ای
ومن المعنوی الادماج یقال ادمج الشئ فی الثوب اذا لفه فیه وهو ان
یضمن کلام سیق لمعنی مدحا کان او غیره معنی آخر منصوب
مفعول ثان لیضمن وقد اسند الی المفعول الاول فهذا المعنی
الثانی یجب ان لا یکون مصرحا به ولا یکون فی
الکلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال فی قول الشاعر

ابيات لك في دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له
نعماك فهم اهمها ودع امرنا ان المهم المقدم فانه ادمج شكوى الزمان في التهنية
فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة
لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب شعر اقلب فيه اي في ذلك الليل
اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي الاجفان في ذلك الليل كاني
اعد على الدهر ذنوبه وقوله يعني آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون
واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة شعر ولا بد لي
من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل
الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح
لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث
اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح
لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما
مر بالوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان
وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد بالاخرة
ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو
قبا ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون
مدحا وعكسه فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من
التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين

ويفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين
وفي المتشابهات احدى المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي
واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي
الهزل الذي يراد به الجد كقوله شعر اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل
عد عن ذا كيف اكلك للضب ، ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب
تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية
ابا شجر الخابور وهو موضع من نواحي ديار بكر مالك مورقا اي مورق الشجر
ذا ورق كانك لم تجزع على ابن ظريف فهي تعلم ان الشجر لم تجزع على
ابن ظريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا
يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك
في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري شعر
المع برق سرى ام ضوء مصباح ، ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وبين ضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير شعر وما
ادري وسوف اخال ادري ، اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان
القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي
قول الحسين بن عبد الله الغريني شعر بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من
الارض قلن لنا ، ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا
والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله شعر لم تر بسلمى سلام

خليليكما هل الإثنين اللاتي تضيئين رواجم * وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء * بثلث الاثافي والديار البلاقع * وكالتعبير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كانه لم يكن لهم يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فيثبتها الغير لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لا نتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي حمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله شعر قلت ثقلت اذ اتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي * فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى

وقد حملها على تشغيل ما يتقدم بالأيادي والمنن والنعم وبعده وتلت طولت قال
كلهل تطولت وأبرمت قال الحبل وحادى أي طولت الإقامة والإتيان
وأبرمت أي أمللت وأبرم أيضا أحكم والتطول التفضل والإنعام فقوله
أبرمت أيضا من هذا القبيل وأما قول الشاعر شعر وإخوان حسبتهم
دروعا فكانوها ولكن للأعادي * وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها
ولكن في فؤادي * وقالوا قد صفت منا قلوب * فقد صدقوا ولكن عن
ودادي * فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب
منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في
كلمه يحمل على خلاف ذلك المعنى ومنه أي ومن المعنوي الاطراد
وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لأن تلك
الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة
انسجامه كقوله شعر إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
بن الحارث بن شهاب * يقال ثل الله عروشهم أي هدم ملكهم
يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد ثل عرشهم
أي إن يفتخروا بقتلك وصاروا فرحين به فقد أثرت في عزهم
وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث
ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم فهذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ

٤٠٥

اى فى التلفظ فيخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف
نحو علم وضرب او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه فى اللفظ
كثيرة يجى تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اى اللفظان
فى انواع الحروف وكل من الالف والياء والواو نوع اخر من انواع الحروف
وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفى اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق
وفى هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة
هى كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل على
هيئة واحدة مع اختلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول وفى ترتيبها اى تقديم
بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فى
هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا
اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين سمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما متفقان فى الافراد
والجمعية بان يكونا مفردين نحو قوله تعالى ويوم تقوم الساعة اى القيمة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع اجل والمراد به
منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريرى ذو تخام وختيا العهد خدمة لا ادغام له
فى مذهب العرب واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد طويل النجاد والاول مفرد والثانى
جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض لا يحسن الذمام الاول الحرمة والثانى جمع ذمة وهى البئر القليلة الماء وان
كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف يسمى مستوفى كقوله اى
قول ابى تمام شعر ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه كان احد لفظيه

اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد فى الخط خص هذا النوع من الجناس التركيب باسم التشابه لاتفاق
لفظية فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى شعر اذا ملك لم يكن ذا هبة
اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اى غير باقية وكقول ابى العلا مطايا
مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بمقلع فنيطا فعل ماض
وياحرف النداء ومطايا منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان الذان احدهما مفرد
والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح شعر كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذى ضر مدير الكاس لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى
قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريرى شعر ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى
الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما
غير متفقين فى الخط فيسمى مفروقا قلت لا نسلم فى المفروق ان
لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان
المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو
اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب
تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها
وهياتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فهو ذلك فهو اربعة اقسام لانه

الاتفاق في ذلك لعلما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في
اعدادها او في هيأتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا وعلى مقدر اي هذا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم وبالفتح واما لفظا الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط
او مفرّط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان فهذا يقتضي
ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا فكأنه في
الصورة حرف واحد يزيد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف
مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء
من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير
الاول ونحوه قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة
والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح

ومن الثاني مكسورة والراء من الاول مفتوحة ومن الثاني ساكنة
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في
اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث
اذا حذفت الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان
الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول
او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ
المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول
ابي تمام ع يمدون من ايد عواص عواصم + تمامه
تصول باسياف قواض قواضب + من في من ايد صفة محذوف
اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض
مثلها في قوله هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول
يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من
حفظه وحماه وقواض جمع قاضية اسم فاعل من قضى عليه حكم وقواضب
من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء
حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل
قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف الاخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي عاصي
الكلمة التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسه
ووصل الى سمعه انصرف عنه ذلك التوهم وحصل للفائدة بعد اليأس منها واما باكثر

عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة
فى الآخر كقولها اى الخنساء وشعرا ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح
اى القلب بين الجوانح و ربما يسمى هذا الذى يكون باكثر من حرف مذيلا وان
اختلفا فى انواعها اى ان اختلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط
ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان من
التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ... ثم الحرفان اللذان وقع
فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس مضارعا وهو
ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كنّى ليل دامس
وطريق طامس او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى
الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى
وان لم يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها فى الكسر من اعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر
المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم
تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او فى
الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا فى ترتيبها
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان تتفقا فى
النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين من الحروف
ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ...

لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض وايضا
اشار بحسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف
شعر حسامك فيه للاحباب فتح + ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى
قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا
وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الاخر
فى اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى احد
المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب
شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم
عواصم وقواصم قواضب وكقوله [illegible]
وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى الذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا ونحو
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى
بهذا وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها
كقولهم فى مسجد متى يفتح وفى المستنصرية جنة المسى تفرجة وقيل
لفاضل استجمع ثقة ايش تصحيفه فقال انت تصحيف ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف

الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فأقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك ولا شك ان اثاقلتم مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنها اي ومن اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل فالاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين

وهو في النثر ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او
حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر
وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في عمله محالة وهذا
وهو مشهور ومشتهر ورأى المتأخرون ان الافراد معنى حيث يرد العجز
على الصدر اذا او صدره الحشو المصراع الثاني اما ... المصراع
الاول فالاقسام عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير ان
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب الاربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق
الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبدون الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما
يكون اللفظان المكرران فما يكون احد اللفظين في آخر البيت
واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله شعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة ابن عبد الله القشيري
شعر تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة والنجد موضع مرتفع ... على انه اسم ما ورد
زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله شعر اقول لصاحبي والعيس تهوي

بنا بين المنيفة والضمار يعني الجاري دهيق وابانه صمتا والرواحل
بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشم عرار نجد
فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام شعر ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا
يقال اغرم بالشيء اي اولع به فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب اي السيوف
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله شعر
وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار
التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها اي الالمام النزول
القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مفيدة و
قليلها فاعل نافع او هو المبتداء ونافع خبره مقدم عليه والجملة في محل خبر
ان والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على
الدار التي لو وجدتها ما هولتما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها
وكثرة النعم متواطنات لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها نافع
ويشفي غليل وجدي وهذا اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني شعر دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هي الخفة وخفة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي شعر واذا البلابل جمع بلبل

وهو الطاير المعروف فصحت بلغاتها اى نغا بلابلها جمع بلبال وهو الحزن

باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهى ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب

والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى

فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المص وما يكون الملحق الآخر

الآخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى شعر فمشغوف

بآيات المثانى اى القرآن قال الجوهرى المثانى من القرآن ما كان اقل

من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل صلوة ويسمى

جميع القرآن مثانى لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثانى

اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى

مفعل من الثنى وما يكون الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى كقوله

اى قول القاضى الارجانى شعر املتهم ثم تأملتهم ۞ فلاح لى اى ظهر لى ان

ليس فيهم فلاح ۞ اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين

فما يكون احدهما فى اخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله

اى قول البحترى شعر ضرائب ابدعتها فى السماح ۞ فلسنا نرى لك فيها ضريبا

والضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع

الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل

واحد فى الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر فى حشو المصراع الاول مثل

قوله اى قول امرئ القيس شعر اذا المرء لم يخزن عليه لسانه ۞ فليس على

شئ سواه بخزان ۞ اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما

يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان

مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء شعر لو اختصرتم من

٢١٥

الاحسان زرتكم * والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر اى البرودة

يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال لما وقع احد

الملحقين فى اخر البيت والاخر فى حشو المصراع الاول لانه من القسم

الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومما يكون الملحق

الاخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله شعر فدع الوعيد فما وعيدك

ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير اى ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق

ومما يكون الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام

من مرثية محمد بن حميد حين استشهد شعر ثوى فى الثرى من كان يحيى به

الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر * وقد كانت البيض القواضب اى

السيوف القواطع فى الوغى بواتر * فهى الآن من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر

والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التى

اهملها المص فمثال ما وقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

فى آخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول قوله شعر ولاح

يلحى على جرى العنان الى ملهى * فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض يلحى

والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول قوله شعر

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الى تخليص عانى * فالاول من عنى يعنى والثانى

من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى فى قول الاخر شعر

لعمرى لقد كان الثريا مكانه ثراء * فاضحى الآن مثواه فى الثرى * فالثراء

واوى من الثروة والثرى يائى ومنها اى من اللفظى السجع وهو قد يطلق

على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من

الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر وهو معنى
قول السكاكى هو اى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه بحث
لان القافية هى لفظ فى اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها
وغير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها فى
النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئ عليها فى اواخر الفقر وهى التى
يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى
المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكى سهو ان هذا المقصود
كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى
اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكما ان
التقفية هو توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى
السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى
القرينتين من الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل
ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين من الاخرى فى الوزن
والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابلها
شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما

في الثانية موافقا لما يقابل من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في
احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى
نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج
الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وان يكون
اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى
آخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه و
محاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محا الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه
فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى
قرينة اي بقرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير
السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

واما بنعمة ربك فحدث والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول طولا لا يخرجه
عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد
جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع لفظات وله
في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقرتان الاوليين
بحيث انهما في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا
ويجوز ان تجيء متساوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها
من لفظتين وجعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان
السمع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا
يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وابعد هو اوعز مسلكا لان المعنى اذا صيغ
بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظتين
ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه
ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية
فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرآن لان الغرض من السجع ان تزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صور الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد

ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا وارد بالغرض لعدم تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اى امرأني واحد ما قدم وما حدث اى حدث الفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام شعر تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو المال القليل واصله الماء القليل واورى به زندي اى صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله شعر ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اى للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اى يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين تسمية للكل باسم جزئه كقول الحريري شعر لما انتعدت عارب الاغتراب، وانآني المتربة عن الاتراب

سجعة وقوله مطوحت بيه الطوايح الزمن الى صنعاء اليمين سجعة اخرى
كقولنا اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عموريه شعر تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب فى الله ٭ اى راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتغب اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر الاول سجعه مبنية
على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتداء وخبره فى البيت
الثالث وهو قوله شعر لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد ٭ الا تقدمه
جيش من الرعب ٭ ومن السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول
من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى
سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس شعر افاطم مهلا بعض هذا
التدلل ٭ وان كنت قد ازمعت هجرى فاجملى ٭ الثانية ان يكون
الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا شعر
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر
كقول ابن الحجاج البغدادى شعر من شروط الصبوح فى المهرجان ٭
خفة الشرب مع خلو المكان ٭ الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى
ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب شعر مغانى الشعب طيبا
فى المغانى ٭ بمنزلة الربيع من الزمان ٭ الخامسة ان يكون التصريع بلفظة
واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما
متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد ابن الابرص شعر فكل ذى

غنيه ثوب وغايب لموت لا يئوب وهذا انزل درجة واما لمخالفة المعنى لكونه مجازا كقوله شعر فتى كان شربا للعفاة ومرتعا ، فاصبح للهندية البيض مرتعا . السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتى ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس شعر الا ايها الليل الطويل الا انجلى ، بصبح وما الاصباح منك بامثل ، لان الاول متعلق بالصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس شعر اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود ، فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان لفظا مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله شعر هو الشمس قدرا والملوك كواكب ، هو البحر جودا والكرام جداول ، والظ من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما

لما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل
النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والتقفية ولا يشترط في الموازنة تساويهما في
الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا كان اشتماله
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد القرينتين
من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا
النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع وما كان
في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص
بالشعر اورد لها مثالين مثالا من الشعر ومثالا من النثر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة
لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله وهي تساوي الفاصلتين فقال
نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي
نحو قوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه
النساء اوانس وبعد تلك ومها الوحش تراقب ما لحظ الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الاية والبيت مما يكون
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق
تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحتري شعر فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ۝ واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو قلبته

وابتداءت من حروفه الاخير الى الحرف الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ع ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضي الارجاني شعر مودته تدوم لكل هول ٭ وهل كل مودته تدوم ٭ واما في النثر فقد اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اى من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على القافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اى قول الحريري شعر يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غارا نها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلايل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثالث وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية

الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شراك الروى الى الآخر او مجموع قوله شراك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار منه وههنا اقوال مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري

شعر جُد وعِ على المستهتر الصب الجوى ٭ وتعطف بوصال لهو ترجى المثال

التفكر اقلب الشيء ثم اكشف عن حاله لا تطلي ٭ فان قيل اذا وجد البناء على الكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين فقلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى ومن اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروى وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا وسمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرداء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب وما في معناه اى قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروى من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروى في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم في السجع فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر وفي فقرتين او اكثر ولا يخفى كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم في السجع مثلا

٢٥

قوله تقاتبك من ذكرى حبيب ومنزل » بسقط اللوى بين الدخول فحومل
قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم
ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقولهما ليس بلازم فى السجع معناه
انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقر
بشئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعلها تان القافيتان او الفاصلتان
فى سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد
ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليتناول قوله قبل
حرف الروى او ما فى معناه يجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى
حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء
بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس
بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تطغ ولا تنهر
ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو لا تقهر ولا تبصر ولا تصغ كما ذكر
فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر
مجيبه قبل حرف الروى نحو قوله شعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتى » ايادى لم تمنن
وان هى جلت » اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت
الله تعالى نعمته واشكر وله وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكانه
اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادى بدل اشتمال من عمرو وفتى اى
هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت
النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا بل يصبر على
ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقة قوله لا خير فى اذا اشتعل الرأس بالشيب *

١

وان ابيه المراد ابيه صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني
كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت
وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من اهتمامه جعله كالداء الملازم له
حتى تلافاها باصلاحها فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبله في الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في
نحو مدت وملت وامنت وانشقت ونحو ذلك ثم كل من الاية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام
فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي شعر لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة
يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون
في غير الفاصلتين ايض كقول الحريري ما اشتار العسل من اختار الكسل
فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع
بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل
يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في
معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها
لان جميع ما في البيت قبل حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي
وكذا اما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار
انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان
لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بانه يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف

الروى ما لا يلزمه من مجئ حركة مخصوصة او حرف بعينه واكثر ولان قوله
قبل حرف الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة والا لكان
المناسب ان يقول فى البيت او الفقرة وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك
فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذى يسمى لزوم
ما لا يلزم قد يجئ فى كلمات الفقر والابيات غير الفواصل وغير القوافى
واصل الحسن فى ذلك كله يعنى فى الضرب اللفظى من المحسنات ان يكون
الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى لا ان يكون المعانى توابع للالفاظ
وذلك ان المعانى اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها
فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل
المعانى تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغى ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين
الذين لهم شغف بايراد شئ من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية
الى جميع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق
لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال المص هذا
ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت
اشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما
يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله فى فن البلاغة
ولعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل
ما يرجع الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرناه فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى شعر

فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل القطع وهو ضد الوصل كقول الوطواط شعر وادرك ان ذرت دار ود ودو وداو ورى او وورواو ورد او ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيكتب رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير شعر من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس شعر صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا على تغليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل

بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وانما ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي
خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما توهم بعضهم **الخاتمة في السرقات**
الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات الشعرية مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص و
الانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا
اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات ليشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم
وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة اى الدلالة على الغرض وهو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق القائلين في هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذ اى قوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه
الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اى وان لم

يشترك الناس في معرفته وان يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد
على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على
الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف
فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع الاتفاق على الابتذال او مع
التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة
ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان
ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده
من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه الثاني ان يوخذ المعنى وحده والضرب
الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط
صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متجنبا المعدلة لم توجب له عليك مثل ما توجبه
لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك
مبتذلا لك وبما اخاك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة

ويركب حد السيف اى يركب حد السيف يتحمل امورا تقطع كتقطيع السيف
وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من
ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد
السيف مزحل اى مبعد يعني لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر
فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيما ويلحقه
عارا واهتضاما حتى لم يجد عن ذلك مبعدا ومعدلا فقد
حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين
البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق
عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته
التي اولها شعر لعمرك ما ادري واني لأوجل على اينا تعدو
المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله
بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة
وانا احق بشعره وفي معناه اى في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها
او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة شعر دع
المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب
لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس شعر وقوفا بها

صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل، واورده طرفة فى داليته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل. وقال العباس بن عبد المطلب شعر وما الناس بالناس
الذين عهدتهم، ولا الدار بالدار التى كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره
الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى
المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان شعر بيض الوجوه كريمة
احسابهم، شم الانوف من الطراز الاول، سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى
نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو
ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان
الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك
او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول
كقول بشار شعر من راقب الناس لم يظفر بحاجته فى الاساس رقبته ورقبته
حاذرته وهو لان الخائف يرتقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمى بذلك لخسارة فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى
بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه مفعول به او تمييز
وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن
ابى معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر شعر خلقنا لهم فى كل عين
وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا، وقول ابن نباتة بعده شعر
خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم، عيونا لها وقع السيوف حواجب

ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم
حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون
الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم
مردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته
شعر هيهات لا ياتى الزمان بمثله ❊ ان الزمان بمثله لبخيل ❊ اى بعدان ياتى
الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانى او بدلالة ما قبله وهو قوله شعر
لا ينسى اباتم نسيت اذن يكون من حيث يتصر الفتى وينيل ❊ قال الشيخ عبد القاهر
فى المسائل المشكلة وقال الشيخ فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النوع
نفى المثل وان يقال انه لا يجوز ان يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان
به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان
بجود مثله ❊ وقول ابى الطيب شعر اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ❊ ولقد يكون به الزمان
بخيلا ❊ فالمصراع الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن
فورجة اذ لا يشترط فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين اصلا كما توهمه البعض والا لم
يكن ماخوذا منه على تاويل ابن جنى ايضا لان ابا تمام علق البخل بمثل المرثى وابا الطيب بنفس
الممدوح هذا ولكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون بلفظ
المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد ولقد كان فان قلت ههنا مضاف
محذوف فى الفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه
ابدا بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله لم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه ويبخل به كما ذكره الطاعن وعليه يا انا سلمنا
ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل وما عدمه فاما افناء ❊ فباق بعد فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه
وان يبخل فنقض الشاعر ذلك الحاصل من ايجاده و اعدامه كان بيد الزمان فيما لو ايجاده لكنه لا يسمح

باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه ثانيا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع

ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على

ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اى تعلم الزمان من سخائه

فسخائه اخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاد منه لبخل به على الدنيا

واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه

غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه

سعد فى الزمان بضمه اليه وهدايته له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع

ابي تمام لان معناه بخل الزمان بجلاده او باعياده او بامثاله الشاعر كما ان معنى مصراع

ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت

ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد

علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان

المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اى مثل الاول فابعد

اى فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام شعر لو حار مرتاد المنية لم يجد

الا الفراق على النفوس دليلا اى لو تردد الطلب واضافته للمرتاد الى المنية للبيان اى

المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها

لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب شعر لولا مفارقة الاحباب

ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال

من سبلا وقيل انها جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى

يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وتبدل

بالنفوس الارواح وكذا قول القائل الاعرابي شعر لم يكن الا

حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدار الذى اودعتم فى

سمى القتيبة من ملحمة • وقال جار الله في مرثية استاذه وقايلة ما هذه الدرر التي • تساقطها عيناك سمطين سمطين • فقلت هي الدر التي قد حشا بها • ابو مضر اذني تساقط من عيني • وقوله فهو بعيد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو منحى من قبيل الكلام لابي تمام شعر مقيم الظن عندك والاماني • وان قلقت ركابي في البلاد • ولا سافرت في الآفاق الا • ومن جدواك راحلتي وزادي • وقول ابي الطيب شعر واني عنك بعد غد لغاد • وقلبي عن فنائك غير غاد • محبك حيث ما اتجهت ركابي • وضيفك حيث كنت من البلاد • ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فالريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع سيره اذا كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب

وثانيها الى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى
واذا تالق اى لمع فى الندى اى فى المجلس العاص باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه و
قول ابى الطيب شعر كان السنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن
خرصانا جمع خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها
خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم
عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى
النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده
البحترى بلفظى تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة
للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا التشبيه الكلام بالسيف وهو
استعارة بالكناية وثالثها الى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل
الاول كقول الاعرابى ابى زياد شعر ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن
وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوم الابل الراعية و
لكن كان ارحبهم ذراعا اى الاساس فلان رحب الباع والذراع و
رحيبها اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى شعر وليس باوسعهم
فى الغنى الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى
جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع وكقول الآخر
فى مرثية ابن له شعر والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم
وقول ابى تمام ايضا شعر وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح
يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما
غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت

الثانى كقول جرير شعر فلا يمنعك من ارب اى حاجتك لحاهم ، بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار ، اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء القوم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبايل العرب له شعر ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب ، فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن فى كفه خضاب وتجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان تنقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى شعر سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم ، محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده ، فكانما هو مغمد لان الدم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون المعنى الثانى اشمل من المعنى الاول كقول جرير شعر اذا غضبت عليك بنوا تميم وجدت الناس كلهم غضابا ، لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابى نواس شعر ليس من الله بمستنكر ، ان يجمع العالم فى واحد ، فالاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ويروى انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غاظ عليه غيرة لحقت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات شعر قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاسد ، انت على ما بك من قدرة ،

فلست مثل الفضل بالواجد فليس من الله ابيت ما مر هارون باطلاقه

ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول

كقول ابى الشيص شعر اجد الملامة فى هواك لذيذة * حبا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول ابى الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى

هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث

هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت

بالواو كما هو راى البعض او على تقدير المبتدا على وانا احب واذا جعلتها للعطف

فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحد

ان الملامة من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب والمحبوب يكون مبغوضا

لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين

السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظ كما فى قول ابى تمام شعر ونغمة

معتف جدواه احلى * على اذنيه من نغم السماع * وقول ابى الطيب شعر

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل سيبه بسؤال * فاراد ابو تمام ان

الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود و

اراد ابو الطيب انه سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح يبلغ ذلك منه مبلغ

الجراحة من عادته ان يعطى بغير سؤال ومنه اى من غير الظ ان يؤخذ

بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقوله اى الافوه وترى الطير على آثارنا

اى عيان اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام

الصفة او مفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على آثارنا اى كائنة على

آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى

وقول ابى تمام وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل

التاسع من تخيل اذ ربما يقتضى عطش اقامت فى عقبان الطير مع الرايات فى الاعلام اعتمادا
على انها ستطعم من لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان رايات الممدوح التى هى
كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطير التى اهلى فى دماء القتلى لانه اذا خرج
للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم
يلم بشئ من معنى قول الافوه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام انما اخذ
بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا
يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة اعتيادا منها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم
بشئ مما افاده قول الافوه راى عين وقوله ثقة اى مما ذكر لا يقال ان قول ابى تمام ظللت
الخ يعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهى فى جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على قول الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى
اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا
مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول انه
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطير على آثارهم وما ذكرناه

اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف

من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه شعر مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا

الحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه. وكما حكى ان سليمان
بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب
عنق واحد منهم فاستعفى فاعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى نفسه وكانه قال
لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق شعر ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر
القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول شعر ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب
شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا فقد هجانى فقال بسيف ابى
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر
جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشد يقول بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى بابن
القين يعنى الفرزدق وقد اجابنى فقال شعر ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا شعر كذاك سيوف
الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم فهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فهذا لو نعلم اى التكلف
اخذ من الاول قيل قال … لو قد سبقا اليه فان قال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول فى
السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها

اخذ شيء منه لا على انه منه الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القران او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء
من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث
وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي عليه
الصلوة والسلام كذا في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر
او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول لا اخران كنت ازمعت
اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح
اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى بها
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض
الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله تعالى
نحاه عن الخير اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان
رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير
المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من
قوله صلعم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا
اي جعلته محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره
الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس
ضربان احدهما مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من

الامثلة الاربعة والثاني خلافه اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى
كقوله اى قول ابن الرومي شعر لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت
فى منعى ، لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع ، فقوله بواد غير ذى
زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى
زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات و
قد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن
لطيف هذا المذهب قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه
شعر تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ ، والبس من ثوب الملاحة ملبس ساه و
قد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اى قول
بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا
انا الى الله راجعونا وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان
يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال لكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
فى اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير
فكقوله اى عبد القاهر بن طاهر التميمي شعر اذا ضاق صدرى وخفت
العدى ، تمثلت بيتا بحالى يليق ، فبالله ابلغ ما ارتجى ، وبالله
ادفع ما لا اطيق ، وبدون التنبيه كقول بعضهم شعر كانت

يلهينه التنبيه سكوت وصوت وابيك لت سيرة محمل ، وقعدت
انتظر الغنائم كواكب ، وعرف للحل مبات دون المنزل ، البيت الثانى لمسلم
بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا
لاحاجة اليه قول ابن العميد سع كانه كان مطويا على الحشى ولم يكن فى قديم
الدهر انشدنى ، ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا ، من كان بالفهم فى المنزل
الخشن ، البيت الثالث لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
من شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه
ابو زيد للبيع شعر على انى سانشد يوم بيعى ، اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع
الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رض نسب الى العرج
وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ع ليوم
كريهة وسداد ثغر ، اللام فى اليوم للتوقيت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سدة بالخيل والرجال والثغر موضع
المخافة من فروج البلدان اى ضاعونى فى وقت الحرب فى زمان سد
الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تنديم وايا بدون التنبيه فكقول الآخر سع قد قلت
لما اطلعت وجناته ، حول الشقيق الغض روضة آس ، اعذاره الساري
العجول ترفقا ما فى وقوفك ساعة من باس ، المصراع الاخير لابى تمام
واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير
الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر شعر كانى
مع مسى بورس نكايده ، والعين والقلب منى فى قذى واذى ، والان
اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى ، ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا

الى بيت اى تمام وكلا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه (واحسنه)
اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع
المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله
اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى لماها اى سمرة
شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى من
الاذكار من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجرى على انه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة
لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر
اى للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان
يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدل
منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون
الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر
اراد بتضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه
بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح
وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى الطيب
بهذه التورية والتشبيه ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد
تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به
داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه ، قال البيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غالطوا وغضوا اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا اوصله بالرشيد واراد به اللئيم على طريق التهكم وربما سمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا ورفوا لان الشاعر قد اودع شعره شيئا من شعر الغير وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر غيره ، واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريقة الاقتباس هو ان تضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذى قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابى العتاهية

ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر اى ما باله يفخر

عقد قول على رضى الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وحينئذ يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر

انلني بالذى استقرضت خطا ، واشهد معشرا قد شاهدوه ، فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه ، يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ، وقول الامام الشافعى المشهور عنه عمدة الخير عندنا كلمات اربع

قال من خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن
بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات
وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا
يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه
مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن
الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء
الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق
توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه
حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل
الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من
التوهم على اصدقائه واما التلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل
الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى
قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان
يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل
سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة

من القوس بيتا يا ابا القسم نافع • والى قصة يعقوب عليه السلام

والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من عبرة لعق اولادها اشار الى المثل

اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى

ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي

فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى

قول جرير شعر انا البازي المطل على نمير • اتيح من السماء لها انصبابا

واشار شريك الى قول الطرماح شعر تميم بطرق اللوم اهدى

من القطا • ولو سلكت طرق المكارم ضلت • وروى

ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال

عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ بني محارب ما تركونا

ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها

كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت • فدل عليها

صوتها حية البحر فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا و

كانوا في طلبه اراد قول القايل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن

يزيد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص

والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق له

ان يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال

تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه

في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب

لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا

بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس

وان يكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
ويكون المعنى متناسبة لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى
السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم
وصحة المعنى بان يسلم من التناقض والامتناع والمخالفة للعرف
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل
الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب
المودات وملائنات الاستعطاف وامثال ذلك احدها
الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض
عنه ورفضه وان كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن
فى تذكار الاحبة والمنازل كما ابتدأ امرؤ القيس شعر
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ، بسقط اللوى بين الدخول فحومل
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول
وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم ولاجل هذا صح الفاء وقد خرجه بعضهم فى هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ
غريبة تباين الاول واحسن من هذا البيت النابغة شعر
كلينى لهم يا اميمة ناصب ، وليل اقاسيه بطئ الكواكب ، وكقوله
اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول اشجع السلمى شعر قصر عليه تحية

وسلام، خلعت عليه جمالها الايام، فی الاساس خلع علیه اذا نزع
ثوبه وطرحه علیه وفی ذکر الفراق والعتاب علی الممدوح قول ابی
الطیب شعر فراق ومن فارقت غیر مذمم وام ومن یممت خیر میمم
وفی الشکایة قوله ایضا شعر فؤاد ما تسلیه المدام، وعمر مثل ما
تهب اللئام، وفی الغزل قوله ایضا شعر اریقک ام ماء الغمامة
ام خمر بفی برود وهو فی کبدی جمر، وینبغی ان یجتنب فی المدیح
مما یتطیر به کقوله ای قول ابی مقاتل الضریر فی مطلع
قصیدة انشدها الداعی العلوی شعر موعد احبابک بالفرقة
غد فقال له الداعی موعد احبابک یا اعمی ولک المثل السوء وروی
ایضا انه دخل علی الداعی فی یوم المهرجان وانشده شعر لا تقل
بشری ولکن بشریان غرة الداعی ویوم المهرجان فتطیر به الداعی وقال
یا اعمی تبتدئ بهذا یوم المهرجان وقیل بطحه ای القاه علی
وجهه وضربه خمسین عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من
ثوابه واحسنه ای احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان یکون
فیه اشارة الی ما سیق الکلام لاجله لیکون الابتداء
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الی الابتداء ویسمی کون الابتداء
مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة
اذا فاق اصحابه فی العلم او غیره کقوله فی التهنئة
ای کقول ابی محمد الخازن یهنئ الصاحب
بولد لابنته شعر بشری فقد انجز الاقبال ما وعدا وکوکب
المجد فی افق العلی صعدا وقوله فی المرثیة ای وکقول ابی الفرج

الساوى في مرثية فخر الدولة شعر هي الدنيا تقول بملاء

فيها حذار حذار من بطشي * اى احذر احذر من بطشي واخذى الشديد

وفتكي اى قتلي بغتة وكقول ابي تمام يمدح المعتصم بالله في فتح عمورية

وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق

انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود

الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب * وكقول

ابي العلاء فمن عرضت له شكاة تعظيم نعمى ان يلم عظيم بالى

على والامام سليم وكقول ابي الطيب [illegible] تهنية بزوال المرض شعر المجد عوفي

اذا عوفيت والكرم * وزال عنك [illegible] زايك السقم ومنه ما اشار في

افتتاح الكتب الى الغرض فيه [illegible] جار الله في الكشاف الحمد لله الذي

انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما * افضل الله احمد على ان جعلني من علماء

العربية وثانيها اى ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق

فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدأ وافتتح قال الامام

الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون

في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر

الشباب من نسيب اى وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار و

الشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اى

بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب

وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال

مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي

ان يقول مما ابتدأ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو

ان يصف الشاعر حال امرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلانة
اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة الا ان يقال انه لما كان اكثر ما تفتتح به القصائد
والمديح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصد كيف يكون فاذا كان
حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب بينا خرون فقد لهجوا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة المتوسلين له اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر شعر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت
اذا سريت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب تؤنث السرى والهدى توهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر
كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية و
القود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان
منا ولنا السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا
فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى
اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله في اطلع

الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ريع للقوم وتنبيه ولكن مطلع
للجود واحسن التخلص وقع في بيت واحد قول ابي الطيب **شعر**
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق
وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب اي الانقطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب
مذهب العرب اي الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
في الاساس ناقة مخضرمة جدع [illegible] اذنها ومنه المخضرم
الذي ادرك الجاهلية والا[illegible] كانما قطع نصفه حيث كان
في الجاهلية والاقتضاب ان ك[illegible]هب العرب والمخضرمين لكن
الشعراء الاسلامية ايضا قد ب[illegible] في ذلك ويجرون على مذهبهم
وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام وهو من الشعراء
الاسلامية في الدولة العباسية **شعر** لو راي الله ان في الشيب
خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا فجعل يشبههم جالين من الابرار ثم انتقل
من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف
الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا وسنة اي ومن الاقتضاب ما يقرب
من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله
اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه
قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله صلعم الى كلام آخر من
غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله

بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا
وكذا اقصد الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اى قوله
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان
المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تع وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله
تع بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون
بلفظ هذا كقوله تع بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن لزم فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظة هذا اما خبر مبتداء محذوف اى الامر هذا او مبتدا
محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تع حيث ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام واراد ان
يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو
احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من
كلام الى كلام آخر انتهى قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو
احسن موقعا من التخلص ومنه اى ومن الاقتضاب الذى يقرب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتداء
الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين
من الكتاب ومنها اى ثالثها المواضع التى ينبغى

ان يباني تنبوا الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا احسن
تلقاه السمع واستلذ به حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام
اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهية وان كان بخلاف ذلك
كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول
ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد شعر وانى جدير اي خليق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني
اي تعطني منك الجميل فاهله [illegible] فانت اهل لاعطاء ذلك
الجميل والا فاني عاذر اياك [illegible] هذا المنع شكوره ابما صدر
عنك من الاصغاء الى المديح [illegible] العطايا السابقة واحسنه اي
احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام [illegible] لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اي قول المعري شعر بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية
شامل كان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد
كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته
ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور واخواتها واردة على احسن
الوجوه اي من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها و
مفرداتها رأيت من البلاغة والتفسير وانواع الاشارة ما يقصر عن
كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا
وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا
تشوق الى شيء اخر كيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية
القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

ولما كان فى هذا النوع خفاء ما بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابى لهب وتب وغير ذلك وكذا اختتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله ان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة فى الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يسع هذا الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع تشعب البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن ولتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولى الانعام والصلوة على محمد واله عليه وعليهم السلام وتهيا الفراغ من نقله الى البياض فى يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهجر وستهل صانها الله تعالى عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثالث من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية وبلغ مصنفه الى مرادة العلية

٧٥٩

المطول شرح التلخيص

خير الكلام ثناء رب خالق	من ألهم الانسان نطق الناطق
ما من مغيث في السماء وفي الثرى	الا الحافظ به يعلم للسابق

كل حمد ينصرف الى حضرته من رفع السماء من غير معين وعماد، وثناء على جنابك خفض الغبراء بلا مشقة ولا كلاد، جواهر الخشوع والثناء ولآلئ الخضوع ذات ثنا التي تزرون بها [illegible] تجلى بها ابكار غرب في الخيام منتشرة في ساحته من ذراء [illegible] على علقة الاصداف في طرق وفي قلائد اثناء، ويواقيت الصلوات البهية [illegible] الزاهرة الزكية في جناب من هو في نوع الانسان كالدر اليتيم، وفي زمرة [illegible] الطود العظيم والمعدن الفخيم ثم منبثة في مسارح آله البررة الكريم ومسالك اصحابه الخيرة النظيم وبعد فيقول الاثيم اللئيم احقر الزمن الداعي محمد عزيز الحسن صانه الله عن شر حوادث و المحن لما رأيت من أثار العلم غير الطلل وما وجد من بحاره دون الطل وقلما نجد من العلماء من في جرابهم من العلوم بلغه، وربما يصاب من الفضلاء من في مزاودهم من الفضل مضغة، حتى صرف بعضهم عن تعليم الفضلاء واعجز عن عهدة درسهم درسا مشكلا ومن جملة ذلك كتاب المطول في علم المعاني ثم رأيت كتابا تقدمين تسليها كتاب صغير الحجم عزيز المعاني ولم يصل الى اليوم في يد الاقدمين عدة نسخها كانت قليل المقدار يبين لسانى كلا انها لجديرة بان تكتب من اقلام الذهب على صفائح الزبرجد بل على الواح الزمرد لا بل على خدود الحور بأقلام النور، حتى احل ذلك هنيت عليها من علماء الفحول، نسيم القبول ونجوم الفضلاء جل حبا بها كانها ولكن ما فازوا الى دهنها وبكانها التي معلمها فامر محيي من اسم السخاء والجود

على نظركم منذ بد السير بل لازم من كل جهة لصاحب المطبع الورد والوظيفة عليكم لان اشاعة العلم بطبع الكتب من الاحاديث والفقه والمعاني والكلام والحكمة والطب حتى من الكتب الفارسية والهندية بصرف المال الكثير والهمة الكبير التام ولا تستغرب صدور الخطاء لعله قد خطأ نظركم وتعمقوا فيها مرة بعد كرة ثم رمتم وازحت عن وجه خرائدها اللثام والمهرة ما اشتبه على الافهام رحمت مطولها بما مختصر وصرحت مجملها بلغ الغرض في التقدير لو وجد تم في مقام شيئا لوجب لكم ان تنسبوه الى عدم احتياط الطابع لان للكتابة القلمية وللمطبعي آفات يخفى على الدقة وللعلم آفات فان بقي فيه لشيء بالمحو والاثبات فليس الا هذا فقد فرغ من ذلك التحرير والتصحيح هذا الكتاب المنير وتطبيقه في شهر ذي الحجة الحرام في سنة ثلث مائة بعد الالف من الهجرة سيد النبيين خاتم المرسلين خير الانام صلى الله عليه الف الف سلام والمسئول من الله ان يصون خاتمتي عما سيقول السفهاء من الناس وما ابرئ نفسي لان نفسي لا يخلى عن الادناس اللهم اجعل اخرتنا خيرا من الاولى واخر دعونا ان الحمد لله رب العالمين

To: www.al-mostafa.com